(٦٠٢)



جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences
مركز الدراسات والبحوث

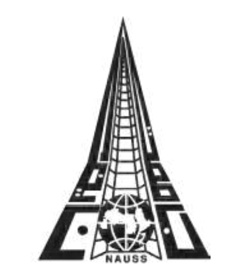
الأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير المشروعة



أ.د. أحمد عبدالعزيز الأصفر اللحام

دار جامعة نايف للنشر

الرياض
١٤٣٧هـ-٢٠١٦م



جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

الأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير المشروعة

أ.د. أحمد عبدالعزيز الأصفر اللحام

دار جامعة نايف للنشر
الرياض
١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م

المملكة العربية السعودية. ص.ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (ـ١١ ـ ٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (ـ١١ ـ ٩٦٦)

البريد الإلكتروني: nuph@nauss.edu.sa

ISBN 8 - 67 - 8116- 603- 978

P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966+11) 2463444 KSA

Fax (966 +11) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa.



(١٤٣٧هـ) دار جامعة نايف للنشر

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

اللحام، أحمد عبدالعزيز الأصفر

الأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير المشروعة، أحمد عبدالعزيز الأصفر اللحام، الرياض ١٤٣٧هـ

٢٥٢ ص ، ١٧ ـ ٢٤ سم

ردمك: ٨ ـ ٦٧ ـ ٨١١٦ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

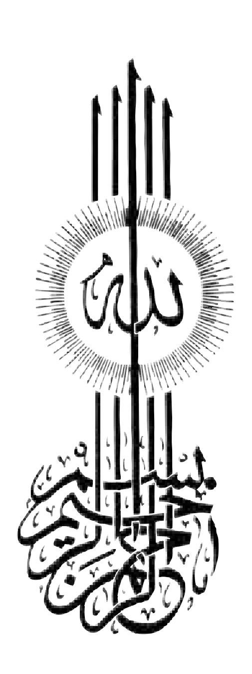
١ ـ الهجرة ٢ ـ العمال المهاجرون أ ـ العنوان

ديوي ٣٢٨, ٣٠١ ١٤٣٧/١٥١٢

رقم الإيداع: ١٥١٢/ ١٤٣٧

ردمك: ٨ ـ ٦٧ ـ ٨١١٦ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

الإخراج الفني والطباعة: مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
الرياض ـ هاتف: ٢٤٦٣٤٤٤ تحويلة: ١٦٣٠ / ١٦٣١ ـ فاكس: ٢٤٦٠٠٤٥





كافة الأفــكار الــواردة في هــذا الكتاب تعــبر عن رأي صاحبهــا، ولا تعبر بالــضرورة عن وجهة نظــر الجامعة



المحتويـــــــــات



المقدمـة

تشـكل الأضرار النفسـية والاجتماعيـة للهجـرات غـير المشروعـة في معظـم دول العـالم واحـدة مـن بواعـث القلـق لـدى المهاجريـن الذيـن يجعلـون أنفسـهم عرضـة للأخطـار التـي تهـدد حياتهـم نتيجـة إقدامهـم عـلى مغامـرات لا يعرفـون أبعادهـا والنتائـج المترتبـة عليهـا، بالإضافة إلى كونهـا مصـدر قلق لذويهم الذين يعيشـون عـلى أحلام عودتهـم إلى بلادهم محملـين بالغنائـم والمنافـع التي يمكن أن تكون سـببًا لتغيـير شروط حياتهم الاجتماعيـة والمعيشـية، ولكنهـا مشـاعر مقرونـة بالخـوف والقلـق مـن الأخطـار التـي تهـدد حيـاة المهاجريـن، وتعرضهم لمشـكلات غـير متوقعة في كثـير مـن الأحيان.

وتـأتي الأضرار المجتمعية النفسـية والاجتماعية والاقتصادية للهجرات غـير المشروعـة مختلفـة في حجومهـا وأنواعهـا لارتباطهـا بخصوصيـات الـدول التي تعـاني منها على المسـتويات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافية والمكانيـة، فتجـد دول كثـيرة في هـذه الهجرات تهديـدًا لمصالحهـا المجتمعية المتنوعـة، بالإضافة إلى الأبعاد الأمنية الأكثر خطـورة، بينما تولي دول أخرى اهتمامهـا بالهجـرات غـير المشروعـة لما يترتـب عليها مـن التزامـات قانونية وسياسـية إزاء الـدول المجـاورة لهـا، ومشـكلات أمنيـة وحدوديـة تسـعى جاهـدة للتحـرر منهـا، بالإضافـة لمـا يترتب على الهجـرة غـير المشروعة من مشـكلات كثـيرة تمس أمنهـا الاجتماعـي والاقتصادي والسـياسي.

وفي الوقـت الـذي تتجـلى فيـه الأضرار النفسـية والاجتماعية بأشـكال مختلفـة بـين البلـدان بحكـم اختـلاف الخصوصيـات الثقافيـة والاجتماعية والاقتصاديـة للمجتمعـات، فـإن حجـوم هـذه الأضرار تختلـف أيضًـا

بحسب مواقع هذه المجتمعات ودرجات قربها أو بعدها عن المناطق الحدودية الفاصلة بين الدول التي تعاني من الهجرة، ففي حين تزداد هذه الأضرار وضوحًا في الدول المجاورة للبحر المتوسط مثلًا، يلاحظ أنها تنخفض في البلدان البعيدة عنه على الرغم من أن هذه البلدان قد تكون هي المصدر الأساسي لهذه الهجرات، وقد تقطع قوافل التجارة غير المشروعة عشرات الآلاف من الكيلومترات في الصحراء، ويتعرض المهاجرون خلالها لأنواع مختلفة من الأخطار والأضرار، وما أن تصل بهم الأمور إلى شواطئ البحر المتوسط ويقتربوا من الدول التي يستهدفونها حتى تصبح الأخطار التي تهدد حياتهم أكبر والأضرار المتوقعة أشد بسبب ما يلاقونه من مواقف هذه الدول، وقوى الضبط الإداري والأمني التي تنتشر على امتداد حدودها.

ويجد المهاجر غير القانوني نفسه مضطرًا لتجاوز مجموعة من المراحل التي تفصله عن الهدف الذي يسعى إليه المتمثل في عملية الاستقرار في الدولة التي استقطبت اهتمامه ومشاعره وأحاسيسه، وتنطوي كل مرحلة من هذه المراحل على أشكال مختلفة من الأخطار التي تهدده، والأضرار التي يمكن أن تلحق به على المستويات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، ويمكن لهذه الأضرار أن تمتد إلى ذويه في الدولة التي خرج منها، وإلى دولته نفسها، وإلى الدول التي يمر بها، والدول التي يستهدفها، وإن كانت هذه الأضرار متباينة في حجومها، ومتعددة في أشكالها، لكنها بصورة عامة تؤدي إلى نتائج غير سارة في أغلب الحالات، أما الحالات التي يحقق فيها المهاجرون أهدافهم وغاياتهم فهي قليلة، ولا يمكن النظر إليها على أنها القاعدة في هذا المجال.

وفي ضوء هذا التصور تقوم الدراسة الحالية بدراسة الهجرة غير

المشروعة والأضرار المترتبة عليها في سبعة فصول أساسية، يتضمن الفصل الأول شرحًا لخطة الدراسة ومنهجها وتساؤلاتها الأساسية وأهدافها، والطريقة التحليلية المستخدمة فيها، وشرحًا لطريقة دراسة الحالة المعتمدة، بالإضافة إلى التعريف بمفهوم الهجرة غير المشروعة والمفاهيم القريبة منه، والدراسات السابقة التي أولت اهتمامها بموضوع الدراسة.

ويقدم الفصل الثاني عرضًا تحليليًّا للتفسيرات العلمية الأساسية المتعلقة بالهجرات السكانية عامة، والهجرات غير المشروعة بشكل خاص، فيتناول النظريات النفسية الأساسية بمداخلها العامة، والنظريات الاجتماعية بمداخلها المتعددة أيضًا، كما يتضمن الفصل تحليلًا للتفسيرات الاقتصادية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ويتناول الفصل الثالث الجذور التاريخية لظاهرة الهجرة غير المشروعة وتطوراتها اللاحقة، واختلاف التقديرات المتعلقة بحجمها، وصعوبة الوصول إلى تقديرات فعلية لمعرفة الإحصاءات المرتبطة بها، كما يتناول الفصل دراسة الانتشار المكاني لمواقع الهجرة غير المشروعة على مستوى العالم، بالإضافة إلى تناول أشكال الهجرة غير المشروعة والطرائق المستخدمة فيها.

ويبين الفصل الرابع طبيعة الأضرار النفسية والاجتماعية للهجرات غير المشروعة من خلال تحليل مجموعة من الحالات ذات الصلة بها التي تكشف عنها الدراسات السابقة والتقارير الصحفية والسكانية، وذلك من خلال أربعة محاور أساسية تتعلق بالأخطار الحياتية للمهاجرين غير القانونيين، ودور كل من الأبعاد الذاتية والموضوعية في الحوادث المؤلمة،

ومظاهـر المعانـاة التي يعيشـها المهاجرون غـير القانونيين في مراكـز الإيواء، ومراكـز الاعتقـال، وغير ذلـك من أشـكال المعاناة.

ويتنـاول الفصـل الخامـس معالجـة مظاهـر ارتبـاط ظاهـرة الهجـرة غير المشروعـة بشـبكات الجريمـة المنظمـة عامة، وبشـبكات جريمـة تهريب البشر وشـبكات الاتجـار بالبـشر خاصة، إذ يجـد المهاجر غـير القانوني نفسـه في كثير مـن الأحيـان مجـبرًا عـلى التفاعـل مـع جهـات لم تكـن في حسـبانه، وبسـبب الـشروط الصعبـة التـي يعيشـها، يقـوم بالتعامـل مع شـبكات الجريمـة التي تسـتغل ظروفـه، وتدفعـه إلى العمـل معها حتـى يتمكن من معالجة مشـكلاته بطريقـة غـير قانونيـة أيضًا.

كـما يقـدم الفصـل السـادس مراجعـة للجهـود الدوليـة والإقليميـة المبذولـة في مجـال مكافحـة الهجـرة غـير المشروعـة، ويـأتي ذلـك في أربعـة محـاور أساسـية، يشـمل الأول شرحًا للجهـود التي تبذلها الـدول للحد من انتشـار الظاهـرة والأضرار الناجمـة عنهـا عـلى المسـتوى المحـلي مـن قوانين وإجـراءات إداريـة وتنظيميـة، ويتنـاول المحور الثـاني الجهـود المبذولة على المسـتوى الإقليمـي، وخاصـة مـا يتعلـق بالاتفاقـات الثنائية بـين بلدين أو أكثـر، كما يعـرض المحور الثالـث الجهود المبذولـة على المسـتوى الدولي، بما فيهـا الاتفاقـات الدوليـة، وأخيرًا يتنـاول المحـور الرابع تقييم هـذه الجهود في ضـوء تطـورات المشـكلة ومسـتويات القدرة عـلى التحكم بهـا في الدول المعنية.

ويتنـاول الفصـل السـابع والأخـير، عرضًـا للنتائـج الأساسـية التـي خلصـت إليهـا الدراسـة، واقتراحاتهـا العمليـة، وذلـك في أربعـة محـاور رئيسـة، يشـمل أولهـا معالجـة للنتائـج في ضـوء الأطـر النظريـة والتحليلية

التـي اعتمـدت عليهـا الدراسـة، ويتنـاول الثـاني نتائـج الدراسـة في ضـوء تسـاؤلاتها الرئيسـة وأهدافها، كما يتناول المحور الثالـث تقديم الاقتراحات العمليـة التـي انتهـت إليها الدراسـة، ويعـرض المحـور الرابـع التوصيات الختاميـة للمعنيـين بالظاهرة على مسـتوى المؤسسـات الاجتماعيـة والثقافية والسياسية.

وفي الوقـت الـذي تؤكـد الدراسـة فيـه عـلى أهميـة الأبعـاد المجتمعية للهجـرة غـير المشروعـة والأضرار الناجمة عنهـا، من حيث العوامـل المؤدية إليهـا والنتائـج المرتبـة عليهـا، فإنهـا تؤكد أيضًـا على أهميـة الأبعـاد الذاتية المرتبطـة بالاتجاهـات النفسـية والاجتماعيـة للشـباب نحـو قضايـا بلدانهم والبلـدان الأجنبيـة التـي يتطلعـون للاندمـاج فيهـا، ذلـك أن العوامـل الموضوعيـة المتمثلـة في الـشروط المجتمعيـة لا يمكن أن تكـون فاعلة إلا في سـياق اتجاهـات نفسـية واجتماعيـة تتفاعـل معها، ذلـك أن جعل الشـباب مجـرد دمـى تحركهـم الـشروط الموضوعيـة، وتدفعهـم إلى الهجـرات غـير المشروعـة، لا يسـتقيم والمنطق العلمـي في العلوم الاجتماعية والنفسـية التي تقـوم عـلى مبـدأ التفاعل بـين مكونات الظاهـرة، وليـس على مبدأ السـببية المبـاشرة المفـسرة لها.



الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأبعادها



١ . مشكلة الدراسة وأبعادها

تقوم الدراسة بتحليل العوامل المؤدية إلى الهجرات غير المشروعة من منظور أن التفاعل بين الشروط الموضوعية والشروط الذاتية يشكل المدخل الرئيس لتفسير الظاهرة وما يترتب عليها من أضرار نفسية واجتماعية كثيرة، على مبدأ عمليات الاستقطاب، وهو المبدأ الذي يوجب التمييز بين ثلاثة عوامل أساسية في إنتاج ظاهرة الهجرة غير المشروعة، الأول عامل الجذب الذي يشكل مركز الاستقطاب الرئيس الذي يشد إليه العناصر المختلفة التي تجد فيه النموذج الذي يلبي حاجاتها الأساسية، والثاني عامل الدفع الذي يولد الرغبة لدى الأفراد في مغادرة مواطنهم الأصلية، والثالث والأخير الخصائص الذاتية التي تميز المهاجرين غير القانونيين أنفسهم، وتجعل بعضهم ينشد لموطنه الأصلي، بينما تدفع بعضهم الآخر لمغادرته والهروب من ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويعد العامل الأخير هو الأكثر فاعلية في إنتاج الظاهرة؛ لأن الدور الذي يؤديه العاملان الآخران يتوقف بالضرورة على العامل الثالث المرتبط بالخصائص التي تميز المهاجرين غير القانونيين.

إن المشكلة الحقيقية التي تنطوي عليها الهجرات غير القانونية تكمن في أن عددًا كبيرًا من المهاجرين غير القانونيين على معرفة جيدة بالأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها خلال مسيرتهم، ولكن عاملين أساسيين يحولان دون منعهم من القدوم على المغامرات القاسية؛ الأول قوة الجذب التي تتصف بها مراكز الاستقطاب بالنسبة إليهم، وقوة الإغراءات المادية والاجتماعية التي يتوقعون الحصول عليها في الدول التي تستقطب مشاعرهم وأحاسيسهم وعواطفهم، والثاني جملة

الخصائـص النفسـية والاجتماعيـة التـي تميزهـم عـن غيرهـم مـن أقرانهم، والتـي تجعـل منهـم خاضعين من حيـث لا يشـعرون لعملية الاسـتقطاب، فتصبـح الصـور المشرقـة التي تتكـون في وعيهـم، من سـهولة التنقـل وقلة النفقـات مقارنـة مع ما هو متوقـع من عوائد يسـتفيدون منهـا، أكثر إشراقًا مـن صـورة الأخطـار التي يمكـن أن تهدد حياتهـم، وفي ضوء هـذا التصور لا يمكـن فهـم ظاهـرة الهجرة غـير المشروعة ومـا يترتب عليهـا من أضرار بمعـزل عـن الشـباب الفاعلـين الأساسـيين فيها.

١ . ١ مشكلة الدراسة

توجـب مبـادئ البحـث العلمـي التمييـز بـين جانبـين أساسـيين لمشـكلة الدراسـة، يتمثـل الجانـب الأول في المعانـاة المباشرة التي تعيشـها هـذه الشريحة السـكانية أو تلـك، أو يعيشـها هـذا المجتمع أو غـيره، ويتمثل الجانـب الثاني في المشـكلة كما هي على المسـتوى المعرفي، التي تتمثل في عمليات التفسـير والفهم، وإذا كان البعـد العمـلي مصـدرًا للمعاناة التي تشـكل مصدر قلـق للمعنيين بها، فـإن البعـد النظـري والمعـرفي يتمثـل في الفضـول لمعرفـة العوامـل التـي تؤدي إلى المعانـاة، ومـن شـأن الوعـي بالجانـب الثـاني (المعـرفي) أن يسـهم في تطويـر المعرفـة والعلـوم، كـما أن مـن شـأنه أن يسـهم في صياغة الحلـول المناسـبة التي تعيشـها هـذه الشريحـة أو تلـك، وفي حـال غيـاب الوعـي بأبعـاد هذه المشـكلة فـإن البحـث العلمـي لا يمكن أن يقدم شـيئًا جديـدًا على المسـتوى المعرفي، كما أنـه لا يمكـن أن يقـدم علاجًـا وافيًـا للمعاناة التي تشـكل جوهر المشـكلة.

١ . ١ . ١ البعد العملي في مشكلة الدراسة

تظهر مشـكلة الدراسـة في بعدها العملي في المعاناة التي يعيشها المهاجرون غير القانونيين خلال مراحل هجرتهم المختلفة، والتي تتمثل في شـكل أسـاسي

في صعوبـة الـشروط المعيشـية التـي ترافـق حياتهم خـلال عمليـة الانتقال غير المشروع، والأخطـار الحياتيـة التي تهـدد حياتهـم، بالإضافـة إلى الأضرار التي تلحـق بهم من جـراء احتكاكهـم مع مؤسسـات الشرطة الحدوديـة التي تعمل جاهـدة للإمسـاك بهـم، وإعادتهـم إلى مواطنهـم الأصليـة، وحتى بالنسـبة لمن يتمكـن مـن الخـلاص منهـم يجابـه معانـاة جديـدة مـن نـوع آخـر مـع دخوله أراضي الدولـة التـي تشـكل هدفـه الأسـاسي طيلـة رحلتـه الشـاقة، مـا يجعل لـكل مرحلـة مـن مراحـل الهجـرة أضرارهـا التـي تميزهـا وتحتـاج إلى تحليلها ودراسـتها، وتـأتي هـذه الأضرار بأشـكال مختلفـة تتبايـن بحسـب المراحـل الأساسـية التـي يمـر بهـا المهاجر غـير القانوني، بـدءًا مـن مرحلـة انطلاقه من موطنـه الأصـلي، وحتـى وصولـه إلى الدولة التـي يسـتهدفها في رحلته.

غـير أن هـذه المعانـاة تشـكل جانبًـا أساسـيًّا مـن المشـكلة، ولكـن المعانـاة الأكثـر اتسـاعًا تلـك التـي تنجـم عـن الجانـب الأول، وتظهر على المسـتوى الاقتصـادي والاجتماعـي والسـياسي بالنسـبة للـدول التـي تعاني مـن الهجـرة، وبذلك فالجانـب العملي للهجـرات غير المشروعـة والأضرار الناجمـة عنهـا تمتد مـن المهاجرين أنفسـهم إلى بنيـة المجتمع برمتـه، وتصبح معانـاة حقيقيـة يعيشـها المجتمـع عندمـا تأخـذ شـكل الأخطار التـي تهدد الأمـن الاجتماعـي بصـورة عامة.

ومـن الملاحـظ أن المشـكلة بـدأت ملامحها في الظهـور منـذ الثمانينيات مـن القـرن العشرين، وظهـر ذلك واضحًـا فيما أعدتـه اللجنـة الديمغرافية الأوربيـة التابعـة لمجلـس أوربـا عـام ١٩٨٢م في تقريرهـا حـول الهجـرة بصـورة عامـة، حيث جـاء في التقرير مـا يفيد بأنه خـلال السـنوات القليلة الماضيـة ازداد بشـكل ملحـوظ تدفـق الأجانب مـن طلاب وعـمال منازل، وعـمال غـير مؤهلين، من بلدان متوسـطية كثيرة، وانهم يعيشـون في ظروف

هامشـية غـير واضحة، وليسـت لديهم أوضـاع قانونية في أغلـب الأحوال، وهـم يتزايدون بصـورة مسـتمرة (Alfred, 1987, 160).

وفي هـذا السـياق تجـد دورة العمـل المشـتركة بـين اللجنـة الاقتصادية لأوربـا والمكتـب الإحصائـي للاتحـادات الأوربيـة واللجنـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لغـرب آسـيا بشـأن الإحصـاءات المتعلقـة بالهجـرة، أن عـدد طلبـات اللجـوء إلى الـدول الأوربيـة خـلال السـنوات العـشر الممتـدة من عـام ١٩٩٠م حتـى عـام ٢٠٠٠م، وصـل إلى ٤ , ٤ مليـون طلـب لجـوء، وأنهـا آخـذة في النمـو والتزايـد (لجنة الأمم المتحـدة الإحصائيـة، ٢٠٠٠م، ص٥)، وتفيـد تقاريـر إحصائية ينشرها مركز دراسـات اللاجئين في جامعة أوكسـفورد بالتعـاون مـع المجلـس النرويجـي للاجئـين بـأن التقديـرات الحاليـة لتهريـب البـشر تصـل إلى ٨٠ ألـف شـخص يتـم تهريبهـم سـنويًّا (بهابهـا وزارد، ٢٠٠٦م، ص٦) بطـرق غـير مشروعـة.

وفي السـنوات العـشر الأولى من القـرن الحادي والعشريـن يجد نيكولا سـاركوزي الهجـرات إلى فرنسـا، كـما كانـت عليـه حتـى تاريخـه، عبئًا على الاقتصـاد الوطنـي، وتشـكل مصـدر قلـق أمنـي واجتماعي، وهـي واحدة مـن المصـادر التـي تهـدد المجتمـع الفرنـسي، وهـي بالإضافـة إلى ذلـك لا تـؤدي حسـب رأيـه إلا إلى مزيـد مـن البائسـين الجـدد الذيـن يعانـون مـن أوضـاع بائسـة في المجتمـع الفرنسي، وقد شـكل هـذا التصور بالنسـبة إليه دافعًـا؛ ليقترح ما يسـميه بالهجـرة المنتقاة، التـي تقوم على اختيـار الكفايات المناسـبة ودمجهـا في المجتمـع الفرنـسي (Ben Othman, 2006).

وعـلى الرغم من تزايد الإحسـاس بالمشـكلة والأخطـار المترتبة عليها، فـإن الإحصاءات التـي تدلل على حجمهـا مازالت في حـدود الإحصاءات

الموضعيـة التـي ترصـد عـدد المهاجرين غـير القانونيين في فـترة زمنية محددة ومكان محدد، دون رصد شـمولي لها (سـواء على المسـتوى المحلي أو الدولي) وذلـك لطابعهـا الـسري، ولهـذا لا تقـدم المؤسسـات المعنيـة بالهجـرة غـير المشروعـة إحصـاءات كافيـة يمكن القول إنهـا إحصاءات شـاملة أو دقيقة، ولهـذا لا يمكـن توثيق حجم المشـكلة كما تعانيهـا الدول العربيـة والأوربية والقسـم الأكـبر مـن الدول عـلى مسـتوى العالم مـن خلال إحصـاءات أي منهـا، فهي مـن المشـكلات النوعية التـي تأتي أهميتهـا من الأخطـار المترتبة عليهـا، ومـن حجـم الجهود المبذولـة للحد منهـا على المسـتوى العالمي.

١ . ١ . ٢ البعد المعرفي والنظري في مشكلة الدراسة

أمـا الجانـب التحليـلي والنظـري مـن المشـكلة، فيظهـر عـلى مسـتوى التفسـيرات العلميـة التـي تقدمهـا العلـوم المختلفـة للظاهـرة، ولـلأضرار النفسـية والاجتماعيـة الناجمـة عنهـا، فبالإضافـة إلى أن المشـكلة تعد مصدر قلـق كبـير ومعانـاة تعيشـها الشرائـح الاجتماعيـة المختلفـة، والبلـدان المتعـددة، فـإن التفسـيرات المقدمـة لهـا مازالـت مشـتتة ومبعثرة، مـا يجعل عمليـة مجابهـة المشـكلة والحـد منهـا عصيـة عـلى التحقـق.

فعـلى المسـتوى التحليـلي يلاحـظ أن التفسـيرات العلميـة لأضرار الهجـرة غير المشروعـة النفسـية والاجتماعيـة والاقتصادية متباينـة ومتنوعة، ولكنهـا تنتهـي إلى معالجـة عامـة غـير مسـتنبطة مـن التحليـل العلمـي للظاهـرة، فالعوامـل الموضوعيـة تسـهم في تكويـن أوضاع نفسـية مضطربة للشـباب، في الوقـت الـذي تعـود فيـه هـذه العوامل لتسـهم مـرة أخرى في تكويـن الأوضـاع الاجتماعيـة والاقتصاديـة عـلى نحـو مـن الأنحـاء، فتأتي الاقتراحـات العمليـة عامة أيضًـا، ويعد كل اقـتراح منها مشـكلة بحد ذاته، كالتأكيـد عـلى ضرورة ربط التعليم بسـوق العمـل مثلاً، أو الحد من انتشـار

البطالـة وتوفـير فـرص العمـل المناسـبة، ومعالجـة أزمـة الهويـة، أو معالجـة الضغـوط النفسـية والاجتماعيـة التـي يتعـرض لهـا الشـباب في حياتهـم، أو تعزيـز الاتفاقـات الدوليـة وجعـل معالجـة المشـكلة في إطـار تطبيـق حقوق الإنسـان وغيرهـا مـن الاقتراحـات التـي يعـد كل منهـا مشـكلة بذاتـه، ويمكـن العـودة في هـذا الخصـوص إلى الاقتراحـات التـي انتهـت إليهـا دراسـات (فايـزة بـركان، وخالـد الكـردي، وإبراهيـم عيـاش) وغيرهـم.

إن الاقتراحـات العامـة تنطـوي عـلى تفسـيرات عامـة أيضًـا، ما يجعل الحلـول المقترحـة لا تتوافـق مـع جوهـر المشـكلة، ذلـك أن المشـكلة في طبيعتهـا بنيويـة تتصـل ببنية المجتمـع برمته، بينـما تفسر الدراسـات الراهنة المشـكلة عـلى أنهـا مشـكلة موضعية، ولهـذا لا يمكـن لهـذه الاقتراحات أن تقـدم حـلاً متكاملًا.

فمـن هـذه التفسـيرات مـا يجعـل الخصائـص الذاتيـة للمهاجرين غير القانونيـين العامـل الأكثـر تأثـيرًا في الأضرار الناجمـة عـن هجرتهـم غـير المشروعـة، ويظهر ذلـك جليًّا في التركيز عـلى العوامل النفسـية التي تنتجها ظـروف المجتمـع وتحدياتـه، من بطالـة وأزمـات مرتبطة بالسـكن والزواج وغيـاب تكافـؤ الفـرص وغيرهـا، وقـد أوضح ذلـك الكـردي (٢٠١٥م) في بحثـه "قـراءة سـيكولوجية في الهجـرة غـير المشروعـة"، وفيـه يلاحظ أن الباحـث حـدد مجموعـة أهداف أساسـية للبحـث كانت في مقدمتهـا معرفة الدوافـع النفسـية التي تدفـع المهاجر غير الشرعـي إلى الإقدام عـلى المغامرة بالهجـرة غـير المشروعـة، ومعرفـة الآثـار النفسـية السـلبية عـلى شـخصية المهاجـر غـير الشرعـي، ومعرفـة الاضطرابـات التـي يتعـرض لهـا المهاجر غـير الشرعـي (الكـردي، ٢٠١٥م، ص١٤).

وتـأتي محاولـة إبراهيـم عيـاش (٢٠٠٨م) في بحث له بعنـوان «المقاربة

السيكولوجية لظاهرة الهجرة السرية (الحراقة)»، في السياق نفسه، فقد اتضحت من خلال بحثه محاولة تفسير الهجرة غير المشروعة من منظور علم النفس والتركيز على مدرسة تحليل الحاجات لـ «ماسلو»، ونظرية التحليل النفسي، فمن خلال هذه الرؤية تعد الهجرة غير المشروعة طريقة سالبة لتحقيق حاجات منطقة «الهو»، ما يدفع الفرد إلى أن يسلك طريقًا مضادًّا للمجتمع بما يحمله من قيم ومعايير، وهي نتاج لما يتعرض له المهاجر من ضغوط نفسية كثيرة قبل إقدامه على الهجرة، نتيجة عدم قدرته على تحقيق الأهداف التي يتطلع إليها، وغالبًا ما تنتج عن هذه الوضعية آثار جانبية سلبية على نمو شخصيته وتوازنها حيث تنتج عدة حالات من عدم التوافق النفسي والاجتماعي (عياش، ٢٠٠٨م).

وعلى طرف آخر، تجد مجموعة أخرى من الباحثين أن الشروط الموضوعية التي تحيط بالمهاجرين غير القانونيين تشكل العامل الأكثر أهمية في تكوين الأضرار التي تلحق بهم، فصعوبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشونها تدفعهم إلى الهجرات غير المشروعة، كما أن الإجراءات الإدارية والقانونية التي تتخذها الدول بحقهم تجعلهم موضع خطر، ما يجعل جل الأخطار التي يجابهونها إنما هي نتاج للشروط الموضوعية التي تجابههم.

وفي هذا السياق تأتي دراسة عثمان نور وياسر المبارك عن «الهجرة غير المشروعة والجريمة»، التي يجد فيها الباحثان أن الأسباب العميقة للهجرة إنما تعود إلى تباين مستويات المعيشة بين مختلف البلدان في العالم وبين الأقاليم في البلد الواحد (نور؛ ومبارك، ٢٠٠٨م، ص٩٧)، ذلك أن العوامل الموضوعية تتمثل في تباين مستويات المعيشة بين البلدان والأقاليم، ما يدفع السكان والشباب في البلدان الفقيرة إلى الهجرة إلى البلدان الغنية حيث تتوافر فيها الشروط الحياتية بشكل أفضل.

وتـأتي في هـذا السـياق أيضًـا محاولـة نجيـب بخـوش وسـعاد سراي التـي هدفـت إلى تحليـل العوامـل المؤديـة إلى الهجـرة عامـة، وإلى الهجـرة غـير المشروعـة مـن منظـور دوركايـم خاصـة، حيـث تعـد الهجـرة شـكلاً مـن أشـكال الانتحـار الأنـاني الـذي يحـدث نتيجـة اتسـاع النزعـة الفردية المتطرفة للشـباب، وضعف تماسكهم بالبيئـة الاجتماعية التي يعيشـون فيها (رشـيد، ٢٠١٢م، ص٢٣)، مـا يجعـل العوامـل الموضوعية فاعلاً أساسـيًّا في تكويـن ظاهـرة الهجـرة، ولا ترتبـط مبـاشرة بهـذا الفـرد أو ذاك.

إن المشـكلة في جانبهـا المعـرفي أكثـر خطورة عـلى مسـتوى التحليل مما هـي عليـه على مستوى المعاناة التي تترتـب عليها في الواقع الحيـاتي للناس، وإذا لم يتمكـن البحـث العلمـي مـن تحديد المشـكلة عـلى المسـتوى المعرفي، فـإن هـذا البحـث لا يمكن أن يسـهم في معالجة على المسـتوى الحياتي، ولهذا لا بـد مـن التركيـز على جانبـي المشـكلة وليس على جانـب واحد.

١ . ٢ تساؤلات الدراسة

عـلى الرغـم مـن تعـدد الأضرار النفسـية والاجتماعيـة للهجـرة غـير المشروعـة، وتنـوع أشـكالها وصورهـا، فـإن هـذه الدراسـة تقوم بتفسـيرها علميًّـا حسـب مبدأ عمليـة الاسـتقطاب، أي أنها نتـاج لتفاعل الـذات التي تبحـث عـن آخـر لتندمـج فيـه، مـع الموضـوع الـذي يجـد قوتـه في تعاظـم مكوناتـه، وبالتـالي فإن للمهاجرين غـير القانونيين إسـهامًا في تكوين النتائج التـي تلحـق بهم فيما بعـد، فهم يسـهمون في إنتاج الأضرار التـي تلحق بهم، حتـى لو انتهت أوضاعهـم إلى الموت غرقًـا في البحـر، أو إصاباتهم بعيارات ناريـة مـن قبل شرطة السـواحل، غـير أن المسـؤولية الملقاة عـلى عاتقهم تأتي مـن كونهـم يشـكلون طرفًـا أساسـيًّا مـن أطـراف عمليـة التفاعـل، فلا هم

يتحملـون المسـؤولية وحدهـم، ولا هم مسـتقلون عنهـا، أما الطـرف الثاني فيتمثـل في الجهـات التي تلاحقهم، وتلحق الأذى بحياتهم، فتسـهم في إنتاج المشـكلة بوعـي منها أو دون وعـي، كما أن الـشروط الاقتصادية والاجتماعية المحيطـة بالمهاجريـن غـير القانونيين تسـهم بدورها أيضًا في دفعهـم إلى اتخاذ مواقفهـم المختلفـة مـن التحديـات التـي تحيـط بهـم، والتي تختلف أشـكال اسـتجابتهم لهـا باختلاف خصائصهـم وصفاتهم في لحظـات تفاعلهم معها.

إن الأضرار النفسـية والاجتماعيـة للهجـرات غـير المشروعـة، وفـق التصـور المطـروح في هـذه الدراسـة، إنـما هـي نتـاج لتفاعـل الـذات مـع الموضـوع، أي تفاعـل الخصائص الذاتية والنفسـية والاجتماعية للمهاجرين غـير القانونيـين، مـع الـشروط الاقتصاديـة والاجتماعيـة التي يعيشـونها في البيئـات التـي تحتضنهـم، فـلا الـشروط المعيشـية الصعبـة قـادرة بمفردهـا عـلى إلحـاق الـضرر بهـم، ولا العوامـل الذاتيـة التـي تميزهـم قـادرة بذاتها عـلى إلحـاق هـذا الـضرر، وبذلـك تصبـح الأضرار الناجمـة نتاجًـا لتفاعـل الخصائـص الذاتيـة مع الـشروط الموضوعيـة القائمة، وليسـت نتاجًا لعامل سـببي مبـاشر، وفي ضـوء هـذا التصور تتحدد مشـكلة الدراسـة بالتسـاؤل الرئيـس الآتي، ما دور العوامـل الذاتية والموضوعية في إنتـاج ظاهرة الهجرة غـير المشروعـة والأضرار النفسـية والاجتماعيـة الناجمـة عنها؟

وتتفـرع عـن التسـاؤل الرئيـس جملـة مـن التسـاؤلات الفرعيـة التـي يمكـن توضيحهـا عـلى النحـو الآتي:

١ ـ مـا حجـم ظاهـرة الهجـرة غـير المشروعـة عـلى المسـتوى الـدولي، ومـا أشـكالها والطرائـق المسـتخدمة فيهـا؟

٢ ـ مـا دور كل مـن العوامل الذاتيـة والعوامل الموضوعيـة في إنتاج ظاهرة الهجرة غـير المشروعـة والأضرار الناجمة عنها؟

٣ ـ ما صلة الهجرات غير المشروعة والأضرار الناجمة عنها بشبكات الجريمة المنظمة عامة، وشبكات تهريب البشر خاصة؟

٤ ـ ما التقييم العملي لإجراءات الحد من الهجرات غير المشروعة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية؟

٥ ـ ما الاقتراحات العملية التي من شأنها الحد من انتشار الهجرة غير المشروعة؟

١ . ٣ أهداف الدراسة

تتوزع أهداف الدراسة إلى الأهداف العملية التي يراد منها تقديم اقتراحات عملية وفق تصورات فكرية ورؤى نظرية يمكن أن تشكل مبادئ أساسية للعمل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة على المستويات المحلية، ويمكن لها أن تسهم في تعميق اندماج الشباب بمجتمعاتهم التي ينتمون إليها، بالإضافة إلى تعزيز دورهم في عملية الاستقرار السياسي لبلادهم، وهو الدور الذي يتيح للأبناء المشاركة في القرارات التي تخص مستقبلهم، أما الأهداف العلمية للدراسة فتتمثل في الإجابة عن تساؤلات البحث المشار إليه، والكشف عن العوامل الذاتية والموضوعية التي تؤدي إلى حدوث الأضرار النفسية والاجتماعية المترتبة على الهجرات غير المشروعة، ويمكن إيضاح هذه الأهداف على النحو الآتي:

١ ـ الكشف عن حجم ظاهرة الهجرات غير المشروعة على مستوى العالم، وانتشارها المكاني، وأشكالها والطرائق المستخدمة فيها.

٢ ـ توضيح الدور الذي تؤديه العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية في إنتاج ظاهرة الهجرة غير المشروعة والأضرار الناجمة عنها.

٣ ـ الكشف عن الصلة التي تربط ظاهرة الهجرة غير المشروعة بشبكات الجريمة المنظمة عامة، وجرائم تهريب البشر خاصة.

٤ ـ تقييم وضع الإجراءات المتخذة للحد من الهجرات غير القانونية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

٥ ـ صياغة مجموعة من الاقتراحات العملية والتوصيات التي يمكن أن تسهم في الحد من الهجرات غير المشروعة.

١ . ٤ أهمية الدراسة

تنطوي أهمية الدراسة على بعدين أساسيين، أولهما البعد العملي المتمثل في تقديم تصورات أولية يمكن أن تسهم في وضع حد للهجرات غير المشروعة والأضرار الناجمة عنها في البلدان المختلفة عامة، وفي المجتمع العربي خاصة، ذلك أن المعالجات التي تعتمد عليها الدول المعنية بالهجرات غير المشروعة ما زالت حتى الآن قائمة على الإجراءات الأمنية والتنظيمية والإدارية، وتفتقر إلى رؤية علمية شاملة قادرة على استيعاب المشكلة في جوهرها، ما يجعل هذه الإجراءات خالية من إمكانية تطبيقها في الواقع لغياب الأطر التفسيرية الكافية لها.

أما الأهمية العلمية للدراسة فتكمن في تفسيرها للمشكلة على أنها مشكلة بنيوية، وليست مشكلة موضعية مرتبطة بهذا المتغير أو ذاك، ولا بهذا العامل أو غيره، وأن الأضرار الناجمة عن الهجرات غير المشروعة لا يمكن تفسيرها باعتبار واحد يتمثل في العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالمهاجرين غير القانونيين، ولا في الإجراءات القانونية التي تتخذها الدول بحق هؤلاء فحسب، ولا في العوامل الذاتية المرتبطة بهم،

إنـما في عمليـة التفاعل بـين الشروط الموضوعيـة والذاتيـة في آن واحد، وأن هـذه الأضرار إن هـي مـن حيـث النتيجة إلا نتـاج لتفاعل الـشروط الذاتية التـي تصـف المهاجريـن أنفسـهم مـع الـشروط الموضوعيـة والإجـراءات الرسـمية التـي تقـوم بها الجهـات الحكوميـة المعنية بمكافحـة الهجرة.

١ . ٥ الأطر النظرية والتحليلية المفسرة لأضرار الهجرة على المستويات النفسية والاجتماعية

تسـتخدم الدراسـة في تتبع موضوعاتها منهجية الاسـتدلال العلمي من خـلال الاعتماد عـلى مجموعة مـن المقولات النظرية المسـلم بهـا منطقيًّا، التي تفـضي بالـضرورة إلى نتائـج ملزمة عنهـا، وهي النتائـج التي تشـكل الإطار النظـري العام لتفسـير التجارب التي يعيشـها المهاجرون غـير القانونيين.

وتعد المقولات النظرية للمنهج الاسـتدلالي المسـتخدم في هذه الدراسة بمثابـة البنية المعرفية لتفسـير ظاهـرة الهجرة غير المشروعـة والأضرار الناجمة عنهـا، فهـي نتـاج لتفاعـل مجموعـة مـن العوامـل التـي تـؤدي إليهـا، ومن الصعوبـة بمـكان الحديـث عـن سـبب فاعـل أو عامـل مؤثـر دون الحديث عـن خصائـص الطـرف المنفعـل، الـذي يعـد انفعالـه بحـد ذاتـه نتاجًـا لمـا يتميـز بـه مـن خصائص وسـمات تميزه عـن غيره، وتقـوم المقـولات النظرية المعتمـدة في هـذه الدراسـة على مبـدأ نظرية الاسـتقطاب التي تنفـي إمكانية التفسـير الخطـي المتمثـل في العامـل السـببي، أو في العامل المسـتقل والعامل التابـع، ويمكن إيجـاز هذه المقـولات بالمبـادئ النظريـة الآتية:

١ ـ تعـد اجتماعيـة الإنسـان المبـدأ الأسـاسي لتفسـير سـلوكه، وتشـكل التجمعات البشرية المتباينة في مسـتويات معيشـتها عـلى اختلاف أنواعها

مراكـز اسـتقطاب أساسـية للأفـراد الذيـن يجـدون فيهـا قـوام حياتهـم، ومصدر عيشـهم، ذلك أن الفرد لا يسـتطيع الاسـتمرار في حياته بمعزل عـن الجماعـة التـي يجد نفسـه منتميًـا إليها، ويسـتمد منها جميـع مقومات وجـوده، وعليهـا تتوقـف مسـيرة حياتـه، فـالله عـز وجـل خلـق الفـرد بوصفـه جـزءًا مـن المجتمع، ولم يخلقـه كلاًّ بذاته، وفي ذلـك يقول الله عز وجـل: ﴿يَا أَيُّهَـا النَّاسُ إِنَّـا خَلَقْنَاكُمْ مِـنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَـى وَجَعَلْنَاكُمْ شُـعُوبًا وَقَبَائِـلَ لِتَعَارَفُـوا إِنَّ أَكْرَمَكُـمْ عِنْـدَ اللَّـهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّـهَ عَلِيـمٌ خَبِيرٌ﴾ (سـورة الحجـرات، الآيـة١٣)، فلا يمكـن تصور الإنسـان منعـزلاً عن قبيلـة أو عشـيرة أو جماعـة ينتمـي إليهـا ويعـزز وجوده مـن خلالها.

٢ ـ تـأتي قـدرة المجتمعـات الإنسـانية على تلبيـة حاجات أفرادهـا المختلفة عـلى قـدر ارتباطهـم بهـا وانجذابهـم نحوهـا وتقديمهـم لقدراتهـم ومهاراتهـم مـن أجلهـا، مـا يجعـل حاجتهـا إليهـم عـلى قـدر حاجتهم إليهـا، فالمقومـات الأساسـية للتطـور الاجتماعـي في كل تنظيم إنسـاني رهـن بتضافـر جهـود أبنائـه مـع بعضهـا وتكاملهـا وظيفيًّـا وعضويًّا، وكل خلـل في العلاقـة بـين الفـرد والمجتمـع نجـد آثـاره بالنسـبة إلى كل منهـما في الوقـت نفسـه، وهـو ما يتجلى بشـكل واضـح في الحديث النبـوي الشريف: «مَثَـلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِـم وَتَرَاحُمِهِـم وَتَعَاطُفِهِم مَثَلُ الْجَسَـدِ إذا اشْـتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَـائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّـهَرِ وَالْحُمَّى»، الـذي أخرجه مسـلم عن النعمان بن بشـير، الحديث ٢٥٨٦ (موسـوعة الحديـث النبوي الشريـف، د.ت).

٣ ـ يـأتي ارتبـاط الأفـراد بالمجتمعـات التـي ينتمـون إليهـا مختلفًـا حسـب الفـروق الفرديـة التي تميـز كلاًّ منهم، وتشـكل هذه الفـروق موضوعًا أساسـيًّا مـن موضوعـات الدراسـة في علـم النفس، وهـي تتجلى

في اختلاف مستويات الوعي الاجتماعي لدى الأفراد وتباين المجالات الإدراكية والمعرفية لكل منهم، وتنوع مستويات فهمهم لمصالحهم التي يسعون إليها، ويحققون من خلالها ضمان مستقبلهم المنشود، وتبعًا لهذه الفروق تأتي مستويات ارتباط الفرد بالجماعات والمجتمعات التي ينتمي إليها، والتي تراوح بين ارتباطات إيجابية قوامها المشاركة الفاعلة في بناء المجتمع والاندماج في أنشطته المجتمعية المختلفة، وارتباطات سلبية يجسدها مفهوم الاغتراب الذي يعيق عملية الوعي، وينطوي على فهم مشوه للواقع، ويدفع الأفراد إلى البحث عن حلول لمشكلاتهم بطرق فردية خارج حدود الدولة التي نشأوا فيها.

٤ ـ تشكل المجتمعات الإنسانية الأخرى، التي تقع في دائرة وعي الفرد مراكز استقطاب يتفاوت حجم تأثيرها بالنسبة للفرد الواحد تبعًا لمستويات مجاله الإدراكي والمعرفي، وتبعًا لمستويات وعيه الاجتماعي، فيصبح منجذبًا نحوها بمقدار اعتقاده أنها الأقوى والأقدر على تلبية حاجاته وتطلعاته، وخاصة المرتبطة منها بظروف عيشه، وفرص عمله، وضمان مستقبله، وهو ما أشار إليه ابن خلدون في سياق حديثه عن تقليد الضعيف للقوي في عاداته وتقاليده ظنًّا منه أن ذلك مصدر قوته (ابن خلدون، ٢٠٠١م، ص١٨٤).

٥ ـ ولما كانت الفروق الفردية بين أبناء المجتمع قائمة بينهم بالضرورة، فمن الطبيعي أن تأتي استجاباتهم لمراكز الاستقطاب (المجتمعات) المحيطة بهم متباينة، فتنجذب شريحة منهم للموطن الأصلي نفسه ويرتبطون به ارتباطًا مصيريًّا، بينما تجد شريحة أخرى أن بينها وبين مجتمعها الأصلي فجوة كبيرة لا يمكن ردمها، كما يمكن أن تجد

شريحة ثالثة نفسها مشدودة لمجتمعات أخرى تقع في دائرة وعيها، وتعد مراكز استقطاب أساسية بالنسبة إليها، ويأتي ذلك نتيجة اختلاف الأفراد في مستويات وعيهم الاجتماعي، ونتيجة اختلافهم في مجالات إدراكهم على المستويين المعرفي والوجداني.

٦ ـ يأتي قرار الهجرة عامة، وقرار الهجرة غير المشروعة خاصة، نتيجة التفاعل بين الشروط الموضوعية المتمثلة في مراكز الاستقطاب الأقوى بالنسبة لكل أفراد المجتمع، وهي المجتمعات الثرية الأكثر تطورًا، والعوامل الذاتية التي تتجلى بمستويات مجال إدراكهم للمصالح التي يتطلعون إليها، وبمستويات الوعي الاجتماعي التي تميزهم عن بعضهم، كما هو حال من ينجذب لمجتمعه الأصلي ويتفانى إلى جانب من ينجذب لمجتمعات أخرى يجد فيها ضالته التي يبحث عنها.

وبناء على هذه المقولات فإن التفسير السببي للأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير المشروعة يعد غير كافٍ من الناحية التحليلية؛ لأنه ينطوي على بعد واحد من التفسير، فيتجلى ضعف التفسير السببي الخارجي الذي يعيد الأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير المشروعة إلى العوامل الموضوعية (كالبطالة ومشكلات العمل والزواج والاستقرار وغيرها) في غياب هذه الأضرار بالنسبة لعدد كبير من الأفراد الذين قرروا عدم الهجرة، كما أن الخصائص الذاتية للمهاجرين لا يمكن أن تنتج الأضرار بذاتها ما لم تتفاعل مع الشروط الموضوعية القائمة، وبالتالي فإن عملية التفاعل تكشف عن الدور الذي تؤديه الشروط الموضوعية في إنتاج هذه الأضرار، بالإضافة إلى الشروط الذاتية والخصائص التي تصف المهاجرين غير القانونيين في لحظات تفاعلهم مع تلك الشروط.

١ . ٦ طريقة التحليل المستخدمة في الدراسة

تعتمد منهجية الدراسة في معالجتها لموضوعاتها طرقًا تحليلية متعددة ترتبط بخصوصية الموضوعات المدروسة التي تم تصنيفها على النحو الآتي:

١ . ٦ . ١ مرجعيات التحليل

١ ـ التحليلات المرجعية التي اعتمدت الدراسات والتقارير العلمية ذات الصلة بالهجرات غير المشروعة، والتي تم الاعتماد عليها في دراسة التطور التاريخي لقضايا الهجرة غير المشروعة والمفاهيم المرتبطة بها، وطرقها والوسائل المستخدمة فيها، بالإضافة إلى مراجعة الأطر التحليلية والتفسيرية لمشكلات الهجرة غير المشروعة.

٢ ـ دراسة الحالات الاجتماعية لتجارب المهاجرين غير القانونيين التي اعتمدت طريقة التحليل الوثائقي لمضمون بعض هذه التجارب، المنشورة منها في التقارير الإخبارية والعلمية لواقع الهجرات غير المشروعة من قبل المؤسسات الوطنية والدولية المعنية بالحد من انتشار الظاهرة على المستوى الدولي، ولمضمون الوثائق المرئية المنشورة على موقع التواصل الاجتماعي (يوتيوب)، التي تشرح بعض التجارب ذات الصلة بالهجرات غير المشروعة والأضرار الناجمة عنها، غير أن هذا التحليل يهتم بما تعكسه هذه الوثائق من مضامين تؤكد مسارات التفسير العلمي لأضرار الهجرة النفسية والاجتماعية من زاوية نظرية الاستقطاب التي سبق شرحها.

١ . ٦ . ٢ مجموعات التحليل

بالنظر إلى أن الوثائق النصية المتمثلة في التقارير الصحفية والإعلامية،

وكذلـك الوثائـق المرئيـة المتمثلـة في أفلام الفيديـو تمثل مجتمعًـا مفتوحًا غير محـدد المعـالم، وهي تتصـف بالتنـوع والتعـدد، فقد تـم اختيـار مجموعة من الحـالات التـي تحمل في مضامينها أشـكال مختلفـة مـن الأضرار الناجمة عن الهجـرات غـير المشروعـة، وفـق تصنيفـات القضايـا المتعلقـة بالهجـرة غير المشروعـة في ثـلاث فئات أساسـية هي:

١ ـ الحـالات الفرديـة المرتبطـة بأشـخاص تحدثـوا عـن تجربتهـم في الهجرة غـير المشروعـة ومـا ترتب عليهـا مـن أضرار نفسـية واجتماعيـة تخصهـم.

٢ ـ الحـالات الجماعيـة التـي تعكـس حدثًا جماعيًّـا كحالات غرق السـفن، ومـا ترتـب عليها مـن أضرار حسـب مـا ترويـه الضحايا الذيـن كتب الله لهـم النجـاة من هذه المأسـاة.

٣ ـ الحـالات التـي تعكـس مضمـون واقـع الهجرة غـير المشروعـة في حيز مـكاني محدد ومـا يترتب عليها من أضرار نفسـية واجتماعيـة كأن تكون في بلـد محدد أو دولـة محددة.

١ . ٦ . ٣ أداة التحليل وجمع البيانات

بُنِيـت أداة الدراسـة عـلى خمسـة أسـئلة مفتوحـة تناولـت الجوانـب المختلفـة للهجـرة غـير المشروعـة، مـن حيـث العوامـل المؤديـة إليهـا كـما يعكسـها مضمون الحالـة، ومظاهرها، والطرق المسـتخدمة فيها، والأضرار المترتبـة عليهـا، ودور كل مـن العوامـل الذاتيـة والعوامـل الموضوعيـة في إنتـاج الظاهـرة ومـا ترتـب عليهـا مـن أضرار نفسـية واجتماعيـة، وجاءت أسـئلة الأداة عـلى النحـو الآتي:

١ ـ مـا دوافـع الهجـرة غـير المشروعـة كـما يعكسـها مضمـون الحـالات المدروسـة؟

٢ ـ ما الطرق والأساليب المستخدمة في الهجرة غير المشروعة بالنسبة للحالات المدروسة؟

٣ ـ ما طبيعة المعاناة التي يكشف عنها مضمون الحالة؟

٤ ـ ما طبيعة الأضرار المترتبة على الهجرة غير المشروعة بالنسبة للحالة المدروسة؟

٥ ـ أين تكمن العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية في دراسة مضمون الحالات؟

١ . ٦ . ٤ أنواع الوثائق

تتوزع الوثائق التي تم الاعتماد عليها في تحليل الحالات الواردة فيها، إلى وثائق نصية ووثائق فيلمية ومواقع صحفية، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

١ ـ الوثائق الفيلمية تشمل:

ـ «هربًا من الأزمة أثينا تلاحق المهاجرين غير الشرعيين» ، مقطع فيديو على شبكة التواصل الاجتماعي (يوتيوب) تم استعراضه آخر مرة بتاريخ ٢٨/ ٦/ ٢٠١٥م الساعة ٢٠ , ١١ مساء، الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=Xtu0ldcgCkg.

ـ «المهاجرون غير القانونيين يتألمون في صمت»، مقطع فيديو منشور على شبكة التواصل الاجتماعي (يوتيوب)، تم استعراضه آخر مرة بتاريخ ٢٨/ ٦/ ٢٠١٥م الساعة ٢٥ , ١١ مساء، الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=I4xZhPhRkOQ

ـ «الاعتداءات على المهاجرين في اليونان تتفاقم»، مقطع فيديو منشور على شبكة التواصل الاجتماعي (يوتيوب)، تم استعراضه آخر مرة

بتاريـخ ٢٨/ ٦/ ٢٠١٥م، السـاعة ١١,٤٥ مسـاء، الموقـع:
https://www.youtube.com/watch?v=A5mLiain16w

- «المـوت عـلى أعتـاب أوربـا، أنجلينـا جـولي تلتقـي بعـض الناجـين مـن قـوارب المـوت في المتوسـط»، مقطـع فيديو منشـور على شـبكة التواصل الاجتماعي (يوتيوب)، تم اسـتعراضه آخر مـرة بتاريخ ٢٨/ ٦/ ٢٠١٥م، السـاعة ١٢,٣٠ صباحًـا، الموقع:
https://www.youtube.com/watch?v=Pi8_sCZgIv0

٢ ـ تقارير رسمية:

- منظمة العفو الدولية (٢٠٠٨م)، الاعتقال المتعلق بالهجرة، باعث قلق عالمي، الوثيقة رقم (POL ٣٣/ ٠٠٤/ ٢٠٠٨).
- مجموعـة العمـل مـن أجـل فلسـطينيي سـورية (٢٠١٤م)، وطـن في قـاع البحـر، تقريـر توثيقـي يعـرض لأهـم حـوادث غـرق اللاجئـين الفلسـطينيين في البحـر الأبيض المتوسـط خلال الفترة الممتـدة بين صيفي ٢٠١٣ و ٢٠١٤م، مجموعـة العمـل، أيلـول (سـبتمبر).
- فرايكبـيرغ، ميـل (د.ت)، المهاجـرون الأفارقـة ضحايا العنف والسـخرية وعدم المبـالاة، اختبـاء السـود خوفًا من الميليشـيات الليبيـة، وكالة إنتر بريس سـيرفيس.

٣ ـ مواقع إلكترونية تضمنت حالات من الهجرات غير المشروعة:

- دريوش، نبيل (٢٠٠٥م)، «الفرار من قهر الفقر إلى وهم الغنى»، موقع الجزيرة الفضائية، مجلة المعرفة، (١١/ ٣/ ٢٠٠٥م)، تم استعراضه آخر مرة بتاريخ ٢٨/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ١٢,٤٥ صباحًا، الموقع:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6e7072d3-aff7-4a71-b8da-a2ac73ecfc7b.

- عبد الرحمن، يوسف (٢٠١٣م)، مأساة تهريب الإريتريين من أجل تجارة الأعضاء، صحيفة الأنباء، (٢٣/ ٣/ ٢٠١٣م)، تاريخ الاستعراض ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٧,٤٠ مساء، الموقع:
http://www.alanba.com.kw/kottab/youssuf-abdulrahman/368987/23-03-2013

- صحيفة الصيحة (٢٠١٥م)، «الصيحة» تفتح الملف المُرعب شبكات عصابات الاتجار بالبشر، المخابئ السرية، (٢٥/ ٢/ ٢٠١٥م)، تاريخ الاستعراض ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٧,٢٥ مساء، الموقع:

http://www.assayha.net/play.php?catsmktba=3100

- مجلة العرب (٢٠١٤م)، «قوارب الموت تحمل أحلام العرب إلى قاع المتوسط»، تاريخ الاستعراض(٢٠/ ٩/ ٢٠١٤م)، الساعة ٧,٤٠ مساء، الموقع:
http://www.alarab.co.uk/?id=33504

- المريني، عز الدين، رحلة الحياة والموت إلى الفردوس الأوربي، صحيفة مغرس، (٧/ ٦/ ٢٠٠٨م)، تاريخ الاستعراض (٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م)، الساعة ٧,٤٠ مساء، الموقع:

http://www.maghress.com/arrifinu/1062

١ . ٧ المفاهيم الأساسية المستخدمة في الدراسة

تميز الدراسة بين مجموعة من المفاهيم الرئيسة المستخدمة فيها، التي تتمحور في موضوعات الهجرة، وموضوعات الضرر.

١ . ٧ . ١ مفهوم الهجرة والهجرة غير المشروعة

إن مفهوم الهجرة في أساسه تعبير مشتق من فعل «هاجر» الذي يعني ترك الشيء أو الإعراض عنه، والهجرة بهذا المعنى هي الخروج من أرض إلى أخرى (باشا، ١٩٦٥م، ص٢٠٣)، غير أن آخرين يجدون ضرورة ربط مفهوم الهجرة بالانتقال الذي ينطوي على إرادة الاستقرار، كما هو الحال في تعريف مرزوق الذي يعرف الهجرة الخارجية أنها مغادرة بلد محدد بقصد الإقامة والاستقرار في بلد آخر (مرزوق، ٢٠١٠م، ص٢)، فالسائح الذي يغادر موطنه لفترة مؤقتة لغايات الاستجمام أو العمل أو الدراسة لا يمكن وصفه بالمهاجر؛ لأن مغادرته لا تنطوي على الرغبة في الاستقرار.

والإقدام على الهجرة سلوك مرغوب في الإسلام لتجاوز المشكلات والتحديات التي يمكن أن تجابه الفرد وتجعله مستضعفًا، أو تحول دون تحقيق حاجاته الأساسية، وفي ذلك يقول الله عز وجل في كتابه الكريم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: ٩٧)، كما شكلت هجرة الرسول الكريم، ﷺ، إلى المدينة المنورة، مفصلاً أساسيًّا في تاريخ الدعوة الإسلامية، وعليها بني التقويم الهجري.

غير أن الهجرة والانتقال المكاني للأشخاص من بلد إلى آخر باتت لها ضوابطها ومحدداتها في ظل قيام الدولة بالمعنى الحديث، ولهذا صار وجود الفرد في بلد غير بلده الأصلي ينطوي على احتمالات قبوله في البلد الجديد أو عدم قبوله، وتم استعمال التوصيف القانوني لحالة كل فرد مقيم في غير بلده الأصلي، بأنه وجود قانوني أو غير قانوني،

والهجرة غير المشروعة تحمل في مضمونها معنى الوجود غير القانوني للأفراد في البلدان التي يوجدون فيها، ولكن هذا الوجود يمكن أن يكون شرعيًّا من الناحية الدينية أو الاجتماعية، تبعًا للخصوصيات التاريخية والحضارية لهذا المجتمع أو ذاك، وتبعًا لما هو سائد في هذه الدولة أو تلك، ما جعل عددًا كبيرًا من الشباب يقدمون على الهجرة مع ما تحمله لهم من أخطار حياتية قد تودي بهم؛ لأن المجتمع بظروفه الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وبعاداته وتقاليده قد يدفع الأبناء إلى الهجرة غير المشرعة قانونًا لعدم تعارضها مع القيم الاجتماعية السائدة أو الاعتبارات الدينية المعمول بها، ولهذا تعرف الهجرة غير المشروعة بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية، نظرًا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة القانونية، حيث تعقدت إجراءات السفر، وأصبحت الهجرة المشروعة شبه مستحيلة (بشير، ٢٠١٠م).

ولهذا ينطوي مفهوم الهجرة غير المشروعة على بعد قانوني بالدرجة الأولى، وغالبًا ما يصف مجموعة من الحالات التي تعد مخالفة للأنظمة المعمول بها في هذا البلد أو ذاك، ومن ذلك على سبيل المثال:

١ ـ دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك، وغالبًا ما يتم ذلك بطريق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية، أو عبر البحار والمناطق الساحلية.

٢ ـ دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة، وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن تكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب، ثم المكوث والاستقرار في الدول المستضيفة.

٣ ـ التسلل إلى داخل الدولة بعد دخول مشروع لها مؤقت، كما هو الحال في تسلل العابرين للدولة إلى دول مجاورة، فيصبح مكوثهم فيها غير شرعي، وليس دخولهم إليها.

٤ ـ ممارسة الشخص لمهام وأعمال ضمن الدولة المستضيفة غير مسموح له فيها بموجب تأشيرات الدخول الممنوحة له من قبل، كأن يكون قدومه لغايات السياحة أو الزيارة ولكنه يمارس أعمالًا منتجة.

٥ ـ دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين، والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو اجتماعية، وغالبًا ما يقترن هذا الشكل بعمليات الإرهاب التي تنظمها عصابات شديدة الخطورة.

وقد تتعرض الدول لمشكلات من نوع آخر تتعلق بالهجرة غير المشروعة، كأن تحدث في الدول المجاورة كوارث طبيعية أو اجتماعية أو مجاعات أو حروب أهلية أو حروب مع دول أخرى، ما يدفع سكان الدول المعرضة لهذه المشكلات إلى الهجرة إلى الدول المجاورة على شكل جماعات كبيرة، وقد تترتب على ذلك مشكلات اقتصادية واجتماعية متنوعة تحول دون إمكانية قبول الدولة المستضيفة لاستضافتهم، مع أن دوافع الهجرة في مثل هذه الحالات تختلف كليًّا عن الهجرات غير المشروعة التي سبق ذكرها، ومن الملاحظ أن هذه المشكلات تختلف تمامًا بين الدول تبعًا للخصوصيات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي تميز هذه الدول عن بعضها.

والمهاجر غير القانوني كما يعرفه مكتب العمل الدولي (BIT)، هو

كل شـخص يدخـل أو يقيـم أو يعمـل خـارج وطنـه الأصـلي دون حيـازة الترخيـص القانـوني الـلازم؛ لذلـك يعـد مهاجرًا غـير شرعـي أو سريًّا، أو مـن دون وثائـق، أو في وضعية غـير قانونيـة (Bureau International du Travail, 2004, P,15).

وفي ضوء هذا التعدد في الأشـكال التي ينطـوي عليها مفهوم «الهجرة غير المشروعة» يمكن الإشـارة إلى مفاهيم مشـابهة لها وليسـت مطابقـة بالضرورة، ومـن ذلـك مفهـوم «العمالة غـير المشروعـة»، ويراد بذلـك مجموعـات الأفراد الذيـن يمارسـون أعـمالًا غـير مرخصـة لهـم بالوثائـق الممنوحـة لهـم، مـع أن إقامتهـم قـد تكـون مشروعـة في هـذه الدولـة أو تلك، ويظهـر التمييـز في هذا المجـال بـين الإقامـة المشروعة وممارسـة عمل غـير مشروع.

أمـا مفهـوم «الإقامـة غـير المشروعـة» فـيراد بـه انقضـاء فـترة الإقامة المشروعـة والاسـتمرار في المكـوث إلى ما بعـد الفترة المسـموح بها، بصرف النظـر عما إذا كان الأفراد يمارسـون أعـمالًا منتجة خلال فـترة إقامتهم أو لا يمارسـون هـذه الأعـمال، فالتغـير الحاصـل بالنسـبة للمقيم يتعلـق بالوضع القانـوني للإقامة.

بالإضافـة إلى ذلـك يسـتخدم أيضًـا تعبـير «الهجـرة السريـة» للدلالـة عـلى دخـول أراضي الدولـة خفيـة، وعـلى بعـد من عيـون المراقبـة والضبط في المراكـز الحدوديـة، والاسـتفادة مـن مواطـن الخلـل في عمليـة المراقبـة والضبـط في نقـاط التـماس بـين الـدول، ويظهـر ذلـك عـلى نحو فـردي أو شـللي غـير منظـم أحيانًـا، أو عـلى نحـو منظـم مـن خـلال شـبكات عالية التنظيـم أحيانًـا أخرى.

كـما يسـتخدم تعبـير التسـلل للدلالة عـلى الدخـول المسـتتر إلى حدود

الدولـة، كما هـو الحال في الهجـرة السرية تمامًـا، ولكن يضـاف إليها أهداف وغايـات لا يحملها مفهـوم الهجرة بالـضرورة، كأن تكون غايـات الدخول سياسـية أو اجتماعيـة أو أمنيـة، وغيرهـا، وفي هـذه الحالـة لا تنطبـق عـلى الفاعـل صفـة المهاجـر بقـدر مـا تنطبـق عليـه صفـة المتسـلل، ولكـن هذه الصفـات يمكـن أن ترافـق عمليـة الهجرة المتسـللة.

والهجـرة غـير المشروعـة بالتعريـف الإجرائـي المسـتخدم في الدراسـة هـي قـدوم الفـرد عـلى الهجـرة إلى خـارج حـدود دولتـه الأصليـة دون حصولـه عـلى الموافقـات الرسـمية مـن الجهـات المعنيـة بمغادرتـه، سـواء أكانـت هـذه الموافقـات مرتبطـة بالمؤسسـات الرسـمية في بلـده الأم، أم في البلـد الـذي يسـتهدفه مـن حيـث النتيجـة، أو في البلـدان التـي يجـد نفسـه مضطـرًا لعبورهـا حتـى يصـل إلى الدولـة المسـتهدفة.

١ . ٧ . ٢ مفهوم الأضرار النفسية والاجتماعية

يشـكل مفهـوم الأضرار المترتبـة عـلى الهجـرة غـير المشروعـة الجانـب الآخـر في موضـوع الدراسـة، فـإذا كانـت الهجـرة غـير المشروعـة موضـع قلـق واهتـمام مـن قبـل المعنيـين بهـا في معظـم دول العـالم، فإنما يعـود ذلك إلى مـا يترتب عليهـا من أضرار نفسـية واجتماعيـة واقتصاديـة متنوعة، على مسـتوى الفرد نفسـه، وعـلى مسـتوى المجتمعات التـي يتفاعل معهـا، وإذا كان مفهـوم الهجـرة غـير المشروعة يعـد موضع اهتـمام من قبـل الباحثين لما يحملـه مـن معـانٍ قانونيـة وشرعيـة واجتماعيـة؛ لأن مـا هو شرعـي لا يعد بالـضرورة قانونيًـا أو اجتماعيًـا، فإن مفهـوم الضرر لا ينطوي على المشـكلة نفسـها، ولا يحمـل في مضمونه تناقضـات كبيرة في فهمه، فقـد وردت كلمة الـضرر في القـرآن الكريم في مواقع كثـيرة، منها قوله عز وجـل: ﴿وَالْمُوفُونَ

بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (البقرة:١٧٧)، وقوله تعالى:﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء:٩٥)، كما وردت مجموعة آيات قرآنية تنفي مشروعية الضرر في أي وجه من الوجوه، منها قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ (البقرة: ٢٣٣)، وقوله تعالى ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٦)،

كما يأتي الحديث النبوي الشريف في السياق نفسه لنفي مشروعية أي شكل من أشكال الضرر، فقد ورد عن الرسول الكريم ﷺ قوله: «لاَ ضَرَرَ وَلاَ ضِرَار»، الذي أخرجه ابن ماجه عن عبادة بن الصامت الحديث رقم ٢٣٤٠ (موسوعة الحديث النبوي الشريف، د.ت).

والضرر بالمعنى القانوني هو أيُّ أذى يتعرض له الشخص بفعل الآخرين في ذاته أو ماله أو عاطفته أو مشاعره أو حريته أو شرفه أو اعتباره سواء أكان الأذى ماديًّا أم معنويًّا (فودة، ١٩٩٨م، ص١٧)، وعلى الرغم من أن تعبير «الشخص» يمكن أن يكون حقيقيًّا، ويمكن أن يكون اعتباريًّا، إلا أن التعريف القانوني يوجب تحديد مؤشرات الضرر بدقة حتى تأتي مسؤولية الفعل على قدر الأضرار الناجمة عنه، حتى أن العقوبات بحق مسببي الضرر تتدرج في الغالب بحسب مستويات الأذى التي تصيب الضحايا، من مستويات بسيطة، إلى المستويات الأكبر حجمًا.

أما الأضرار النفسية والاجتماعية المترتبة على الهجرة غير المشروعة بالمعنى الإجرائي فيراد منها كل ما يترتب على الهجرة غير المشروعة من أذًى نفسي واجتماعي يلحق بالفرد المهاجر نفسه، ويمس حقًّا من حقوقه الأساسية، خلال مراحل هجرته المختلفة.

ويمكن التمييز بين أنواع كثيرة للأضرار النفسية والاجتماعية، منها ما يتصل بالأضرار الحياتية التي قد تؤدي إلى موت المهاجر غير القانوني، أو تتسبب له في أضرار نفسية تتعلق به شخصيًّا، كالملل والضجر والكآبة التي يشعر بها، وما قد يترتب على المعاناة التي يعيشها في أثناء الهجرة غير المشروعة من عقد نفسية، ترافق المهاجر غير القانوني طيلة حياته فيما بعد، أما الأضرار الاجتماعية فتخص ما يتصل بحياته الاجتماعية وصلاته بغيره من أفراد أسرته، وزوجه وأبنائه، ووالديه، بالإضافة إلى ما يتصل بالهجرة من أضرار تمس عمله ومستقبله.

كما يمكن أن تظهر الأضرار على مستوى المجتمعات التي يتفاعل معها المهاجر غير القانوني في مظاهر الخلل التي تحدثها الهجرة غير المشروعة في بنية العمالة والقدرات الإنتاجية، ومستويات الاستهلاك بالنسبة لمجتمعات الموطن الأصلي للمهاجرين غير القانونيين أو بالنسبة لمجتمعات الاستقبال، فكلا النموذجين يعاني من أشكال مختلفة من الأضرار التي تترتب على الهجرات غير المشروعة.

١ . ٨ الدراسات السابقة

يقدم الباحثون في العلوم الاجتماعية والنفسية والمعنيون بالهجرات غير المشروعة مجموعة كبيرة من الدراسات التي ترصد المشكلة بما

تنطـوي عليـه مـن أضرار نفسـية واجتماعيـة كثـيرة، وتحـاول أن تتنـاول الظاهـرة بأبعادهـا المختلفـة، فمن الدراسـات ما يتنـاول الأضرار النفسـية والاجتماعيـة للهجـرة غـير المشروعـة، ومنهـا ما يوجـه الأنظار نحـو البعد القانـوني للمشـكلة، ومنهـا مـا يعتمـد البعـد السـياسي والأمنـي، ومنها ما يـولي اهتمامـه بالبعـد التوثيقـي للظاهرة لما لهـا من أبعـاد إنسـانية وأخلاقية كثـيرة، بالإضافـة إلى مجموعـة مـن الدراسـات التـي تركـز عـلى الأضرار الأمنية للمشـكلة.

ومـن الملاحـظ أن جـزءًا كبيرًا مـن هذه الدراسـات مـازال يقترب من دراسـة الأضرار الناجمـة عـن الهجـرات غـير المشروعـة مـن أبعـاد إنسـانية وأخلاقيـة معبـأة بالتعاطـف الوجـداني مـع الضحايـا الذين دفعـوا حياتهم ثمـن رغبتهـم في البحـث عـن حيـاة أفضـل، مـا جعـل التفسـير العلمـي لـلأضرار النفسـية والاجتماعيـة للهجـرات غـير المشروعـة ينحـى مسـار التفسـير الآلي للظاهـرة، وجعـل الـشروط الاقتصادية والاجتماعيـة للحياة التـي يعيشـها المهاجـرون العامـل الأسـاسي الفاعـل في إنتـاج الظاهـرة والأضرار الناجمـة عنهـا، دون النظـر إلى أن الظاهرة في كليتهـا نتاج لعوامل نفسـية واجتماعيـة معقـدة، وتعـد الضحية فيها واحـدًا من العوامـل المكونة لها .

وعـلى الرغم مـن تعـدد الدراسـات السـابقة والتقاريـر العلميـة ذات الصلـة بالهجـرات غير المشروعـة والأضرار الناجمـة عنها، يمكـن إيجاز هذا التعـدد في تيـارات أساسـية منها ما اكتسـب بعدًا نفسـيًّا واجتماعيًّـا، كما هو الحال في دراسـة خالد الكـردي (٢٠١٥م)، ومنها ما اكتسـب طابعًا توثيقيًّا يـراد من خلالـه رصد مظاهر المشـكلة في الوقت الراهن كما هـو حال تقرير مجموعـة العمـل من أجـل فلسـطينيي سـورية (٢٠١٤م)، ومنها مـا حاول

ربط ظاهرة الهجرة غير المشروعة بالجريمة بأشكالها المختلفة كما فعل كل من عثمان نور وياسر المبارك (٢٠٠٨م)، ومنها أيضًا من حاول ربط مشكلات الهجرة غير المشروعة بأبعادها الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، كما هو الحال في دراسة فايزة ختو (٢٠١١م)، ومنها أخيرًا ما يتضمن محاولة لرصد آليات التصدي للهجرات غير المشروعية، وما يترتب عليها من أضرار نفسية واجتماعية، كما هو الحال في دراسة فايزة دكان (٢٠١٢م)، ومن الدراسات السابقة:

دراسة خالد الكردي (٢٠١٥م)، قراءة في سيكولوجية الهجرة غير المشروعة، ورقة علمية مقدمة في ندوة «الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الأمنية والإنسانية»، مدينة سطات في المغرب، ٤ ـ ٦/ ٢/ ٢٠١٥م.

تعد دراسة خالد الكردي (٢٠١٥م) واحدة من الدراسات التي حاولت تقديم رؤية نفسية للظاهرة، وتهدف إلى التعرف على الدوافع النفسية للإقدام على الهجرة غير المشروعة والتعرف على الآثار النفسية والاضطرابات التي يتعرض لها المهاجر، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الكيفي لتحقيق أهداف الدراسة، ويجد الباحث أن المشكلة يزداد تفاقمها بصورة جلية وواضحة خلال السنوات الأخيرة، ويقدم شرحًا لمؤشرات المشكلة وحجمها على مستوى الواقع بالإضافة إلى بعض الإحصاءات التي تكشف عن ذلك، ويحدد الباحث ثلاثة أهداف أساسية لبحثه تتمثل في معرفة الدوافع النفسية التي تدفع المهاجر غير الشرعي إلى الإقدام على المغامرة بالهجرة غير المشروعة، ومعرفة الآثار النفسية السلبية على شخصية المهاجر غير الشرعي، ومعرفة الاضطرابات التي يتعرض لها المهاجر غير الشرعي (الكردي، ٢٠١٥م، ص١٤).

وخلص الباحث من دراسته إلى تقرير مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تأتي في مقدمتها ازدياد معدلات الهجرة غير المشروعة في السنوات الأخيرة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية ومواجهة المهاجرين غير القانونيين في رحلتهم عبر قوارب الموت للخطر على حياتهم، ولجملة من العقبات التي تعترض حياتهم التي تستقبلهم، تتمثل في التمييز في العمل والسكن والإقامة والاندماج الاجتماعي وغيرها، ويضاف إلى ذلك ما يترتب على الهجرات غير المشروعة من شعور بالعزلة النفسية والاضطراب والضغوط التي يعانون منها، وغير ذلك من الأضرار النفسية الكثيرة، والهجرة كما ينظر إليها عدد من الباحثين أشبه ما تكون بالمنفى الاختياري، وفي الوقت الذي يركز فيه بعضهم على النتائج السلبية المترتبة على الهجرة غير المشروعة في شخصية المهاجر، يرى بعضهم الآخر في الهجرة غير المشروعة البديل الأفضل للمشكلات التي يعاني منها، وأنها تقدم حلاً لأولئك الذين فقدوا الأمن النفسي أو شعروا بالنشاز الإدراكي بين واقعهم الحالي ومستقبلهم (الكردي، ٢٠١٥م، ص٣٠).

وعلى الرغم من الاهتمام العلمي بتحليل الظاهرة والأضرار الناجمة عنها، غير أن البعد الوجداني والأخلاقي يتجلى في تفسيرات الباحث للمشكلة، فالأوضاع النفسية التي يعيشها المهاجر في موطنه الأصلي تدفعه إلى الإقدام على المغامرة مع ما تحمله من أخطار تهدد حياته، فالعوامل المؤدية إلى الهجرة كما يراها الباحث تعود إلى اختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي والبطالة وعدم توافر فرص عمل حقيقية وانخفاض مستوى الأجور وغلاء الأسعار، والفساد والاستبداد وعدم الاستقرار السياسي والصراعات المسلحة، فهذه جميعًا تدفع باتجاه الهجرة (الكردي، ٢٠١٥م، ص٣)، وفي السياق نفسه يجد الباحث أن من عوامل دفع

المهاجريـن إلى الهجـرة بشـقيها المشروعة وغـير المشروعة، عوامـل اقتصادية واجتماعية وسياسـية تتمثـل في تردي الأوضـاع المجتمعية وغيـاب الحريات وانتشـار الفسـاد والتسـلط السـياسي وممارسـة الدكتاتوريـات والتطلـع إلى زيـادة الدخل وتحسـين مسـتوى المعيشـة (الكـردي، ٢٠١٥م، ص٦).

وعـلى الرغـم مـن الـدور الـذي تؤديـه هـذه العوامـل بالفعـل في دفـع المهاجريـن إلى الهجرة، غير أن الأبعاد الذاتية تشـكل الطرف الآخر في عملية التفاعـل، فالإنسـان ليس مجـرد مادة جوفـاء تعبث بهـا العوامـل المحيطة بها عـلى نحـو آلي، إنـما هـو جملـة مـن المشـاعر والأحاسـيس والعواطـف التـي تتفاعـل مـع الـشروط المحيطة بهـا، حتى تصبح واحـدة من العوامـل المؤثرة في مصيرهـا عـلى هـذا النحـو أو ذاك، ولهـذا تختلـف طـرق تفاعـل النـاس مـع الظـروف المحيطـة بهـم، حتى مـع تماثل هـذه الظـروف بدلالـة الفروق الفرديـة الواسـعة في اسـتجابات الأفـراد للتحديات التـي يواجهونها.

دراسـة مجموعـة العمـل من أجل فلسـطينيي سـورية (٢٠١٤م)، وطن في قاع البحـر، تقريـر توثيقي يعـرض لأهم حوادث غـرق اللاجئين الفلسـطينيين في البحـر الأبيض المتوسـط خلال الفترة الممتدة بين صيفـي ٢٠١٣م و٢٠١٤م.

تشـكل الهجرة غـير المشروعـة للفلسـطينيين المقيمين في سـورية، خلال الفـترة الممتـدة بـين صيفـي (٢٠١٣م/ ٢٠١٤م) محـور التقريـر الـذي تقدمه مجموعـة العمل من أجل فلسـطينيي سـورية، وهـو يلقي الضوء عـلى المعاناة الكبـيرة والمآسي التـي وجدها المهاجـرون في أثنـاء عبورهم البحر المتوسـط، ويركـز على توثيق حالات الغرق في رحلتين أساسـيتين قام بهما الفلسـطينيون همـا رحلة الحـادي عشر مـن تشريـن الأول عـام ٢٠١٣م، ورحلة السـادس مـن أيلـول عـام ٢٠١٤م، ويوثق التقرير أسـماء من تعرضوا للغـرق في هاتين

الرحلتـين مـن الفلسـطينيين المقيمـين في سـورية، والفلسـطينيين المقيمـين في قطـاع غـزة، ومن السـوريين وغيرهم مـن المهاجريـن العرب غـير القانونيين (مجموعـة العمـل من أجل فلسـطينيي سـورية، ٢٠١٤م، ص٣).

ويكشـف التقريـر عـن دور الأزمة السياسـية في سـورية التي بـدأت عام ٢٠١١م في دفـع الأعـداد الكبـيرة من الفلسـطينيين إلى الهجرة خارج سـورية، واندفاعهـم نحـو أوربـا، عـبر طـرق متعـددة منهـا الطـرق البحريـة، والبرية، ويرصـد التقريـر أهم الطـرق التـي يسـلكها المهاجرون غـير القانونيـين، التي تـأتي في مقدمتهـا الطـرق البحريـة من مـصر، وليبيـا، والجزائـر، وتركيـا، بينما تتمثل نقاط الاسـتقبال الأساسـية في اليونـان، وإيطاليا، وبلغاريـا (التي يأتونها بـرًّا مـن تركيـا)، بالإضافـة إلى رصد مجموعـة من الحـالات التي ظهـرت فيها هجرة الفلسـطينيين بـرًّا عن طريق السـودان إلى ليبيا، ومن ثم الـدول الأوربية (مجموعـة العمل مـن أجل فلسـطينيي سـورية، ٢٠١٤م، ص٨).

وعـلى الرغم من أهميـة التقرير فإن البعد الوجداني والأخلاقي يسـيطر على تفسـيراته للمشـكلات التي يعاني منهـا المهاجرون غـير القانونيين، فلا شـك في أن الأزمـة السـورية ألقـت بظلالهـا ومآسـيها عـلى الفلسـطينيين المقيمـين في سـورية، ولكـن خيـار الهجـرة غـير المشروعـة لم يكـن إلا قـرار العـدد القليـل منهـم، فهنـاك عـشرات الآلاف الذيـن تعرضـوا للمعانـاة التـي يشـهدها السـوريون والفلسـطينيون المقيمـون في سـورية، ولكـن قـرار الأغلبيـة منهـم جـاء مخالفًـا لقـرار الهجـرات غـير المشروعة، مـا يدل عـلى أن تصـور الفلسـطينيين أو السـوريين الذيـن اندفعـوا إلى الهجـرة غـير المشروعـة كانـوا مجـرد دمـى تحركهـا الظـروف المحيطـة وتدفعهـم إلى اتخاذ قـرارات تـودي بحياتهـم، لا يتوافـق مـع أن أعـدادًا كبـيرة مـن السـوريين والفلسـطينيين الآخريـن اتخـذوا مسـارات أخـرى في حياتهـم، وجنبـوا

أنفسـهم مغامـرة الإقـدام على المـوت، إلى جانـب مجموعات أخـرى قرروا الاندفـاع إلى الموت بطريقـة مختلفة وهي الانخراط في الصراعات السياسـية تحقيقًـا لأهداف يتوخونها في مسـارات حياتهم، أو اسـتجابة لمبادئ سياسـية مسـتقرة في وعيهـم ووجدانهـم، إن تنوع اسـتجابات الفلسـطينيين المقيمين في سـورية، وتنوع اسـتجابات السـوريين أنفسـهم للأزمة ينطوي على دلالة تفيـد بـأن الإنسـان يشـارك في إنتاج المصـير الذي ينتهـي إليـه، وليس مجرد دميـة تحركهـا الظروف القاسـية وتدفعهـا إلى الموت دون وعي منـه، أو دون مشـاركته، ولهـذا لا يجـوز أن يحـول التعاطـف الوجـداني والأخلاقـي مـع الضحيـة دون فهم المشـكلة مـن النواحـي النفسـية والاجتماعيـة المتكاملة؛ لأن الظاهـرة نتـاج كلي لتفاعـل جميـع مكوناتهـا، ولا يمكن تصـور النتيجة دون تفاعـل العوامـل المؤديـة إليها.

دراسـة عثـمان نـور ويـاسر المبـارك (٢٠٠٨م). الهجـرة غـير المشروعـة والجريمـة، جامعـة نايـف العربيـة للعلـوم الأمنيـة، الريـاض.

تهـدف الدراسـة إلى التعـرف عـلى الهجـرة غـير المشروعـة مـن حيـث حجمهـا ومعابرهـا الأساسـية وتياراتهـا وخصائصهـا والآثـار المترتبـة عليهـا، وتحـاول أن توضـح طبيعـة الأخطـار التـي تنجـم عن الهجـرة غير المشروعـة، وخاصـة مـا يتعلـق منهـا بالجريمـة (نـور، ومبـارك، ٢٠٠٨م، ص١١)، ويشـير الباحثـان إلى أن مـن الصعوبـات الأساسـية التـي تجابـه دراسـة مشـكلات الهجـرة غـير المشروعـة والنتائـج المترتبـة عليهـا عـدم توافـر الإحصـاءات الكافيـة عـن المهاجريـن غـير الشرعيـين وخصائصهم الاجتماعيـة، ويعـود ذلـك كما يقـول الباحثـان إلى الطابع السـري للظاهرة، ونـدرة الدراسـات التطبيقيـة ذات الصلة بموضوع البحث (نـور، ومبارك، ٢٠٠٨م، ص١١).

وعلى الرغم مما ينطوي عليه الكتاب من شروح وتوضيحات تبين الارتباط بين الهجرات غير المشروعة، وأنماط كثيرة من الجرائم المرتبطة بها، والجرائم المنظمة عبر شبكات تهريب البشر، وشبكات الاتجار بالبشر، فإن البعد التفسيري للهجرة غير المشروعة وما يترتب عليها من أضرار يعد ضعيفًا.

وعلى الرغم من تأكيد الكتاب على ضرورة الربط بين المعالجات الأمنية للظاهرة، والمعالجات التنموية والاجتماعية والاقتصادية، غير أن مسألة أساسية ومهمة تحتاج إلى مزيد من التوضيح، وهي المسألة الثقافية التي تتمثل في مستويات الوعي بالشروط المجتمعية السائدة في المجتمع العربي، فتدني المستوى الثقافي، وضعف الشعور بالهوية لدى شرائح كثيرة من السكان، يجعل المجتمعات الأوربية نماذج مثالية للعدد الكبير منهم، في الوقت الذي تعد فيه القوى السياسية والاجتماعية في تلك البلدان واحدة من العوامل الأساسية المكونة لظاهرة التخلف في المجتمع العربي، وبالقدر الذي يجد فيه الشباب أن تلك الدول تشكل النماذج المثالية التي يسعون إلى الاندماج فيها، على قدر ما تأتي روابطهم بمجتمعاتهم الأصلية ضعيفة أيضًا، ما يجعل اتجاهاتهم ومشاعرهم وأحاسيسهم بحد ذاتها عاملًا أساسيًّا من عوامل ضعف بلادهم، وعاملًا إضافيًّا من عوامل تخلفها، ومصدرًا من مصادر القوة للمجتمعات الأخرى التي يرغبون في الاندماج فيها.

وفي سياق هذا التصور، تصبح الجدوى من الإجراءات الأمنية الإضافية للحد من الهجرات غير المشروعة ضعيفة للغاية؛ لعدم ارتكازها على تفسير موضوعي شامل لمشكلة الهجرة في شموليتها، فإذا كانت الهجرات السكانية غير المشروعة، تعكس حجم الفجوة في مستوى الحياة الاجتماعية بين المجتمعات المتقدمة صناعيًّا واقتصاديًّا، والمجتمعات

الأقـل في تطورهـا الاقتصـادي والاجتماعي، فـإن هذه الهجـرات سرعان ما تصبـح عامـلًا مـن عوامل اتسـاع الفجـوة مـن جديد بحكـم ما تـؤدي إليه مـن إفقـار للمجتمـع الأصـلي، وإغنـاء للمجتمعـات الأخـرى، مـا يجعـل الهجـرة مطلبًـا جديـدًا وحـلًّا سريعًا لمشـكلات العـدد الكبير من الشـباب، ومـع ظهـور العقبـات التـي تحـول دونهـا تصبـح الهجـرة غـير المشروعة بما يرافقهـا من تجـاوز للقوانـين، وما تحمله مـن مغامرات الحـل الأقرب لوعي الشـباب، ولكونهـا بالأسـاس خارجـة عـن القانـون، فإنهـا تقـترن بالأنماط السـلوكية التـي تهدد أمـن المجتمعـات، وترعاها شـبكات الجريمـة المنظمة التـي تجـد فيهـا أرضيـة خصبـة لاسـتقطاب الشـباب وجذبهم بالإغـراءات الماليـة الكبـيرة؛ تمهيـدًا لاسـتغلالهم في نشـاطاتها الإجراميـة اللاحقة.

دراسـة فايـزة ختـو (٢٠١١م). البعـد الأمنـي للهجـرة غـير الشرعيـة في إطـار العلاقـات الأورمغاربيـة ١٩٩٥ـ٢٠١٠م، مذكـرة تخـرج لنيل درجة الماجسـتير في العلـوم السياسـية الدوليـة، كلية العلوم السياسـية والإعـلام، جامعة الجزائر.

تـأتي دراسـة فايـزة ختـو في سـياق الاهتـمام المتزايـد بـالأضرار الأمنية للهجـرات غـير المشروعـة، إذ تفـترض الباحثـة أن لهـذه الهجـرات غـير المشروعـة تداعيـات أمنيـة كثـيرة عـلى مسـتوى العلاقـات بين دول شـمال المتوسـط وجنوبـه، ويـأتي التسـاؤل الرئيـس لدراسـتها في هـذا السـياق.

تحـدد الباحثـة موضـوع بحثها بالإجابـة عن التسـاؤل الرئيـس الآتي: هـل يمكـن الجـزم أن الهجـرة غـير الشرعيـة أصبحـت تشـكل مصـدر خطـر يهـدد الأمـن في دول البحر المتوسـط، وبالتـالي تصبح عامـلاً يؤثر في العلاقـات بـين الضفتـين؟

ومـن الملاحـظ أن الباحثـة تـولي اهتمامًـا كبيرًا لـلأضرار الأمنيـة المترتبة

على الهجرات غير المشروعة، وتبني فرضيات بحثها الأساسية على تساؤلها الرئيس، فجاءت الفرضية المحورية لدراستها على الشكل الآتي: «إن الهجرة غير الشرعية باعتبارها خطرًا أمنيًّا مشتركًا فهي تؤثر في المنظومة الأمنية ومجالات التعاون بين ضفتي المتوسط» (ختو، ٢٠١١م، ص٦).

وتعتمد الباحثة على طريقة دراسة الحالة باعتبار أن ظاهرة الهجرة غير المشروعة تعد جزءًا من موجات الهجرة الدولية التي تتم بين عالمين متناقضين، تحكمهم علاقة تبعية وهيمنة تاريخية، ولمعرفة إستراتيجيات مواجهة الهجرة المتبعة من طرف الدول الأوربية والمغاربية، استخدمت الباحثة المنهج المقارن بهدف التعرف على موقف كل من الدول الأوربية والمغاربية من الهجرة غير المشروعة، كما استخدمت الباحثة المنهج التاريخي عندما أرادت التعامل مع بعض المعطيات والوثائق التاريخية مثل مراحل الهجرة المغاربية وخصائصها عبر كل فترة ومرحلة (ختو، ٢٠١١م، ص١٠).

وقد خلصت الباحثة إلى أن ظاهرة الهجرة غير المشروعة ليست مجرد ظاهرة ظرفية عرضية، بل باتت، كما تقول الباحثة، مكونًا هيكليًّا ما زالت الآليات المستخدمة من قبل الدول غير قادرة على تدبيره بشكل يحد من آثاره وأضراره وانعكاساته على دول المنبع أو الدول المستقبلة للمهاجرين، مع أن الهجرة بحد ذاتها أدت عبر التاريخ الإنساني دورًا كبير الأهمية في تلاقي المجموعات البشرية المتنوعة في ثقافاتها وأديانها، وكان للهجرات دور كبير الأهمية في تلاقي الحضارات (ختو، ٢٠١١م، ص٢٢٠).

وعلى الرغم من أهمية الأبعاد الأمنية للهجرات غير المشروعة التي تشكل محور الدراسة التي تقدمها الباحثة، غير أن الحلول العملية التي تقدمها الباحثة تعد بحد ذاتها واحدة من المشكلات المستعصي حلها

عـلى المسـتويين العـربي والعالمـي، فالتأكيـد عـلى أهميـة التنميـة الاقتصادية والاجتماعيـة في الـدول الأقـل تطـورًا لمعالجـة المشـكلة ليسـت مسـألة يسـيرة إلى هـذا الحد، بـل تعـد الشـغل الشـاغل للسياسـيين والاقتصاديين والاجتماعيـين في المجتمـع العـربي منـذ عـشرات السـنين، غـير أن المـردود التنمـوي مـا زال أقـل مما هـو مطلوب، أمـا التأكيد عـلى اسـتمرارية الحوار مـع الـدول الصناعيـة في إطار وضع حلول مشـتركة للظاهرة، فإن المشـكلة تكمـن في تناقـض الرؤى حـول طبيعـة المشـكلة وأبعادها، فالـدول الأكثر تطـورًا تجـد المشـكلة في الـدول التـي تعـاني مـن التخلـف وغيـاب فـرص العمـل وانخفـاض مسـتويات المعيشـة، مـا يجعلهـا غـير معنيـة بمعالجـة الحلـول إلا مـن منظـور أمنـي يؤكـد ضرورة ضبـط الحـدود وملاحقـة المهاجريـن غـير القانونيـين، مـا يـدل على تناقـض الرؤيـة نحو المشـكلة في مضمونهـا الاقتصـادي والاجتماعـي القائم على اسـتغلال الـدول الصناعية للمـوارد والخـيرات في الـدول الأقـل في مسـتويات تطورهـا الاقتصـادي.

دراسـة فايـزة بـركان (٢٠١٢). «آليـات التصـدي للهجرة غـير الشرعية»، مذكـرة مكملـة لنيـل شـهادة الماجسـتير في علـم الإجـرام والعقـاب، كليـة الحقـوق والعلـوم السياسـية، جامعـة الحـاج لخـضر، باتنـة، الجزائر.

تحدد الباحثة مشـكلة دراسـتها في الإجابة عن التسـاؤل الرئيس الآتي: مـا أسـباب الهجـرة غـير الشرعية ومـا الطـرق والأسـاليب الناجعـة للحد منهـا؟ ويتفـرع عن هـذا التسـاؤل الرئيس التسـاؤلات الفرعيـة الآتية: هل للهجـرة غـير المشروعـة علاقـة بنمـو الظاهـرة الإجراميـة في كل مـن البلد الأصـل، وبلـد الاسـتقبال؟ ولمـاذا تنمـو الهجـرة غـير الشرعية عـلى الرغم من الإجـراءات الأمنية الصارمـة المتخذة من قبل دول الاسـتقبال؟ وأخيرًا مـا آثـار الهجـرة غير الشرعيـة؟ وفي ضـوء هـذه التسـاؤلات تحـدد الباحثة

أهـداف دراسـتها في ثلاثـة مجـالات أساسـية تتمثـل في إلقـاء الضـوء عـلى مفهـوم الهجـرة غير الشرعيـة، وما يتصل به مـن مفاهيم أخـرى، والوقوف عـلى الأسـباب المؤديـة إلى الهجرة غير الشرعيـة، وأخيرًا الوصـول إلى طرق مكافحـة الهجـرة غـير الشرعيـة، وقـد اتبعـت الباحثـة المنهـج الوصفـي في تبيـان أسـباب الهجرة غير الشرعيـة وأسـاليبها (بـركان، ٢٠١٢م، ص٥).

وتخلص الدراسـة إلى الخاتمة ومجموعة من الاقتراحـات التي تؤكد ضرورة أن تتـم مكافحة الهجـرة غير الشرعية في إطار الاحترام الصارم لحقوق الإنسـان وكرامتـه، وتسـهيل تنقـل الأشـخاص، مـن خـلال تسـهيل إجـراءات منـح التأشـيرات، والعمـل على تحسـين منـاخ الاسـتثمار في الـدول العربيـة، وتقديم حوافـز خاصـة للمسـتثمرين، وضرورة أن تعمـل الـدول المصـدرة للهجـرات عـلى الحد من الأسـباب المؤديـة إلى هجرة أبنائهـا، وتفعيل دور الجامعـة العربية في القضـاء عـلى مشـكلات العـرب وتقريـب وجهـات النظـر العربيـة في إطار الشراكـة المسـتدامة في المجـالات المختلفـة، وضرورة أن تكـون هنـاك إرادات سياسـية فعليـة للحـد مـن العوامـل المؤديـة إلى الهجـرة غـير المشروعـة، وعدم الاقتصـار عـلى تجريمها قانونيًّـا، أو معالجتها مـن الناحية الأمنية فقـط، فالواقع كـما تشـير الباحثـة يؤكـد عدم جـدوى هـذه الحلـول؛ لأن الأسـباب المؤدية إلى الهجرة هي أسـباب إنسـانية، ما يجعـل معالجتها مرتبطـة بعوامل إنسـانية أيضًا، وأخـيرًا عـدم التشـدد في الهجـرات الشرعيـة حتى لا يكـون ذلك عامـلاً مؤديًا إلى مزيـد مـن الهجرات غـير الشرعيـة (بـركان، ٢٠١٢م، ص١٢٦).

وعـلى الرغم مـن أهميـة الأبعاد الأمنيـة والاقتصاديـة التي تشـير إليها الباحثـة، غـير أن الحلول المقترحـة لم تأتِ منسـجمة مع مضمون الدراسـة، ذلـك أن هـذه الحلـول هـي بحـد ذاتهـا مشـكلات عسـيرة، ولم يتمكـن المجتمـع العـربي مـن معالجتهـا عـلى الرغـم مـن خطورتهـا، فالجامعـة غير

قادرة على تغيير السياسات الاقتصادية في الدول العربية نفسها بالشكل الذي ينسجم مع تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

كما أن التأكيد على ضرورة الإرادة السياسية في معالجة الهجرات غير المشروعة وعدم الاقتصار على تجريمها قانونيًّا، يعد اقتراحًا مهمًّا، ولكنه ليس عمليًّا؛ لأن المشكلة في جوهرها ليست مشكلة إرادات اجتماعية أو سياسية إنما هي مشكلة قدرات مجتمعية تتصل بالأبعاد البنيوية للتكوين الاجتماعي، وما لدى المجتمع من إمكانات اقتصادية وبشرية، وما لدى أبنائه من شعور بالانتماء للوطن الذي ينتمون إليه، ما يجعل الإرادات السياسية في كثير من الأحيان غير قادرة على معالجة مشكلات المجتمع دون تفاعل اجتماعي حقيقي معها من قبل مكونات المجتمع المختلفة.

تعقيب حول الدراسات السابقة

تتنوع الدراسات العربية السابقة المعنية بقضايا الهجرة غير المشروعة والأضرار الناجمة عنها، بصورة عامة تنوعًا كبيرًا في اتجاهاتها على مستوى الموضوعات التي تعالجها، وعلى مستوى الرؤى التي تعتمد عليها في تحليلاتها، وعلى الرغم من ذلك فإنها تتقارب في اجتماعها على ثلاثة مبادئ تتمثل في العناصر الأساسية الآتية:

١ ـ يؤكد القسم الأكبر من الدراسات السابقة أن الهجرات غير المشروعة في أغلب البلدان تأتي نتيجة لعوامل الدفع المنتشرة في البلدان النامية، وخاصة المتمثلة في الفقر، وضعف فرص العمل، وغياب التكافؤ في الحقوق والواجبات، والمشكلات السياسية وعدم الاستقرار، وغير ذلك من المشكلات، إلى جانب عوامل الجذب في البلدان المتقدمة اقتصاديًّا، وخاصة المتمثلة في وجود فرص العمل المناسبة، وارتفاع

مستوى الأجور، وتحسن مستويات المعيشة، وغيرها من عوامل الجذب.

٢ ـ هيمنة البعد الوجداني والأخلاقي في معالجة ظاهرة الهجرة غير المشروعة، ما يجعل موقف الباحثين من ضحايا هذه الهجرات موقفًا وجدانيًّا وإنسانيًّا أكثر منه موقفًا علميًّا، وغالبًا ما يحول ذلك دون تحقيق الرؤية العلمية للظاهرة، فعلى الرغم من أن المهاجرين غير القانونيين يندفعون إلى البحث عن شروط حياتية أفضل، وفرص عمل تحقق لهم ما يتطلعون إليه من أهداف وغايات إنسانية مشروعة، غير أن التحليل العلمي يوجب توصيفهم بأنهم عناصر أساسية من العناصر المكونة للظاهرة، وليس هؤلاء مجرد دمى تدفعهم الظروف إلى هذا الموقف أو ذاك دون مشاركتهم الفعلية في إنتاجها.

٣ ـ يركز القسم الأكبر من الحلول التي تقترحها الدراسات السابقة على ضرورة تحسين الشروط الحياتية والاقتصادية في البلدان التي تدفع أبناءها إلى الهجرات غير المشروعة، والتأكيد على البعد القانوني في معالجة الظاهرة على المستوى الداخلي، والدعوة إلى تعزيز التعاون مع الدول ذات الصلة في معالجة الظاهرة على المستوى الدولي، غير أن أي من هذه الاقتراحات يعد بحد ذاته موضوعًا له جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمتد إلى مكونات المجتمع كافة، ما يجعل الحلول المقترحة غير ممكنة التحقيق من الناحية العملية، فليس من اليسير مثلاً الدعوة إلى تحسين الشروط الاقتصادية والاجتماعية للحياة في البلدان النامية، أو الدعوة إلى تحسين ارتباط التعليم بفرص العمل وغيرها من الاقتراحات.

وفي ضوء الملاحظات الأساسية حول الدراسات السابقة، تأخذ الدراسة بتحليل العوامل المؤدية إلى الهجرة غير المشروعة والأضرار المترتبة عليها من رؤية تحليلية مختلفة، يعد المهاجرون غير القانونيين فيها عنصرًا أساسيًّا من العناصر المكونة للظاهرة من حيث العوامل المؤدية إليها، ومن حيث النتائج المترتبة عليها، كما يشكل هؤلاء المنطلق الرئيس لكل معالجة عملية للظاهرة، ولا يمكن تصور المهاجرين غير القانونيين على أنهم مجرد ضحية للظروف المحيطة بهم، واستبعادهم من العوامل المؤدية إلى الهجرة، ولا يجوز أيضًا العمل على مكافحة الهجرة غير المشروعة بمعزل عنهم؛ لأنهم عنصر أساسي من عناصرها، ويأتي ذلك في سياق الأطر التحليلية والنظرية المعتمدة في الدراسة لتفسير ظاهرة الهجرة غير المشروعة، والتي تعد ظاهرة الاغتراب عنصرًا أساسيًّا من عناصر تفسير المشكلة.



الفصل الثاني

مدخل نظري

في التفسيرات العلمية للهجرات غير المشروعة



٢. مدخل نظري

في التفسيرات العلمية للهجرات غير المشروعة

يـولي الباحثـون في العلـوم الاجتماعية والإنسـانية اهتمامًا كبـيرًا بقضايا الهجـرة غـير المشروعـة لما تنطـوي عليـه مـن أضرار نفسـية واجتماعية تمس المهاجريـن غـير القانونيين أنفسـهم وتمس ذويهـم وبلدانهم، والبلـدان التي يأتـون إليها، ويقـدم الباحثون في هذا السـياق رؤى نظريـة وتحليلية متعددة يـراد منهـا معرفـة العوامـل التـي تـؤدي إلى الهجـرات غير المشروعـة، وإلى الأضرار النفسـية والاجتماعيـة الناجمـة عنها.

وفي الوقـت الـذي يأخـذ عـدد كبـير مـن الباحثـين بنظريـة العوامـل المفسرة للهجـرة غير المشروعـة، حيث يتـم التركيـز على تصنيـف العوامل إلى عوامـل نفسـية واجتماعيـة واقتصاديـة وسياسـية وغيرهـا، ومـا يتفـرع عـن كل منهـا مـن عوامـل ثانويـة تتصل بهـا، يذهب فريـق آخـر إلى تحليل العوامـل في سـياق رؤيـة تحليليـة نظريـة متكاملـة، تتمثـل في النظريـات النفسـية والنظريـات الاجتماعية والنظريات السياسـية والنظريـات الثقافية وغيرهـا، ويعـد الاتجاه الثاني في تفسـير المشـكلة هـو الأكثر مسـاهمة في بناء المعرفـة الإنسـانية التي يتطلع إليـه المشـتغلون في العلوم الاجتماعيـة قاطبة، لمـا ينطـوي عليه مـن تنميـة الـتراث المعـرفي للعلم.

ففـي السـياق الأول مثـلاً، يرصـد الأخـضر الدهيمـي مجموعـة مـن العوامـل الاجتماعيـة التـي تـؤدي إلى الهجرة، ومـن ذلك ما شـهده المجتمع الجزائـري خلال الفترة الأخيرة من تغيرات لم يشـهدها مـن قبل، مثل ارتفاع نسـبة البطالـة، وأزمـة السـكن الحـادة، وارتفاع نسـبة من تقـل أعمارهم عن

ثلاثين عامًا إلى أكثر من ٧٠٪ من العدد الإجمالي للسكان، وتدهور القوة الشرائية لدى السكان، وارتفاع الأسعار، وانخفاض مستويات المعيشة، بالإضافة إلى انتشار صورة المهاجر غير القانوني الناجح في حياته وتداول قصص النجاح بإعجاب وتقدير (الدهيمي، ٢٠١٠م، ص٤).

كما يؤكد خالد الكردي أن الاختلال في التوازن الاجتماعي والاقتصادي، والبطالة وعدم توافر فرص عمل حقيقية، وانخفاض مستوى الأجور، وغلاء الأسعار، والفساد، والاستبداد وعدم الاستقرار السياسي، والصراعات المسلحة والحروب جميعها عوامل تدفع باتجاه الهجرة (الكردي، ٢٠١٥م، ص٣).

وفي سياق تأكيده على العامل السياسي يرى عبد الكريم علوان أن انتهاكات حقوق الإنسان في كثير من البلدان تشكل عوامل أساسية تؤدي إلى ظاهرة التشريد الاجتماعي للسكان، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه العلاقة لا تحظى دائمًا بالاعتراف الاجتماعي، كما يرى الباحث (علوان، ٢٠٠٤م، ص٢٢٠).

وفي سياق آخر، تنتشر رؤى تفسيرية للمشكلة في إطار التحليل النظري المتكامل، فمع الإقرار بدور العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة، غير أن دورها يأتي في سياق منتظم يشكل قوام الرؤية النظرية التي يعتمدها هذا الباحث أو ذاك، لتفسير ظاهرة الهجرة غير المشروعة وما يترتب عليها من أضرار نفسية واجتماعية.

ومن ذلك، ما قدمه كل من خالد الكردي في تفسيره لأضرار الهجرة، وإبراهيم محمد عياش، وعبدالله محمد الفوزان، وساعد رشيد وغيرهم من الذين حاولوا تقديم رؤى نظرية لتفسير الهجرة غير

المشروعـة والأضرار الناجمـة عنهـا ومـن الملاحظـات أن هـذه التفسـيرات تشـمل ظاهـرة الهجـرة بمفهومهـا العـام، والأضرار الناجمة عنهـا، ويمكن إيجـاز أهـم الاتجاهـات النظرية الأساسـية المفـسرة لقضايا الهجـرة والهجرة غـير المشروعـة عـلى النحـو الآتي:

٢ . ١ التفسير النفسي لقضايا الهجرة

يقـرر منظـرو التفسـير النفسي للهجـرات غـير المشروعـة أن العوامـل النفسـية التـي تميـز الأفـراد عـن بعضهم هـي العوامل الأساسـية التـي تدفعهم إلى الهجـرة بـما تحملـه مـن مغامـرات قـد تـودي بحياتهـم؛ ذلـك أن الإنسـان بالنسـبة إلى المشـتغلين بعلـم النفـس مـا هو مـن حيـث النتيجـة إلا مجموعة من المشـاعر والأحاسـيس والعواطف التي تدفعه إلى ممارسـة أنماط سـلوكية معينة.

وعـلى الرغـم مـن أن الأبعـاد النفسـية في الشـخصية الإنسـانية تشـكل الدافـع الأسـاسي للهجـرة عامـة، والهجرة غير المشروعة بشـكل خـاص، بما يترتب عليها من أضرار نفسـية واجتماعية تمسـهم، وتمـس البيئات الاجتماعية المحيطـة بهم، إلا أن المشـتغلين في هذا الميدان لديهم تفسـيرات نفسـية مختلفة، واتجاهـات نظريـة متباينـة إلى حـد التناقض في كثير مـن الأحيان.

ومـن الباحثـين المعاصريـن الذيـن يأخـذون بتفسـير الهجـرات غـير المشروعـة بالأبعـاد النفسـية لشـخصية الإنسـان إبراهيـم محمـد عيـاش في دراسـته بعنـوان «المقاربـة السـيكولوجية لظاهـرة الهجرة السريـة، الحراقة» (عيـاش، ٢٠٠٨م).

يبـين الباحـث في دراسـته أن علـماء النفـس يقولـون إن مفهـوم الذات يمثـل حجـر الزاويـة في بنـاء الشـخصية ويشـكل إطـارًا مرجعيًّـا لفهمـه؛

ولهذا يتطرقون إلى مفهوم الذات الذي يعد مفتاحًا مهمًّا لدراسة شخصية المهاجر غير القانوني، أو «الحراق» وفهمها، ويتم ذلك من خلال التركيز على الخبرات المدركة لديه وعلى ذاته الظاهرية وعلى نمطه الفريد في التوافق، وعليه فإن تحقيق الفرد لذاته يتطلب أكثر من مجرد إشباع الحاجات البيولوجية والغرائز النفسية.

لقد استنتج لابين وجرين (١٩٨١م)، كما يقول الباحث، أن مفهوم الذات يوجه السلوك ويمثل القوة الدافعة له، ذلك أن المفهوم الإيجابي يدفع الفرد إلى مواجهة المواقف الحياتية بشجاعة وثقة، بينما يشعر الشخص صاحب الصورة السلبية بالعجز الذي قد يوقعه في مغبة الاضطرابات والانحرافات السلوكية المتعددة؛ ولأن الأنماط السلوكية الأكثر استقامة تتطلب فهمًا واسعًا ودقيقًا لمفهوم الذات، يرى كروجر وهانسن (Kruger and Hansen) أن أولئك الأفراد الذين لا يستطيعون التكيف مع التغيرات والمشكلات الخاصة بالمراهقة يميلون إلى تطوير مفاهيم سلبية عن ذواتهم، ويقدمون على أنماط سلوكية تتعارض مع معايير المجتمع (عياش، ٢٠٠٨م).

ويقول (عياش، ٢٠٠٨م) إن أساتذة علم النفس في مصر أجمعوا على أن هجرة الشباب غير المشروعة لها دوافع نفسية وليدة البطالة والفراغ الذي يعانون منه، ما يسبب لهم حالة من الضيق والاكتئاب النفسي، وهذا ما يدفعهم إلى الهجرة؛ بحثًا عن حياة أفضل في الضفة الأخرى للبحر المتوسط، وهذه الظاهرة ما هي إلا تجليات الميكانيزمات النفسية التي جعلت الشاب يندفع إلى الهجرة بطرق غير مشروعة، كالحيل الدفاعية التي يستخدمها للهروب من المشكلة التي يعاني منها، ومن هذه الحيل الإزاحة التي تعني دفع النموذج السيئ، وفي هذه الحالة التخلص من البطالة أو الصورة السيئة التي يكونها الشاب إزاء نفسه، وبهدف تبرير تصرفاته يلجأ

إلى ميكانـزم آخـر يعتمـد عـلى التبريـر أي أن الشـاب عندما يسـعى إلى الهجرة غـير المشروعـة ويلقي بنفسـه إلى التهلكة أو يقـع في دائرة المحظـور في القانون، يسـتعمل مـبررات كثـيرة؛ هربًا مـن المشـكلة، فيأتي تبريـره بحاجتـه الملحة إلى المـال، وأنـه سـافر بحثًـا عن الـرزق، وأنـه لديه طمـوح، وأنـه يريـد أن يكون مثـل زملائه في المسـتوى المـادي والاجتماعي، وهـذه الحيل الدفاعية تسـتخدم مـن الناحيـة النفسـية مـن أجـل التغلـب عـلى الـصراع النفـسي والخـروج من دائـرة الإحبـاط الذي يعيشـه (عيـاش، ٢٠٠٨م).

٢ . ١ . ١ نظرية الحاجات

يجـد أصحـاب نظريـة الحاجـات أن سـلوك الأفـراد يـأتي اسـتجابة للحاجـات التـي يتطلعـون إلى تحقيقهـا، فما من سـلوك يقدم عليـه الفرد إلا ويحمـل في مضمونـه رغبة في تلبية واحـدة أو أكثر من الحاجات التي يشـعر بهـا، والتي قد تكون حاجات عضوية أو نفسـية، أو غيرهـا، ويعرفها دوسي وريـان (Deci & Ryan) بأنها مطالب نفسـية فطرية وأساسـية للوصول إلى السـعادة والتكامـل والنمـو النفسي، وهـي تتمثل في الحاجة إلى الاسـتقلال والحاجـة إلى الكفاية والحاجـة إلى الانتماء (القطنـاني، ٢٠١١م، ص٧).

وعـلى الرغـم مـن تعـدد النظريـات ذات الصلـة بمفهـوم الحاجـات بوصفهـا الفاعـل الأسـاسي في أنـماط السـلوك، غـير أن نظريـة الحاجـات لإبراهيـم ماسـلو تعـد واحـدة مـن النظريـات الأساسـية في هـذا المجـال، التـي يجدهـا مرتبـة تصاعديًّـا بحسـب قوتهـا مـن الحاجـات العضويـة إلى الحاجـات المعنويـة، وكلـما كانـت أقـرب إلى الحاجـات الماديـة كانـت أكثر قـوة في تأثيرهـا، وكلـما ارتفعـت في سـلم الأهميـة جـاءت أضعـف (جابر، ١٩٩٠م، ص٥٨٥)، وعـلى الرغـم مـن ذلـك فـإن طـرق تلبيـة الحاجـات

ومستوياتها في كل مرحلة من مراحل نمو الشخصية تترك آثارها في بناء الشخصية اللاحق.

ويمكن إيجاز الحاجات الأساسية التي يؤثر مستوى تلبيتها في كل مرحلة من مراحل نمو الشخصية في تكوينها اللاحق على النحو الآتي (القطناني، ٢٠١١م، ص١٤):

١ ـ الحاجات الأساسية، وتسمى الحاجات الطبيعية أو الفيسيولوجية كالحاجة إلى الطعام والشراب والسكن والراحة وكل ما يخص بنيته العضوية.

٢ ـ الحاجة إلى الأمن، وهي جملة الحاجات المتعلقة بحماية الفرد جسديًّا ونفسيًّا من أي أخطار يمكن أن تهدد حياته في المستقبل، أو تهدد أنماط حياته التي استقر عليها.

٣ ـ الحاجة إلى الانتماء، وفيها تظهر حاجة الفرد إلى مشاركة الآخرين حياتهم، والتفاعل معهم والانضمام إلى الجماعات وتبادل مشاعر الحب والعطف مع غيره.

٤ ـ الحاجة إلى تقدير الذات، واحترامها من قبل الآخرين، ذلك أن الفرد يتطلع دائمًا؛ لأن يكون موضع احترام وتقدير من قبل غيره، وخاصة من قبل الأفراد الذين يحترمهم ويقدرهم.

٥ ـ الحاجة إلى تحقيق الذات من خلال إنجاز الأهداف والطموحات التي يتوخاها ويسعى إليها في حياته، ويعد هذا الإنجاز تعبيرًا عن تحقيقه لذاته وتأكيدًا لشخصيته.

غير أن تلبية هذه الحاجات لا يمكن أن تتوقف على أي مكون من مكونات البيئة الحاضنة للفرد خلال مراحل نموه المختلفة، فتؤدي الأسرة وجماعات الأقران، وبيئة المدرسة، وجماعات العمل في مراحل

لاحقـة، أدوارًا مختلفـة في تلبية هذه الحاجات، بالإضافـة إلى النوادي الثقافية والجمعيـات ودور العبـادة وغيرهـا، فقـد يكون لهـذه المؤسسـة أو تلك دور في تلبيـة الحاجـات العضويـة على نحو مـن الأنحـاء، بينما تؤدي مؤسسـات أخـرى وظائـف أساسـية في تلبيـة الحاجـة إلى تقديـر الـذات، وقـد تتبـادل مكونـات البيئـة الاجتماعيـة الحاضنة هـذه الوظائف، وعلى الرغـم من ذلك لا يمكـن وصـول الفـرد إلى مسـتوى كامـل مـن تلبيـة الحاجـات، إنـما يأتي مسـتوى التحقق نسـبيًّا، ويختلف باختـلاف شروط التكويـن النفسي للفرد.

ولا شـك في أن فهـم إقـدام الشـباب عـلى الهجـرة غـير المشروعـة في ضـوء هـذا التصـور يوجـب تحليـل بنيـة الحاجـات الأساسـية التـي يتـم تحقيقهـا في المجتمـع، وبنيـة الحاجـات الأساسـية التـي يعجـز المجتمع عن تحقيقهـا حتـى تجد شرائح الشـباب نفسـها معنيـة بالإقدام على الهجـرة التي تعمـل على تحقيـق جملة مـن الحاجـات النفسـية والاجتماعية التي يشـعر بها الشـباب ويعجـزون عـن تحقيقهـا في شروط بيئتهـم الاجتماعيـة الحاضنـة.

٢ . ١ . ٢ نظرية التحليل النفسي والهجرة غير المشروعة

تظهـر في سـياق التفسـيرات النفسـية للهجـرات غير المشروعـة نظرية التحليـل النفـسي التـي يجـد أصحابهـا في الأنـماط السـلوكية التي يمارسـها الإنسـان، بـما فيهـا الإقـدام على الهجـرة غـير المشروعـة، أشـكالًا مختلفة لما تحملـه الشـخصية الإنسـانية مـن مشـاعر وأحاسـيس؛ منها ما هو مشـعور بـه وجـلي للعيان، ومنهـا ما هو مضمر في خفايا الشـخصية الإنسـانية، وهو الأكثـر أهميـة في عمليـة التفسـير، فالتجربة الشـخصية لـكل فرد مـن أفراد المجتمـع تحمـل في مضامينهـا أحداثًـا وتطـورات يمكـن أن تكـون في دائرة الوعـي لحظـة وقوعهـا، ولكنهـا تخرج عـن دائرة الوعـي في المراحـل التالية

مـن شـخصية الإنسـان، وتصبح أكثـر تأثـيرًا في حياته ومحـددًا أساسـيًّا من محـددات سـلوكه، وتصبـح لا شـعورية بالنسـبة إليـه، تؤثـر فيـه، وتتحكم في مشـاعره وأحاسيسـه وعواطفـه مـن حيـث لا يـدري، وتصبـح موجهًـا أساسـيًّا للأنـماط السـلوكية التي يمارسـها في حياتـه عامة.

وفي هـذا السـياق يـرى سـيجموند فرويـد، الـذي يعـود إليـه الفضل في بنـاء الأسـس الأولى لنظريـة التحليـل النفـسي، أن شـخصية الإنسـان إنـما هـي كل مركـب مـن ثلاثـة مكونـات أساسـية هـي: الهـو (Id)، والأنا (Ego)، والأنـا الأعـلى (Super Ego)، وتتنافس هـذه المكونات مع بعضها باسـتمرار مـن أجـل الطاقـة النفسـية المتاحـة (داود، ٢٠٠٤م، ص٣٥).

ولـكل مـن هـذه المكونـات وظيفـة تسـهم في تكويـن الشـخصية على نحـو مـن الأنحـاء، فـإذا جـاءت هـذه الوظائـف عـلى درجـة من التـوازن ظهـرت الأنـماط السـلوكية التـي تحقـق للشـخصية توازنهـا ونموهـا اللاحقـين، بينـما يـؤدي غيـاب التـوازن إلى قـدر كبـير مـن الاضطـراب في الشـخصية، وتترتـب على ذلك أشـكال مختلفة مـن الانحـراف الاجتماعي، قـد تصـل إلى حـد الأمـراض النفسـية.

وتعـد منطقـة «الهـو» (Id) في رأي فرويـد مصـدر الطاقـة النفسـية والدوافـع الإنسـانية المختلفـة، ويصفهـا فرويـد بأنهـا في حالة فـوضى ومن أكثـر مكونات الشـخصية بدائية، ولا يحكمها أي تنظيـم منطقي، ولا تتمتع بـأي حـس أخلاقـي، ولا تعـرف إلا الرغبـة مجـردة مـن أي قيـد خارجي، ويحكمهـا مبـدأ اللـذة، وتسـتخدم في أغلب الأحيـان عمليات تفكـير أولية لتخفيـض التوتـر المـؤلم الـذي قد يحـدث نتيجة غيـاب حالة التـوازن كما في حـالات الجـوع والعطـش (داود، ٢٠٠٤م، ص٣٦).

أمـا منطقـة الأنـا (Ego) فـيرى فرويـد أنهـا تبـزغ خـلال نمـو الطفل بعـد أن كانـت جزءًا مـن منطقة «الهـو» وتخضـع للتعديـل والتهذيب بفعل العـادات والتقاليـد والثقافـة، وهـي تتحكـم في تفاعـل الطفـل مـع البيئـة وتعمـل وفـق مبـدأ الواقع، مـا يجعلها تحـاول تحديـد الموضوعـات الحقيقية التـي تشـبع مـن خلالها حاجـات «الهو» كما تحـدد الطـرق المناسـبة، أي أنها توفـق بـين شروط الواقـع ومتطلبـات «الهـو» (داود، ٢٠٠٣م، ص٣٦).

أمـا الأنا الأعـلى (Super Ego) فتبدأ بالتشـكل في شـخصية الطفل عندما يبـدأ بتقمـص شـخصية الوالديـن ويتمثـل معاييرهمـا وعاداتهـما، وتعمـل الأنا الأعـلى مـن أجـل تحقيق الكـمال والمثاليـة والتضحيـة، وتكافـئ الـذات (الأنا) عـلى السـلوك المقبـول وتعاقبهـا عـلى السـلوك غـير المقبـول، وهـي التـي تولد الشـعور بالذنـب عندمـا تتعـارض أعـمال الأنا مـع المبـادئ الأخلاقيـة التي تم اسـتنباطها مع القيم الاجتماعية والعادات والتقاليـد (داود، ٢٠٠٤م، ص٣٧).

وتترتـب عـلى هـذه البنيـة ثلاثيـة الأبعـاد أن منطقـة «الأنا» تصبـح ذات وظيفـة حيويـة بالنسـبة للشـخصية، فهـي التـي تـوازن بـين مـا تسـعى إليـه منطقـة الهـو من حاجـات ومتطلبـات وملـذات، وبين مـا تفرضه منطقـة الأنا الأعـلى مـن قيم ومعايـير ضابطة للسـلوك ولأشـكال تلبية الحاجـات، ما يوفر شروطًـا مناسـبة لأشـكال مختلفـة مـن الـصراع بين مكونـات الشـخصية، وفي مرحلـة مـن مراحـل الصراع تلجـأ منطقـة «الأنا» إلى الحيـل الدفاعيـة للتوفيق بـين متطلبـات الواقع كما تسـعى إليـه منطقة «الهـو» وبين قيود «الأنـا الأعلى»، ومـا الأنـماط السـلوكية السـوية، أو الشـاذة إلا تجليـات مختلفـة للآليـات التي تسـتخدمها الشـخصية للتوفيـق بـين تناقض «الهوس مـع «الأنا الأعـلى»، وقد تسـيطر منطقـة «الأنا الأعلى» على أبعاد الشـخصية، فتبدو الشـخصية اجتماعية متوازنـة، تأخـذ بالاعتبـار الأبعـاد الاجتماعيـة لحيـاة الفـرد، وحيـاة الجماعـة

التـي ينتمـي إليهـا، ويتجـلى ذلك في نمـو الشـعور بالمسـؤولية الاجتماعية نحو الآخريـن، وقـد تسـيطر أيضًـا منطقة «الهـو»، فتبدو على شـكل أنماط سـلوكية شـاذة تخرج عـما هو مألـوف في الحيـاة الاجتماعيـة، متجاهلة المبادئ الإنسـانية والقيـم الأخلاقيـة التـي تسـود مرحلـة زمنيـة محـددة، ويتضـاءل الشـعور بالمسـؤولية الاجتماعيـة والأخلاقيـة عنـد الفرد.

وفي ضـوء هـذا التصـور، يمكـن تحليـل شـخصيات الأفـراد الذيـن يجـدون في الاندفـاع نحـو الهجـرات غـير المشروعة حلـولاً لمشـكلاتهم مع مـا تنطـوي عليـه هذه الهجـرات من أخطـار تمس حياتهـم، فسـيطرة منطقة «الهـو» عـلى شـخصية الفـرد تحـول دون تمكينـه من التفكـير المنطقـي الذي يـوازن بـين مقومـات السـلوك، وبـين العوامـل الدافعة لـه، وبـين العوامل الجاذبـة لـه، ومـع غيـاب هذه القـدرة بسـبب سـيطرة منطقة «الهـو» تصبح القـدرة عـلى التمييـز ضعيفـة، وتنجـرف الشـخصية مـع مـا توجبـه هـذه المنطقـة مـن أنـماط سـلوكية بـصرف النظـر عن سـلامتها.

وعـلى الرغـم مـن أن التفسـيرات النفسـية للهجـرات غـير المشروعـة تؤصل دراسـة السـلوك الإنسـاني بصورة عامة، ويمكن أن تشـكل أساسًـا نظريًّـا متكامـلًا لدراسـة الهجـرة غير المشروعة غـير أن ملاحظات أساسـية لا بـد مـن الإشـارة إليها في هذا السـياق، وتخـص اتجاهات التفسـير النفسي عامـة، سـواء المرتبطة منها بنظريـة الحاجـات لـ«ماسـلو»، أو بنظرية الرضا عـن الـذات، أو بنظريـة التحليـل النفـسي، ففـي الحـالات المختلفة تشـكل الهجـرة عامة والهجرة غـير المشروعة خاصة نمطًا سـلوكيًّا ينتـج عن تفاعل الأبعـاد النفسـية في الشـخصية الإنسـانية، والـشروط الموضوعيـة المحيطـة بالفاعلـين، فـإذا كانـت الدراسـات النفسـية عمومًـا تؤكـد مبـدأ اتسـاع الفـروق الفردية بين أبنـاء المنطقة الواحـدة، وأبناء المجتمـع الواحد، وحتى

بـين أبنـاء الأسرة الواحـدة، فـإن في ذلـك ما يـدل عـلى أن الأبعاد النفسـية تختلـف بـين الأشـخاص في الزمـن الواحـد، كـما تختلـف لـدى الشـخص الواحـد بـين آن وآخـر، وبالتـالي فـإن مـا ينتـج عنهـا يـأتي مختلفًـا أيضًـا، ومتنوعًـا، ولا يمكـن تحديـد معالمـه إلا مـن خـلال التعـرف عـلى الشروط الموضوعيـة التـي تحيـط بالفاعلـين، فقد يتشـابه شـخصان في سـمة نفسـية واحـدة، أو في مسـتوى محـدد مـن الحاجـات النفسـية والاجتماعيـة المحققة بالنسـبة إليـه، غـير أن الـشروط الموضوعيـة، الاجتماعية منهـا والاقتصادية والسياسـية تـأتي مختلفـة، ما يجعـل النتائـج المترتبة على تشـابه الشـخصيات مختلفـة أيضًـا باختـلاف الـشروط الموضوعيـة المحيطـة ذاتها.

ويـدل ذلـك على أن السـمة الواحدة التـي يتصف بها الفـرد تعد شرطًا للسـلوك، ولكنهـا ليسـت شرطًـا كافيًـا، فضعـف الشـعور بالانتـماء مثلًا، لاعتبـار يخـص نقص تلبيـة الحاجات كما يقـول «ماسـلو»، أو لاعتبار يخص مفهـوم الـذات، كـما يذهـب إلى ذلـك «لابـين وجريـن»، أو لاعتبـار يخص مدرسـة التحليـل النفـسي، كما يذهـب إلى ذلـك أصحاب مدرسـة التحليل النفـسي، قـد يدفـع الفرد بقـوة إلى الهجـرة المشروعـة أو غـير المشروعة، مع مـا يترتـب عـلى الأخيرة مـن أخطار تهـدد الحياة برمتهـا، ولكـن ذلك رهن بطبيعـة الـشروط الموضوعيـة التي تحدد أشـكال اسـتجابة الفـرد واتجاهاتها ومسـاراتها، فـإذا كانـت الـشروط الموضوعية السـائدة في المجتمـع الأصلي وفي المجتمعـات الأوربيـة تجعـل مـن الـدول الأوربيـة نموذجًـا للـدول الأكثـر حضـارة، وتجعـل منهـا مركـز اسـتقطاب للمشـاعر والأحاسـيس والعواطـف، مـا يجعـل هـذه الـدول قبلـة المهاجريـن، فـإن هـذه لم تـأت نتيجـة الرغبـات الذاتيـة للمهاجرين فقـط، بدلالة أن هـذه الرغبات يمكن أن تتغـير لـو أن الـشروط الموضوعيـة مختلفـة، كـما أن المشـكلة ليسـت في الـشروط الموضوعيـة فحسـب، ولـو كان الأمر كذلـك لوجـب أن يتأثر بها

جميـع الأفـراد في البلـدان الأقـل تطـورًا، وبالتالي فـإن الهجرة إنما هـي نتاج لتفاعـل الشروط الموضوعية السـائدة، مـع الخصائص النفسـية للمهاجرين الذيـن قـرروا الهجـرة لاعتبـارات تخصهم في سـياق الـشروط المحيطة بهم.

٢ .٢ التفسيرات الاجتماعية للهجرات غير المشروعة

تشـكل الهجرات السـكانية، بما فيها الهجرات غـير المشروعة والأضرار النفسـية والاجتماعيـة الناجمة عنها، نتاجًـا لمجموعة من العوامـل الاجتماعية التـي يأخـذ الباحثون الاجتماعيون في تحليلها ومناقشـتها في ضـوء النظريات الأساسـية لعلـم الاجتـماع التـي لم تتعـرض للهجرة غـير المشروعـة بوصفه موضوعًـا أساسـيًّا في تحليلاتهـا، إنما أخـذ الباحثـون الاجتماعيون يسـقطون عـلى الظاهرة مبادئ التحليل الاجتماعي المسـتمد من تلـك النظريات، وعلى الرغـم مـن ذلـك فإن الـتراث النظـري لدراسـات علـم اجتماع الهجـرة يعد غنيًّـا جـدًّا، فقـد اهتـم عدد كبـير مـن الباحثـين الاجتماعيين بقضايـا الهجرة والمشـكلات الناجمة عنهـا، ويعود ذلـك إلى زمن طويل يمكـن تلمس معالمه الأساسـية في رؤيـة ابـن خلـدون لتطـور مراحل الدولـة، في سـياق معالجته لقضايـا التحـضر والعمـران، وفي سـياق تأكيـده عـلى الربـط بـين العصبيـة والدولـة، فيشـكل تركـز الفاعليات الاجتماعيـة والاقتصادية والسياسـية في مناطـق العمـران الحـضري مركز اسـتقطاب للعمالـة وللنشـاطات المختلفة، ومركـزًا للقوى السياسـية بوصفها مسـتقرًّا للدولـة، ما يجعـل نموها سريعًا بالمقارنـة مـع نمو المناطـق البدوية (ابـن خلـدون، ٢٠٠١م، ص٢٢٢).

غـير أن الاهتمامات بقضايا الهجرة أخذت أشـكالاً أخـرى في العصور الحديثـة، وخاصـة في الولايـات المتحـدة والـدول الأوربية على حد سـواء، فتناولـت موضوعـات الاندمـاج الاجتماعـي والمشـكلات التي يعـاني منها

الوافدون من البلدان الأخرى، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر دول العالم استقطابًا للمهاجرين، ولهذا شهدت دراسات علم اجتماع الهجرة فيها تطورًا كبيرًا، وخاصة فيما يتعلق بدراسة عمليات الاندماج الاجتماعي بين المكونات المتنوعة في أصولها، والمشكلات النفسية والاجتماعية المترتبة على غياب التكيف الاجتماعي بينها، وقد شهدت دراسات علم اجتماع الهجرة تطورًا كبيرًا من بدايات القرن العشرين، ثم أخذت في التطور بالدول الأوربية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وشكلت الموضوعات ذات الصلة بالمهاجرين وعمليات اندماجهم بالمجتمع الأوربي محورًا رئيسًا فيها.

ويلاحظ أن دراسات علم اجتماع الهجرة أولت اهتماماتها الأولى في تلك الفترة بقضايا المهاجرين والمشكلات التي ينتجها عدم اندماجهم في المجتمع الذي قدموا إليه، وهو اتجاه رئيس في دراسات علم اجتماع الهجرة يركز على الأوضاع الهشة التي يعيشها المهاجرون، مع التركيز على المعاناة التي يعيشها هؤلاء، وواقع الاستغلال الذي يعانون منه، ومظاهر التمييز الاجتماعي والثقافي التي يجدونها في البلدان التي يأتون إليها، كما تولي هذه الدراسات اهتمامها بالمنظمات الإنسانية المساندة لهم (بركان، ٢٠١٢م، ص١١).

٢ . ٢ . ١ التفسير الاجتماعي للهجرة من منظور ماكس فيبر

لم تكن ظاهرة الهجرة غير المشروعة قائمة في القرن التاسع عشر، ولهذا لم يتطرق لها ماكس فيبر مباشرة، ذلك أن حركة السكان والهجرة إلى البلدان الصناعية كانت من المسائل المرغوب فيها بالدول الصناعية، غير أن التحليلات الاجتماعية من منظور ماكس فيبر قادرة على فهم الظاهرة في سياق الاهتمام بموضوعين أساسيين استحوذا على اهتمامه،

أولهما الاهتمام المباشر بقضايا التحضر والتوسع الرأسمالي، التي وجدها مرتبطة أشد الارتباط بالقيم الاجتماعية التي تعزز النظام الرأسمالي، كما هو الحال في القيم التي يحملها الناس للثروة والوقت والعمل وغيرها، والثاني اهتمامه المباشر بالدوافع القيمية للسلوك الاجتماعي، فقرار الهجرة عامة وقرارات الهجرة غير المشروعة خاصة ما هي من حيث النتيجة إلا أنماط من السلوك الاجتماعي الذي يخضع للتحليل والدراسة شأنه في ذلك شأن الأنماط السلوكية الأخرى.

لقد شكلت المدينة بالنسبة إلى ماكس فيبر، مركز استقطاب الفاعليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعاملًا أساسيًّا من عوامل الهجرة، وموضع اهتمام رئيس بالنسبة إليه، فألَّف كتابه الشهير «المدينة La cité»، وحاول أن يضع لها مفهومًا تنطبق عليه خصائص النموذج المثالي الذي يمكن أن تظهر تجلياته في كل مدينة، فهذه المدينة في تصوره لا بد من أن تضم مجموعة من العناصر والمكونات الأساسية التي تجعل منها كذلك، وفي حال غياب أي من هذه العناصر لا يمكن وصف المجتمع بالمدينة.

إن العناصر الأساسية التي ينطوي عليها مفهوم المدينة، وفق النموذج النظري الذي يراه ماكس فيبر كثيرة، ولكن تأتي في مقدمتها ضرورة سيطرة العلاقات التجارية، ووجود الحصن والسوق والمحكمة والتمتع بالاستقلال الذاتي، وهي العناصر التي أطلق عليها ما يسميه «النموذج المثالي»، وبذلك يكون ماكس فيبر تناول بالدراسة «المدينة» من خلال فهمه لمغزاها العميق وتحليل جذورها التاريخية، وكذا تحول النظم الاجتماعية الناتجة عن الحياة الحضرية، لقد فهم «فيبر» المدينة في ضوء «الترتيبات الاجتماعية التي تسمح بالتطور الكامل للقدرات الفردية والتجديد الاجتماعي»، وقد شكلت هذه الترتيبات والحياة

الاجتماعيـة بصفـة عامـة، الأسـاس الـذي شـيدت عليـه المـدن الصناعيـة خـلال القـرن التاسـع عـشر أشـكالها الأساسـية (الغـزاوي، ٢٠١٣م).

ويميـز ماكـس فيـبر بـين العلـوم الإنسـانية والعلـوم الطبيعيـة اعتمادًا عـلى مبـدأ مـا يسـمى «الإناطـة بالقيـم»، فالعلـوم الإنسـانية تحلـل ظواهر الحيـاة بالرجـوع إلى دلالاتهـا وأهميتهـا الثقافيـة، وهـي مسـائل لا يمكـن اشـتقاقها أو فهمها على أسـاس نسـق العلـوم الطبيعية، فمفهـوم الثقافة هو مفهـوم قيمـي، كـما أن الواقـع التجريبي يعـد ثقافة أيضًـا بمقدار مـا يقترن بالأفـكار القيميـة (Polin, 1976, 12754).

إن الـدلالات والمعاني التي تنطوي عليها الأشـياء والأحداث بالنسـبة إلى الفـرد، وفـق هـذا التصـور، تسـهم في تحديـد أشـكال تفاعلـه معهـا، بـصرف النظر عـن طبيعتهـا الحقيقيـة، فعندمـا يقوم الفـرد بتقديـس مكان محـدد فإنـه يتفاعـل معـه في ضـوء معايـير التقديس بالنسـبة إليـه، وليس في ضـوء طبيعتـه الخاصـة، ومـن يحـترم مسـنًّا أو امـرأة أو طفـلاً تبعًـا لثقافتـه ومعايـيره الأخلاقيـة والاجتماعيـة، فإنـه يفعـل ذلـك بـصرف النظـر عـن الصفـات الحقيقيـة التـي تميـز هـؤلاء عـن غيرهم.

وعـلى هذا الأسـاس فـإن قدوم الشـباب على الأخطـار التي يمكـن أن تهدد حياتهـم، مـن خـلال التحاقهـم بقـوارب الموت يـأتي في ضـوء ما يحمله الشـباب أنفسـهم مـن قيم ومعايـير وجدانية يمكـن أن تكـون صحيحة ومطابقـة للواقع، ويمكـن أن تكـون مجرد أوهـام نمت في وعيهـم في ظروف مجتمعية غير مسـتقرة، وقـد تحمـل في مضمونها فهـمًا مشـوهًا للواقع الـذي يحتضنهم، ويعيشـون فيه.

٢ . ٢ . ٢ التفسير الاجتماعي للهجرة من منظور دوركايم

تعـد نظريـة إميـل دوركايـم واحدة مـن النظريـات الأساسـية في علم

الاجتماع التي حاولت أن تقدم فهمًا شموليًّا للسلوك الإنساني، والعوامل المؤدية إليه من وجهة نظر اجتماعية بالدرجة، وعلى الرغم من أن إميل دوركايم لم يتطرق في مؤلفاته لموضوع الهجرة غير المشروعة، غير أن عددًا من الباحثين في علم الاجتماع وجد إمكانية فهم قرارات الهجرة غير المشروعة بوصفها سلوكًا إنسانيًّا يخضع للاعتبارات الاجتماعية التي أشار إليها دوركايم في نظريته.

وتعد ظاهرة الانتحار بالنسبة إلى دوركايم النموذج الذي استطاع من خلاله توضيح العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ممارسة الأنماط السلوكية المختلفة انسجامًا مع نظريته العامة في علم الاجتماع، وقد يأتي بعض هذه الأنماط من السلوك منسجمًا مع البناء الاجتماعي السائد ومع العادات والتقاليد، بينما يأتي بعضها الآخر مناقضًا للعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة، وقد حظيت نظريته بتأييد واسع من قبل الباحثين اللاحقين، وخلال فترات زمنية طويلة، وما زالت نظريته تعد واحدة من النظريات الأساسية في علم الاجتماع.

يقيم دوركايم تفسيره للسلوك الإنساني على أساس مستويات التماسك الاجتماعي أو التعاضد بين مكونات المجتمع، والتي تتجلى بشكل واضح في ارتباط الفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه، فعلى قدر مستويات التعاضد التي يقيمها أفراد المجتمع مع بعضهم بعضًا، تأتي أنماط السلوك مشروعة بينهم، وعلى قدر انتشار مظاهر التفكك الاجتماعي والانحلال بين مكونات المجتمع تظهر الأنماط السلوكية المنحرفة التي تدفع الأفراد إلى ممارسة أنماط سلوكية مخالفة للعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية، وتدل على مستويات عالية من السلوك اللامعياري الذي يقوم على اعتبارات ذاتية بالدرجة الأولى، ولا يأخذ بالاعتبار القيم الاجتماعية ولا العادات ولا التقاليد السائدة.

وفي الوقت الذي يمكن أن تؤدي فيه قوة التماسك الاجتماعي والتعاضد بين مكونات المجتمع إلى دفع الفرد إلى القيام بأعمال تضحية كبيرة لتحقيق مصالح الجماعة التي ينتمي إليها، وهي الأعمال الإيثارية التي يفضل فيها الفرد مصالح الجماعة على مصالحه الشخصية، وقد يصل فيه الإيثار إلى حد التضحية كما هو حال من يستشهد وهو يدافع عن جماعته أو مجتمعه، كما يمكن للمستويات السلبية من التماسك أن تدفع الفرد إلى الانعزال وعدم التفاعل مع الآخرين، بحكم انقطاع عملية التواصل معهم، وعندما يجد أن الطرق كلها مغلقة أمامه، ولم يعد قادرًا على الاستمرار في حياته لغياب إمكانية التواصل مع الآخرين، يجد أن الحل الأمثل في إقدامه على الانتحار، وبذلك فإن التضحية بما تعنيه من قوة الوفاء للجماعة، والانتحار بسبب الفجوة التي تفصله عن الجماعة إنما هما سلوكان اجتماعيان يعكسان مستوى التعاضد الاجتماعي في تجلياته المختلفة، فيؤدي في مستوياته العليا إلى ما يسميه دوركايم الانتحار الإيثاري، أي التضحية والاستشهاد من أجل الجماعة، بينما يؤدي في مستوياته السلبية إلى الانتحار الأنومي الذي يعكس مستويات عالية من التفكك الاجتماعي والانحلال القيمي، وتأتي الأنماط السلوكية الأخرى بين هذين الحدين.

وفي محاولة لتفسير إقدام الشباب على مغامرة الهجرة غير المشروعة من منظور التحليل الدوركايمي، يحاول كل من نجيب بخوش، وسعاد سراي أن يميز بين ثلاثة أشكال للهجرة غير المشروعة هي (رشيد، ٢٠١٢م، ص٢٣):

١ ـ الهجرة غير المشروعة بوصفها شكلاً من أشكال الانتحار الأناني الذي يحدث نتيجة النزعة الفردية المتطرفة لدى الشاب، وانفصال الشاب عن الثقافة التي يعيشها، ويأتي هذا النمط السلوكي نتيجة

مباشرة لضعف التماسك الاجتماعي أو التعاضد بحسب نظرية دوركايم، فلا يجد المهاجر في موطنه الأصلي من يساعده أو يقف إلى جانبه في معالجة مشكلاته ما يجعل قرار الهجرة غير المشروعة بالنسبة إليه حلًّا أساسيًّا لمشكلاته في موطنه الأصلي، وتصبح الهجرة غير المشروعة من الإستراتيجيات الحيوية بالنسبة إليه.

٢ ـ الهجرة غير المشروعة بوصفها شكلاً من أشكال الانتحار الإيثاري، الذي يظهر بقوة مع قوة التماسك الاجتماعي، ويحدث هذا النمط السلوكي الذي يعد شكلاً من أشكال الانتحار مع وجود الارتباط القوي مع الجماعة، ونتيجة صعوبات العيش وتحدي الشروط القاسية يجد الشاب نفسه مدفوعًا إلى الهجرة لتوفير شروط حياتية أفضل له ولأسرته ما يدفعه إلى الانخراط مع جماعات أو أشخاص آخرين مشبعين بفكرة الهجرة غير المشروعة.

٣ ـ الهجرة غير المشروعة بوصفها شكلاً من أشكال الانتحار الأنومي، وهي تحدث في حالات كثيرة أهمها انحلال النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع، واضطراب الحياة السياسية والاقتصادية، وظهور فجوة ثقافية تفصل بين الأهداف التي يسعى إليها الفرد وبين الوسائل الشخصية التي يملكها في حوزته، وبصيغة أخرى التناقض بين الأهداف التي يتطلع إليها والقدرة على إنجاز هذه الأهداف.

ومن حيث النتيجة، يرى «رشيد» أنه تبعًا لنظرية دوركايم فإن المهاجر غير القانوني يجد نفسه غير قادر على الوصول إلى أهدافه المشروعة بالوسائل المتاحة أمامه، بسبب عدم توافر الفرص الوظيفية المناسبة، أو بسبب عدم قدرته على الاندماج في الثقافة المجتمعية السائدة ما يجعل خيار الهجرة غير المشروعة شكلاً من أشكال الانسحاب،

وتنطبق عليه في هذه الحالة شروط ما يسمى بحالة اللامعيارية التي تحدث عنها دوركايم، وهي تنطوي على بعدين أساسيين هما: مخالفة القيم والمعايير السائدة في المجتمع؛ لأن الهجرة غير المشروعة، تعد في وجه من وجوهها، مخالفة للأعراف السائدة، ولهذا تعد شكلاً من أشكال الانحراف، كما أن الهجرة غير المشروعة تأتي نتيجة التقليد الذي يمارسه الشاب بتأثير جماعات الأقران ووسائل الاتصال وغيرها من العوامل التي تدفع الشاب إلى الهجرة (رشيد، ٢٠١٢م، ص٢٤).

٢ . ٢ . ٣ التفسير المادي التاريخي لقضايا الهجرة

يعتمد التفسير المادي التاريخي لقضايا المجتمع والتغيرات الاجتماعية الكبرى على مفهوم صراع الطبقات الذي يحدد مسارات المجتمع واتجاهاته في المستقبل، وفي الوقت الذي يشكل فيه الوعي الطبقي مصدرًا أساسيًّا من مصادر القوة بالنسبة إلى الطبقة الاجتماعية الواحدة وإلى مستقبلها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فإن مفهوم الاغتراب يشكل على الطرف النقيض عاملاً أساسيًّا من عوامل ضعف الطبقة الاجتماعية وتلاشيها واندماجها في الطبقات الأخرى.

ويراد بمفهوم الاغتراب التفسير المشوه للمشكلة التي يعاني منها العمال، فمشكلات الفقر وانخفاض مستويات المعيشة وتدني القدرة على تلبية الحاجات الأساسية مشكلات حقيقية تجابه العمال في النظام الرأسمالي، غير أن العوامل المؤدية إليها إنما هي في النظام الرأسمالي نفسه، وفي نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الذي ينتزع إنسانية الإنسان، ويجعل منها سلعة تباع وتشترى في سوق العمل، ويمتد تأثير الاغتراب إلى المؤسسات الاقتصادية؛ ليشمل اتجاهات البشر وسلوكياتهم في

علاقاتهـم الاجتماعيـة، وهـو ينتـشر في جميـع المجتمعـات الإنسـانية القائمة عـلى الملكية الخاصـة لوسـائل الإنتـاج (شـلبي، ٢٠١٢م، ص١٧٥).

والمشـكلة أن المتضرريـن مـن النظـام الرأسـمالي نفسـه لا يدركـون حقيقـة العوامـل التـي تـؤدي إلى معاناتهـم المتمثلـة في الملكيـة الخاصـة لوسـائل الإنتـاج، وفي النظـام الرأسـمالي نفسـه، ويجعلـون منهـا موضـع تقديـس واحـترام، وينظمـون حياتهـم ونشـاطاتهم ومحاولاتهـم للتحـرر مـن مشـكلاتهم بمعـزل عـن العوامـل الحقيقيـة التـي تصبـح بعيـدة عـن مجـالات وعيهـم، مـا يعيـق تشـكل الوعـي الطبقـي، ويحـول دون إمكانية التفاعـل مـع واقعهـم في ضـوء العوامـل الحقيقيـة المؤديـة إليـه، وقـد يمتد انتشـار ظاهـرة الاغـتراب إلى الأدب والفـن والموسـيقا والسياسـة وحتـى الديـن عندمـا تصبـح مشـاعر النـاس وأحاسيسـهم وعواطفهـم عاملاً من عوامـل انفصالهـم عن واقعهـم، وتعبر عـن اندماجهـم في موضوعات هي بالأسـاس مـن إنتاجهـم، ولكنهـا تغدو مسـيطرة عـلى وعيهم، مـا يجعلهم يـدورون في فلكهـا، ولا يسـتطيعون الخـروج عنها لما لها من قدسـية ونفوذ، ويأخـذون بتفسـير واقعهم في ضوئهـا ووفق شروطها وليـس بمعزل عنها.

وإذا مـا تـم اعتـماد التحليـل المـادي التاريخـي في دراسـة الهجـرة، وما يترتـب عليها مـن أضرار نفسـية واجتماعية، فـإن ذلك يأتي في سـياق تحليل البنـى المجتمعية السـائدة، وما ينتجه النظام الرأسـمالي في العـالم المعاصر من تناقضـات اجتماعيـة وطبقيـة متعـددة، تتجـلى في مظاهـر الفقـر والتشرد في أقاليـم وبلـدان واسـعة وتملـك ثـروات طبيعيـة هائلـة، إلى جانـب مظاهر الثـراء الفاحـش في دول وبلدان أقل في مسـاحتها المكانيـة، بفعل العلاقات الاقتصاديـة غـير المتكافئـة بـين البلـدان، وبحكـم علاقـات الاسـتئثار والتحكـم بالقـدرات مـا يفـسر اندفـاع الآلاف مـن القـوى العاملـة إلى

الانتقـال مـن البلـدان الأكثـر فقـرًا في العـالم إلى البلـدان الأكثر ثـراء، وهو مـا أشـارت إليـه دراسـات اقتصاديـة كثـيرة في هـذا المجال.

وتـأتي نظريـة النظـام العالمـي (world system theory) في سـياق هـذا المنحـى في التفسـير والتحليـل، وهـي النظريـة التـي تناولها «ساسـكيا ساسـن» (Saskia Sassen) عـام ١٩٨٨م، الـذي يميـل فيهـا إلى تقسـيم العـالم إلى مركـز رئيـس ويتمثـل في الـدول الغنية، ومحيـط يتمثـل في الدول الأقـل تطـورًا في حياتهـا التقانيـة، والهجـرة الدوليـة التي تـزداد انتشـارًا في جميـع أنحـاء العـالم إنـما هـي نتـاج للنظـام الرأسـمالي العالمـي الـذي يقسـم العـالم إلى المركـز والمحيط المشـار إليهما، ويـؤدي التطـور الصناعي الملحوظ في دول المركـز إلى إحـداث تغـيرات هيكليـة في اقتصادات الـدول الأخرى يجعلهـا غـير قادرة على اسـتيعاب قـوة العمل، ويشـجع أبناءها عـلى الهجرة (يوروميـد للهجـرة ٢، ٢٠٠٦م، ص٢٥).

كـما يجد أصحاب نظريـة التبعية أن التطور الرأسـمالي أنتـج نظامًا عالميًّا قوامـه الـدول الصناعيـة المتطورة التـي تعد بمثابـة المركز، والـدول الفقيرة التـي تعـد بمثابـة المحيط، ومـن حيـث النتيجة كل تطـور يمكن تلمسـه في دول المركـز، يقابله تخلف واسـع في دول المحيط، وبالنظر لتباين مسـتويات المعيشـة وفـرص العمـل والأجـور بـين دول المركـز ودول المحيـط، فـإن الهجـرات غـير المشروعـة تتجه مـن دول المحيـط إلى دول المركـز، وغالبًا ما يترتـب عـلى ذلـك تعاظـم المنافـع بالنسـبة إلى دول المركـز حيث تسـتقطب المهـارات والكفايـات الوطنيـة، وتتفاقـم المشـكلات والتحديـات التـي تجابـه الـدول الفقـيرة التـي يهاجـر أبناؤهـا مـن ذوي الكفايـات والمهارات في وقـت هـي أشـد مـا تكـون حاجـة إليهـم، ومـا نمـو الهجـرات عامـة والهجـرات غـير المشروعة خاصـة إلا نتيجة تطـور النظام الرأسـمالي العالمي

واختراقـه البلـدان الأقل تطـورًا، التي تزداد حاجتهـا إليه بازديـاد ارتباطها بـه (سـمير، ٢٠٠٨م)، مـا يجعل هذه الهجـرات مصـدرًا من مصـادر القوة بالنسـبة إلى المجتمـع الرأسـمالي بمقـدار مـا تصبح أيضًـا عاملًا مـن عوامل الضعـف في البلـدان الأقـل في مسـتويات تطورهـا الاقتصادي.

في ضـوء هـذا التصور، فـإن حركة العمالـة تتجه مـن المجتمعات الأقل في تطـور وسـائل الإنتـاج إلى المجتمعات الأكثـر تطورًا، ويعـود ذلك إلى ما تقدمـه الطبقـات الثريـة المالكة لوسـائل الإنتاج مـن إغـراءات مالية للعمال عامـة، وللعمالـة الخبـيرة خاصـة، مـا يدفع هـذه العمالـة إلى الانتقـال حيث تجـد منافعهـا أكثر، وغالبًـا ما يترتب على ذلـك أن تتعزز سـلطة رأس المال، وتنمـو ثـروة المالكـين لوسـائل الإنتـاج، في الوقت الـذي تصبح فيـه القوة العاملـة أكثـر ضعفًـا، حتـى مـع ارتفـاع مسـتويات دخلهـا مقارنـة مـع ما هـي عليـه في بلدانهـا الأصليـة، بسـبب موقعهـا الطبقـي الهـش في البلـدان التـي وفـدت إليها مـن جهة، وبسـبب نمو مظاهـر الفقر والاسـتغلال التي تتعـرض لهـا بلدانهـا الأصليـة بعـد فقدانهـا الكفايـات الوطنيـة والمهارات المهنيـة، فتؤدي هجرة العمالـة إلى نتيجتين في آن واحـد، الأولى إفقار البلدان الأصليـة مـن كفاياتهـا والمهـارات المهنيـة فيـه، وتحقيـق مزيد مـن الضعف الاقتصـادي والاجتماعـي، والثانيـة توفـير شروط نجاح المشروع الرأسـمالي في البلـدان التي اسـتقبلت المهاجرين، وتحسـين القـدرات الإنتاجية لديهم، وتعزيـز مظاهر السـيطرة الاقتصاديـة، وبذلك تصبح المكاسـب المادية التي تحصـل عليهـا الطبقـة العاملـة المهاجرة في البلـدان التي قدمـت إليها ما هي مـن حيـث النتيجة إلا مكاسـب وهميـة فردية تعـزز تخلف بلدانهـا الأصلية مقابـل مسـاهمتها في بناء المجتمع الرأسـمالي مـن جديد.

وعـلى الرغـم مـن الجهـود المبذولـة لتقديـم نمـوذج تفسـيري واضح

لعمليـات الهجـرة يجـد رينيـه دوشـاك (Rene Duchac) صعوبـة كبيرة في الوصـول إلى مثـل هذا النمـوذج، وينتهـي في كتابه «علم اجتـماع الهجرات» في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة إلى القول إنـه «إذا كنا نقصـد بكلمة نظرية بنـاء مفهـوم نسـقيًّا بحيـث يمكننـا أن نـدرج فيـه كل حركـة هجـرة يمكن ملاحظتهـا وأن نضبـط في الوقـت نفسـه جميـع محـددات ودوافـع ومراحل هـذه الحركـة والتنبـؤ بنتائجهـا، فمـن الواضـح أن نظريـة مثـل هـذه غـير موجـودة بعـد في هـذا الفرع من فـروع علم الاجتـماع»، وتأتي هـذه النتيجة مشـابهة تمامًـا لمـا انتهى إليـه كل مـن (كوبات ونوفـمان ونووتنـيKubat et Noffman Nowottny) في دراسـة عنوانهـا «علـم اجتـماع الهجـرات: مـن أجـل نمـوذج تفسـيري جديـد» وبعـد اسـتعراض مجموعـة مـن نظريـات علـم الاجتـماع السـائدة تنتهـي الدراسـة إلى «أنـه عـلى الرغـم مـن الجهود المبذولـة لاقـتراح نظريـات تفسـيرية فـإن الحصيلـة التي تـم التوصـل إليها مـا زالـت هزيلة ولم تـؤدِّ إلى نتائـج تقريبيـة» (الحمـزاوي، ٢٠١٤م).

٢ . ٣ التحليل الاقتصادي لعملية الهجرة

ترتبـط قضايـا الهجـرة عامـة، وقضايـا الهجرة غـير المشروعة بالمسـائل الاقتصاديـة ارتباطًـا وثيقًـا، ويشـكل البحـث عـن فرصـة العمـل المناسـبة المحـور الرئيـس الـذي ترتكـز عليـه عمليـة الهجـرة المشروعـة منهـا وغير المشروعـة، فتشـكل فرصـة العمـل والعمـل المناسـب الهـم الأول لـكل مهاجـر، وتعـد البلـدان الأكثر تطـورًا مـن الناحيـة الاقتصادية هـي الأكثر جذبًـا لقـوة العمـل؛ لتوافر هـذه الفرص من جهة، وتحسـن مسـتوى أجور العمـل مـن جهة أخـرى، كـما أن التطـور الاقتصـادي في أي دولـة سرعان مـا يـؤدي إلى تطـور مماثل في مسـتوى الحيـاة الاجتماعيـة وتطـور الخدمات

العامة التي تأتي في مقدمتها خدمات الصحة والتعليم والسكن وشروط الإقامة الأخرى، ما يجعل هذه البلدان مركز جذب أساسي لقوة العمل، ومركز استقطاب يجذب المشاعر والأحاسيس والعواطف ويشدها بقوة.

وعلى طرف آخر، تعد البلدان الأقل تطورًا من الناحية الاقتصادية أقل جذبًا لقوة العمل؛ لضعف فرص العمل المتاحة فيها من جهة، ولقلة الأجور والمكاسب المادية التي تعود على العاملين من جهة أخرى، وسرعان ما تجد الشروط الاقتصادية آثارها الواضحة أيضًا في انخفاض مستوى المعيشة، وتدني مستوى الخدمات، بما في ذلك خدمات التعليم والصحة والسكن، والخدمات الأخرى، وغالبًا ما يجعل كل ذلك الدولة أو البلد المعني موضع دفع لقوة العمل، لعدم قدرته على استيعابها وضعف أجورها.

ويعد أرنست رافينستين (Arnist Raffinistine) من أوائل المنظرين لهذا التوجه منذ عام ١٨٨٥م، وذلك في مقالة حول «قوانين الهجرة» التي أكد فيها أن الهجرة إنما هي نتاج لتفاعل عاملين أساسيين، هما عامل الدفع السكاني في البلدان المصدرة للهجرة، وعامل الجذب السكاني في البلدان التي تستقبل المهاجرين، وعلى حسب قوة الدفع وقوة الجذب تأتي حركة الهجرات السكانية من بلد إلى بلد، ومن دولة إلى دولة (رشيد، ٢٠١٢م، ص٢١).

وعلى الرغم من أن التوجه الاقتصادي في تفسير الهجرة بقي لفترة طويلة يحكم آليات التفكير في تفسير الهجرة، فإن المفكرين الاقتصاديين راحوا يطورون نظرية رافينستين، ففي عام ١٩٦٦م حاول «إيفرت لي» (Everett Lee) التركيز على عوامل الدفع في البلدان المصدرة للعمالة (رشيد، ٢٠١٢م، ص٢١)، على اعتبارها محددات أساسية تدفع السكان إلى البحث عن خيارات أفضل بسبب الصعوبات التي يجدونها في محيطهم الاجتماعي والاقتصادي.

وتفسر النظرية الاقتصادية الكلاسيكية لـ«تورادو» (Torado) ١٩٦٩م؛ حركة الهجرة وفق مبدأ التوازن بين العرض والطلب (رشيد، ٢٠١٢م، ص٢١)، ذلك أن البلدان التي تتمتع بقدرات اقتصادية أكبر يمكن أن توفر شروطًا مهنية واجتماعية أفضل للعاملين فيها، خاصة أن حاجتها إليهم تزداد مع نموها الاقتصادي والاجتماعي، بينما تؤدي الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة إلى تقديم مزيد من العروض لقوة العمل التي لا تجد الفرص المناسبة لها في هذه البلدان، ما يجعلها تجد في الهجرة خير ملاذ لها في سياق التناقضات التي تعيشها.

ويرى عبد المطلب عبد الحميد أن الرأسمالية الصناعية تمكنت بالفعل من إنجاز عملية الربط بين مناطق إنتاج المادة الخام في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية من ناحية، والمناطق الصناعية المتطورة والأسواق التجارية في البلدان المختلفة من ناحية أخرى، وتمكنت من إحكام سيطرتها على حركة النشاط الاقتصادي، ثم تمكنت كما يقول الباحث في مرحلة لاحقة من توسيع دائرة استثماراتها؛ لتشمل مناطق واسعة في العالم، وتمكنت أخيرًا من النجاح في السيطرة على الاقتصاد العالمي وعولمة نظامها الاقتصادي وتطبيق النموذج الرأسمالي في الاقتصاد في مختلف بلدان العالم، وترسيخ دعائم الاقتصاد العالمي الجديد بالشكل الذي يخدم مصالحها بالدرجة الأولى (عبد الحميد، ٢٠٠٣م، ص١٧).

ويمضي طارق الشهاوي في المسار نفسه، ويوضح أن سبب الهجرة غير المشروعة يرجع إلى مظاهر التباين في شروط الحياة الاقتصادية بين الدول التي يهاجر أبناؤها منها، والدول التي تستقبل الهجرة غير المشروعة، ففي الدول التي يهاجر منها أبناؤها ما زالت مظاهر الاضطراب في عمليات التنمية وتقلب الأسواق، وعدم استقرار قوة العمل لاعتمادها على الزراعة

والتعديـن وهمـا قطاعـان لا يحققـان اسـتقرارًا في التنميـة الاقتصاديـة، بينـما يلاحـظ أن الأمـر مختلـف إلى حـد كبـير في الـدول التـي تسـتقبل المهاجريـن غـير القانونيـين، حيـث الاسـتقرار الاقتصادي لعمليـات التنميـة الذي يجعل هـذه البلـدان قادرة على اسـتيعاب قـوة العمـل دون أن تتأثر كثـيرًا بالتغيرات الاقتصاديـة والاجتماعيـة الأوسـع، كـما أن المسـألة الديمغرافية هناك تسـاعد كثـيرًا في عملية الاسـتقرار الاقتصـادي (الشـهاوي، ٢٠٠٩م، ص٢٤).

وفي هـذا السـياق، يجـد الفـوزان (٢٠١٥م) أنـه في الإمـكان الاعتـماد عـلى تصنيـف النـماذج المفسرة للهجـرة غـير المشروعـة كـما أوردتهـا موسـوعة ويكيبيديـا (wikipedia) في مجموعـة مـن النماذج الرئيسـة التي يـأتي في مقدمتها النمـوذج التقليـدي المنبعث، ونموذج تحريـر التجارة، ونمـوذج الطلب البنيوي في الـدول المتقدمـة، ونمـوذج الفقـر، ونمـوذج الانفجار السـكاني، ونمـوذج لمّ الشـمل الأسري، ونمـوذج الحـروب وطلـب اللجـوء، ونمـوذج الحرمـان مـن حـق المواطنـة (الفـوزان، ٢٠١٥م، ص٤)، ويلاحـظ في هذه النـماذج أنها تحاول تفسـير الهجـرات غـير المشروعـة عـلى أسـس متباينـة، ومبـادئ مختلفـة، منها ما يرتبـط بالتحليـل الاقتصـادي، ومنهـا ما يرتبـط بعلـم السـكان، إلا أن ارتباطها بالتحليـل الاجتماعـي يعـد ضعيفًـا، فالنمـوذج التقليـدي يعتمـد عـلى مبـدأ أن الـدول الأكثـر تقدمًا في حياتهـا الاقتصادية تذخـر بفرص عمل أكـبر من الدول الأقـل تطـورًا، وبذلك يركـز النموذج الاقتصـادي المنبعث مـن احتمالية النجاح في الهجـرة والحصـول عـلى فرصة عمـل والزيـادة المتوقعـة في الدخـل الحقيقي. وهـذا التفسـير يركـز عـلى اقتصـاد الدولتـين بـما في ذلـك عوامـل الجـذب في الدولـة المسـتهدفة للهجـرة فيـما يخـص الأعـمال ذات الأجر الأفضل والتحسـن في مسـتوى المعيشـة. كـما يصـف عوامل الطـرد الناتجة عـن الظروف السـلبية في بلـد المولد والنشـأة كالبطالة والوضـع الاقتصادي (الفـوزان، ٢٠١٥م، ص٤).

وعـلى الرغـم من أهميـة نظريـة التحليل الاقتصـادي في تفسـير الهجرة غـير المشروعـة والقضايا المرتبطـة بها، من حيـث قدرتها على تفسـير الهجرة والانتقـال المـكاني لقـوة العمـل بين الـدول والبلـدان، فإنهـا تسـتبعد بقوة العوامـل الذاتيـة المتمثلـة في مسـتوى الوعـي والمعرفـة لـدى العاملـين، ويؤخـذ عـلى هـذه النظريـة ملاحظتان أساسـيتان:

الملاحظـة الأولى، أنها لا تأخذ بالاعتبار اتجاهات ومشـاعر وعواطف العاملين والتـي يختلفـون فيها كثـيرًا، وكأن الأفـراد، وفق هـذه النظرية، دمًى تحركهـا الـشروط الموضوعيـة المحيطة بهم وحسـب، فهنـاك عوامل دفـع تـؤدي إلى تكوين فجـوة بين الأفـراد ومجتمعاتهـم، وتأخذ هذه الفجـوة بالاتسـاع كلما كانـت الـشروط الاقتصادية صعبة وقاسـية، بينـما ينجـذب الأفـراد إلى البلـدان الأكثـر تطـورًا مـن الناحيـة الاقتصاديـة، وهـي الـدول التـي تعمـل عـلى إدماجهـم في الحيـاة الاجتماعيـة والاسـتفادة مـن خبراتهم، وبالتالي لم يـشر أصحاب هذه النظريـة إلى الـدور الذي تؤديه الخصائـص الذاتية للأفـراد العاملين في عمليتـي الدفـع والجـذب على حد سـواء.

الملاحظـة الأخـرى، أن عوامـل الدفـع والجـذب تعـد واحـدة في أغلـب المجتمعـات، وعـلى الرغـم مـن ذلـك تـأتي نتائجهـا متباينـة بـين مكونـات الدولـة نفسـها، فعوامل الدفـع الاقتصاديـة والاجتماعية في الدولـة غالبًـا مـا تكـون واحـدة، فـإذا مـا كانـت فـرص العمل ضعيفـة، فإنهـا تكـون ضعيفـة بالنسـبة إلى جميـع أبنـاء الدولـة أو أكثرهـم، غـير أن القليـل منهـم فقـط يندفـع إلى الهجرة، بينـما يبقى العـدد الأكـبر مـن أفراد قـوة العمـل داخـل الدولة نفسـها يبحثون عـن طـرق مختلفـة للحصـول عـلى الدخل أو عـلى دخـول إضافية،

ويعـود ذلـك في الأغلب إلى مـا يتصف بـه المهاجرون والمسـتقرون عـلى حـد سـواء مـن سـمات وخصائـص شـخصية تدفعهـم إلى الخيـارات التـي يجدونهـا مناسـبة، فـلا يندفـع إلى الهجـرة جميـع العاملـين في هـذه الدولـة أو تلـك، بحكـم أن اسـتجابة عـدد كبير منهـم للصعوبـات التـي يجدونها تـأتي مختلفـة كليًّا عن اسـتجابات غيرهـم؛ بسـبب مـا يتميزون بـه من سـمات وخصائص شـخصية، منهـا مـا هـو نفـسي، ومنهـا مـا هـو اجتماعي.

الفصل الثالث

ظاهرة الهجرة غير المشروعة: تطورها التاريخي وأشكالها ووسائلها



٣. ظاهرة الهجرة غير المشروعة
تطورها التاريخي وأشكالها ووسائلها

تـزداد الهجـرات غـير المشروعـة وتنمـو باسـتمرار بفعـل عاملـين أساسـيين عـلى المسـتوى الـدولي؛ الأول تزايـد مظاهـر التطـور الاقتصادي والاجتماعـي في الـدول الثريـة التـي تـأتي في مقدمتهـا الـدول الأوربيـة والولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ما جعلها مراكز اسـتقطاب تجذب مشـاعر الملايـين مـن الأفـراد المنتشريـن في البلـدان الأقـل تطـورًا، إلى جانـب نمـو مظاهـر الاضطـراب والحـروب والفـوضى في الـدول الأقـل نمـوًّا نتيجـة النمـو المتزايـد للصراعـات السياسـية والاقتصاديـة المنتشرة في جميـع أرجاء العـالم، فقـد نمت هـذه الهجـرات في السـنوات الخمس الأخـيرة بمعدلات عاليـة جـدًّا مقارنـة مع مـا كانـت عليـه في الفـترات السـابقة، ويرجع عدد كبـير مـن الباحثـين هـذا التزايد في المشـكلة ومـا يترتـب عليها مـن أضرار إلى مـا تشـهده المنطقـة العربيـة في المرحلـة الراهنة مـن اضطرابات سياسـية واقتصاديـة، وإثـارة للمشـكلات الدينيـة والطائفيـة.

وتعـد المظاهـر الحاليـة مـن اضطرابـات وحـروب في بعـض الـدول العربيـة واحـدة مـن العوامل الأساسـية التـي أدت إلى تزايد ظاهـرة الهجرة غير المشروعة على المسـتوى الـدولي، وأصبحت تحمـل في مضامينها أضرارًا متعـددة عـلى المسـتويات المختلفة، وباتـت تسـتخدم فيها وسـائل متطورة، وأدوات مختلفـة، تشـترك في كثير مـن جوانبها مع ما كانت عليـه في المراحل السـابقة، وتتميـز عنهـا في بعض جوانبهـا الأخرى.

ومن الملاحظ أن الأضرار النفسية والاجتماعية والاقتصادية تزداد أيضًا مع تزايد المشكلة نفسها، ذلك أن ميل الأفراد إلى الهجرة في الدول التي تعاني

من الأزمات السياسية والاضطرابات والحروب يزداد باستمرار في الوقت الذي يزداد قلق الدول الثرية من استقبال مزيد من هؤلاء المهاجرين، ما يدفعهم إلى اتخاذ مزيد من إجراءات الضبط والمنع والمحاسبة، ومن الطبيعي أن تزداد أيضًا، بالمقدار نفسه، الأضرار النفسية والاجتماعية الناجمة عن هذه الهجرات بحكم التناقض الملحوظ بين تزايد الرغبات في الهجرة غير المشروعة في الدول الأقل تطورًا، ونمو العوامل التي تحول دونها في الدول الثرية، ما أعطى للهجرة غير المشروعة طابعًا دوليًّا ينطوي على جملة من الأخطار التي تتجاوز الحدود المكانية للدولة الواحدة.

٣ . ١ الجذور التاريخية للهجرة غير المشروعة وتطوراتها اللاحقة

يعد الانتقال السكاني عبر المكان واحدًا من الظواهر الأساسية الملازمة للوجود البشري منذ القدم، وهو ظاهرة طبيعية تلازم الكائن الحي بحثًا عن الأفضل، حتى مع توافر عوامل الاستقرار، وتزداد أهميته مع ظهور ملامح التباين في الخيرات والثروات، فالإنسان يبحث دائمًا عن الكلأ والماء وكل ما من شأنه أن يساعده في توفير حاجاته الأساسية، وتحسين شروط حياته وحياة أبنائه وأفراد أسرته وعائلته، ولم تكن الطرق الطويلة والمساحات المكانية الواسعة التي تفصله عن موطنه الأصلي قادرة على منعه من البحث عن الأفضل، ولم تكن قادرة على منعه من التنقل والترحال حتى يجد ما يبحث عنه، وقد ساعده في ذلك أن المجتمعات الإنسانية بقيت لفترة طويلة من الزمن قادرة على استيعاب الوافدين إليها، ولم تكن لديها تنظيمات الدولة المنتشرة اليوم في جميع بقاع العالم، والتي جعلت للتنقل والترحال شروطًا إدارية وتنظيمية باتت أكثر تعقيدًا من الشروط الاقتصادية والاجتماعية للراغبين في الانتقال، ولهذا كانت أرض الله واسعة للراغبين في البحث عن الحياة الفضلى.

غـير أن الأمـر اختلـف في العـصر الحديـث، فمـع تشـكل الدولـة التـي باتـت تفـرض وصاية سياسـية واقتصاديـة واجتماعيـة على حيز مـكاني محدد، باتـت لعمليـات الهجـرة والانتقال عـبر المـكان شروط إداريـة وتنظيمية أكثر تعقيـدًا يتـولى أمرها المعنيون بـإدارة الدولة تبعًـا لما يقدرونه مـن مصالح تعود بالنفـع العام عـلى مجمل الدولـة أو الضرر، فتـأتي التشريعات المنظمـة للهجرة يسـيرة أحيانًا، وعسـيرة أحيانًـا أخرى تبعًـا لمصلحة الدولة، ومصلحـة أبنائها وفـق تقديـرات المعنيـين بإدارتهـا، ولهـذا غالبًـا مـا تحـدد الـدول مواقفها من الهجـرات غير المشروعة، وسياسـاتها نحوهـا في ضوء الاعتبـارات الاجتماعية والاقتصاديـة التـي تعيشـها، وهـي مسـألة سـيادية بالدرجـة الأولى، أي أنهـا تتعلـق بسـيادية الدولـة ونفوذهـا وسـيطرتها، مـا يجعـل هـذه الإجـراءات المتخـذة مرتبطـة بالدولة وسـيادتها (مـرسي، ٢٠٠٧م، ص١).

في القـرن التاسـع عـشر حدثـت موجـات مـن الهجـرة واسـعة بـين الشـمال والجنوب، ذلـك أن التطور الصناعي وفر وسـائل الانتقـال بطريقة مختلفـة كليًّـا عـما كان عليـه الحـال في المـاضي، بالإضافـة إلى ذلـك انتشرت بقوة فـرق العمل الأوربيـة التجارية والعسـكرية والعلمية لاكتشـاف مزيد مـن خصائص الشـعوب في إفريقيا وآسـيا التـي باتت هدفًا إسـتراتيجيًّا من أهـداف الفاعليـات المختلفـة في أوربـا، فكانـت الرحـلات الاستكشـافية التـي قام بها الرحالـة الأوربيون نحـو العوالم الجديدة، ثم جـاءت الهجرات السياسـية والعسـكرية التـي قامت بها الـدول الأوربية إلى جنوب المتوسـط وأعـماق إفريقيـا محكومة بالبحث عن مـوارد إنتاجية جديدة في إطار سـباق الـدول الاسـتعمارية وغـزو آفـاق جغرافيـة جديـدة لتحقيق مجتمـع الوفرة، والظفـر بالسـباق نحـو التفـوق الاقتصـادي (موقـع الجزيـرة الفضائيـة، أ، د.ت).

ومع ظهور مزيد من الحاجة إلى قوة العمل في القطاع الصناعي، إثر تطور هذا القطاع وجد عدد كبير من العمال العرب تسهيلات كبيرة في انتقالهم إلى دول أوربا بصورة عامة، والمطلة منها على البحر المتوسط بشكل خاص، فقد وجد الجزائريون والتونسيون والمغاربة مثلًا تسهيلات كبيرة في العمل بفرنسا، مع ارتفاع في مستوى الأجور مقارنة مع ما هي عليه في دولهم الأصلية، وبلغت حاجة الدول الأوربية، وخاصة فرنسا منها، حدًّا جعلها تنظر إلى دول شمال إفريقيا وكأنها امتداد لذاتها، الأمر الذي سوغ لها عملية الاحتلال العسكري والسيطرة المباشرة على هذه البلدان، ومع اتساع عملياتها العسكرية في الحرب العالمية الثانية أقدمت فرنسا على تجنيد ما بين ٧٠ و٩٠ ألف مغربي في جيوشها (العبودي، ٢٠١٣م)؛ لتحقيق مجموعة من الأغراض العسكرية الخاصة بها.

ويشير هنري جان روبرت في سياق مناقشته لوضع المغاربة في فرنسا، إلى أن هجرة السكان العرب من الدول الإفريقية الثلاثة (المغرب والجزائر وتونس) تعود إلى فترة الاحتلال الفرنسي لهذه الدول وشمال إفريقيا عامة، فقد شهدت تلك الفترة موجات واسعة من الهجرة، ولكن أكبر حجمًا، جاءت في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث ازدادت الحاجة إلى المهاجرين الجدد قبل الحرب نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كان يشهدها العامل آنذاك، وبعد الحرب ازدادت الحاجة أيضًا إلى إعادة إعمار ما خربته الحرب بعد نهايتها (Robert,2001, P,27).

ويدل ذلك على أن الهجرات القادمة من البلدان العربية كانت تؤدي وظيفة حيوية بالنسبة إلى المجتمع الغربي؛ لذلك كانت الدول الصناعية هناك ترحب بهذه الهجرات وتشجع عليها، لما تؤدي من دور كبير الأهمية في التطور الصناعي الغربي، والهجرة بهذا المعنى لا يمكن

أن يكتمـل تحققهـا إلا في سـياق تكامـل العوامـل المؤديـة إليهـا مـن حيـث العـرض والطلب.

أمـا في القـرن العشريـن، وخاصـة في النصـف الأول منه حيـث قامت الحربـان العالميتـان فقـد كان له وضع مختلـف، فقد وجدت الـدول الأوربية نفسـها بعـد خروجهـا مـن الحـرب أنها فقـدت كثـيرًا مـن قواهـا البشرية، ولم تعـد تتوافـر فيهـا السـواعد اللازمـة لبنـاء الغـد، وهـي في حاجة ماسـة إلى مزيـد مـن العمالـة الأجنبيـة لتحقيـق النمـو المتوقع. ومن ثـم شرعت في جلب اليـد العاملـة مـن كل مـن المغـرب والجزائـر وتونـس ودول جنوب الصحـراء، والواضـح أن جميـع عمليـات الهجـرة الجماعيـة التـي تمـت مـن الجنـوب نحـو الشـمال خلال العقـود الثلاثـة الأخـيرة مـن القـرن المـاضي كانـت تحددهـا حاجـة المجتمعـات الشـمالية، وكانـت تتـم حسـب شروط أوربيـة صارمـة، وقـد اسـتفاد المهاجـرون إلى أوربـا كثـيرًا من التسـهيلات التـي كانـت تقدم لهم مـن النواحي القانونيـة والخدمية، فـازداد عددهم من خـلال هجـرات نظاميـة إلى أن أصبحت أعدادهـم تزيد على حاجـة الدولة إليهـم، فأخـذ الشـعور بأنهـم يزاحمـون عـمال الـدول ذاتهـا، ورافـق ذلـك إغـلاق مناجـم الفحـم في كل مـن فرنسـا وبلجيـكا التـي كانت تسـتوعب أعـددًا كبيرة مـن العاملـين المهاجرين (موقع الجزيـرة الفضائيـة، أ، د.ت).

وفي هـذه الأثنـاء كانـت مظاهـر البطالـة والفقـر تـزداد انتشـارًا في دول الجنـوب، وتـزداد رغبـة الشـباب في الهجـرة والانضـمام إلى زملائهـم الذيـن يتمتعـون بمزايـا لا يحصلـون عليهـا في بلدانهـم، وقد نجم عن ذلـك تناقض في الـرؤى والطموحـات والأهـداف تجلى في ميـل الدولـة الأوربيـة إلى الحد مـن الهجـرات الوافـدة إليهـا مـن جهـة، وزيـادة الطلـب عـلى سـوق العمل في أوربـا مـن قبـل الشـباب الإفريقـي بصـورة عامة مـن جهة أخـرى، وبلغ

التناقـض حـدًّا دفـع الـدول الأوربيـة إلى اتخـاذ إجـراءات صارمـة بحـق المهاجريـن غـير القانونيين. ومنذ ذلـك الحين أصبحت قضيـة المهاجرين غير القانونيـين قضيـة أمنية دفعت الـدول الأوربيـة إلى نهج سياسـة أمنية صارمة عـبر تنفيذ مقـررات «القانون الجديـد للهجرة» الذي يتبنى إجـراءات صارمة بخصـوص مسـألة التجمع العائـلي، وإبـرام اتفاقات مـع دول الجنوب حول ترحيـل المهاجريـن غـير القانونيـين (موقع الجزيـرة الفضائيـة، أ، د.ت).

ويقـدر تقريـر مؤتمر العمـل الدولي لعـام ٢٠٠٤م، أن نسـبة المهاجرين غـير القانونيـين تراوحـت بـين ١٠٪ و١٥٪ من إجمـالي المهاجريـن، وتضم الولايـات المتحـدة وحدهـا قرابـة ثمانيـة ملايـين مهاجـر غـير قانـوني، وفي عـام ٢٠٠٠م، كان يقيـم في بلـدان أوربـا الغربيـة قرابة ٢٢ مليـون أجنبي؛ وبنـاء عـلى ذلـك يقـدر التقريـر عـدد المهاجريـن غـير القانونيـين في الدول الأوربيـة الغربيـة بنحـو ٣,٣ مليـون مهاجر غير قانـوني، كما يقـدر التقرير أن قرابـة نصـف مليـون مـن العـمال غـير القانونيـين يتدفقـون سـنويًّا إلى الاتحـاد الأوربي، وفي الاتحـاد الروسي قدر عـدد المهاجرين غـير القانونيين، في أيلـول ٢٠٠٣م، بنحـو خمسـة ملايـين أجنبـي مـن دون وضـع قانـوني (مؤتمـر العمـل الـدولي، ٢٠٠٤م، ص١١).

وفي الوقـت الراهـن، يلاحـظ أن الهجـرات غـير المشروعـة ازدادت منـذ عـام ٢٠١١م بدرجـة كبـيرة، وفاقـت معدلاتهـا مـا كانت عليـه في أي فـترة زمنيـة سـابقة، ويعود ذلـك إلى ما شـهدته المنطقـة العربية مـن حروب واضطرابـات، ما أسـهم في ارتفاع معدلات الهجرة غـير المشروعة بمعدلات عاليـة لم تكـن بهـذا المسـتوى مـن قبـل، فأصبـح شرق المتوسـط حافـلاً بالأخطـار الجسـيمة المترتبـة عـلى قـوارب المـوت بعـد أن كان غربـه كذلك لفـترة طويلـة، وتفيـد دراسـات المنظمـة العالمية للهجـرة بأن الحـروب التي

تشـهدها كل مـن العـراق وسـورية وليبيـا، بالإضافـة إلى الفقر الـذي ينخر كيـان دول إفريقيـة كثـيرة كلها عوامل تفسر التدفق الكبـير للمهاجرين غير القانونيـين عـبر شرق المتوسـط، فخلال عـام ٢٠١٤م فقط تمكنـت البحرية الإيطاليـة مـن إنقـاذ قرابـة (١٧٠) ألف مهاجر غـير قانوني، مـا جعل شرق المتوسـط أكـبر مقـبرة بحرية عرفهـا التاريخ بعـد أن كان مضيـق جبل طارق إلى وقـت قريـب يحتفظ بهـذا اللقـب (ميـد TV، ٢٠١٥م).

٣ . ٢ حجم ظاهرة الهجرة غير المشروعة على المستوى العالمي

يـؤدي تعـدد أشـكال الهجـرة غـير المشروعـة إلى صعوبـة تقديـر الحجـوم الحقيقيـة لهـا في أي دولة من الدول، ذلـك أن المهاجرين غـير القانونيين يتوارون في أغلـب الأحيـان عن الأنظـار بصـورة عامة، وعن أنظـار الدولة ومؤسسـاتها بشـكل خـاص، فهـم معرضـون في أي لحظـة للترحيـل والإبعـاد، فضـلًا عـن الإيقـاف والمحاسـبة، والمعاملـة السـيئة في كثـير مـن البلـدان؛ ولهـذا فالدول لا تقـدم توصيفًـا كامـلًا لحجم ظاهـرة الهجرة غـير المشروعـة فيها، إنـما تعمل على بيـان ما تمكنـت من رصده عـبر مؤسسـاتها المختلفـة الداخلية منهـا والحدودية.

وعـلى الرغـم مـن الجهـود الكبـيرة المعنيـة برصـد مظاهر الهجـرة غير المشروعـة وأسـبابها والعوامـل المؤديـة إليهـا مـا زالـت تنتـشر مجموعة من الصعوبـات التي تحـول دون توصيف الحجـم الفعلي لها، فهي مـن الظواهر التـي يتم رصدها مـن خلال بعض الآثـار الناجمة عنهـا، دون إمكانية رصد هـذه الآثـار كاملـة، فقـد يكـون عـدد الأفـراد الذيـن تمكنـوا مـن الدخول بطريقـة غـير مشروعـة إلى دولـة مـا أكـبر بكثـير مـن عـدد الأفـراد الذيـن تـم ضبطهـم في أثنـاء محـاولات دخولهـم، ولهـذا فـإن أغلـب الإحصاءات المتداولـة في هـذا المجـال هـي إحصـاءات موضعيـة مبعثـرة تخـص دولـة

محددة في تاريخ محدد، ولكن أيًّا من الإحصاءات المتداولة لا يدل على حجم الظاهرة في أي توقيت محدد على مستوى العالم.

ويمكن الإشارة إلى أن أهم المناطق التي تجري فيها هذه الهجرة على مستوى العالم تتمثل في المحاور الآتية:

١ ـ حوض البحر المتوسط: ما بين شمال إفريقيا ودول جنوب أوربا.

٢ ـ الحدود المكسيكية مع الولايات المتحدة وبعض دول أمريكا اللاتينية.

٣ ـ دول شرق آسيا، وخصوصًا ما بين إندونيسيا وأستراليا.

٤ ـ هذا بالإضافة إلى دول آسيوية وإفريقية مختلفة تتم من خلالها عملية تنظيم هجرات سرية منفردة أو جماعية باتجاه بلدان الجذب الواقعة في الشمال مثل: دول أوربا أو أمريكا الشمالية، أو بعض دول الجذب في جنوب الكرة الأرضية مثل البرازيل وأستراليا.

ومع الأخذ بالاعتبار هذه الصعوبات المتعددة، من الملاحظ أن معدلات الهجرة غير المشروعة ارتفعت بشكل لافت للنظر في العقود الأخيرة من القرن العشرين؛ بحثًا عن فرص العمل وظروف حياة أفضل، فقد حاول كثير من الآسيويين والإفريقيين والمكسيكيين التسلل إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والدول الأوربية عبر الحدود البرية والبحرية، وقد تعرضوا لأخطار كثيرة كانت تهدد حياتهم.

٣ . ٢ . ١ الدول الأوربية

تشكل الدول الأوربية مركز استقطاب رئيس للمهاجرين غير الشرعيين في العالم، وربما هو الأول من حيث حجم التأثير، ويلاحظ أن منافذ الوصول إلى أوربا واضحة وجلية على امتداد البحر المتوسط، من

الـدول العربيـة الإفريقيـة خاصـة، حيـث تنتـشر بقـوة في المغرب، ثـم تأخذ بالتناقـص عـبر الجزائـر وتونـس وليبيـا ومـصر، ثـم تعـود إلى الظهـور على الحـدود التركيـة ولكـن بدرجـات أقل.

وعـلى الرغـم مـن أن الإفريقيين يشـكلون نسـبة عالية مـن المهاجرين، فـإن الأنظار موجهـة إلى دول المغرب العـربي؛ لأنها منطقة عبور إلى إسـبانيا والـدول الأوربيـة الأخـرى، وفي هـذا السـياق ذكرت صحيفـة «الأحداث المغربيـة» في عددها يـوم ٢٣ ديسـمبر عـام ٢٠٠٤م، أن فرقـة الهجـرة غـير الشرعيـة التابعـة لمصلحـة الاسـتعلامات العامـة والتقنين بمدينـة «وجدة» أوقفـت ٦٦٤ شـخصًا؛ مـن بينهـم ٦٠٠ مـن إفريقيـا جنـوب الصحـراء، و٥٥ جزائريًّـا، و٤ بنغـال، و٤ هنود، وسـوري (الرامـي، ٢٠٠٩م).

وفي ألمانيـا وعـلى الرغم من القوانين المشـددة على العمالة السـوداء، فقد كشـفت دراسـة ألمانيـة أن أكثـر مـن أربعة ملايـين منـزل في ألمانيـا يلجأ إلى تشـغيل عمال غـير قانونيين، وتدل الدراسـة، التـي أجراها معهـد الاقتصاد الألمـاني في مدينـة كولونيـا ونـشرت نتائجهـا في شـباط عـام ٢٠٠٩م، عـلى أن العمالـة غـير المشروعـة تنتـشر في نحـو أربعـة ملايـين وخمـس مئـة ألف منـزل تقريبًـا، تمـارس عملهـا في النظافـة وأعـمال الحدائـق والمهـام المنزلية. وأظهـرت الدارسـة أن خدمـات المنـازل تمثـل (١٦٪) مـن إجمـالي العمـل غـير المـشروع في ألمانيـا، وبينت الدراسـة أن واحـدًا من كل ثلاثـة بالغين في ألمانيـا كان يوفـر عـام ٢٠٠٧م فرصة عمل واحـدة في مجال الأعـمال المنزلية وبمتوسـط عـام قـدره ألـف يورو في السـنة. كـما تبين مـن خلال الدراسـة أن واحـدًا مـن كل خمسـة بالغين في ألمانيا أدى عملاً بشـكل غـير مشروع في الفـترة نفسـها وبمتوسـط سـت سـاعات ونصـف في الأسـبوع بأجر عشرة يـوروات في السـاعة (صحيفة الـشرق الأوسـط «أ»، ٢٠٠٩م).

وتفيد كارين هورن، التي أشرفت على الدراسة، بأن الاتجاه العام السائد في ألمانيا يقبل العمالة السوداء، التي تجد تأييدًا واسعًا لها بين المواطنين، فقد لاحظت الباحثة أن ثمانية من بين عشرة أشخاص أكدوا في الاستطلاع، الذي أجراه المعهد في إطار الدراسة أنهم لا يشعرون بتأنيب الضمير، حين يستعينون بعمالة سوداء لمساعدتهم في القيام بمهام منزلية (صحيفة الشرق الأوسط «أ»، ٢٠٠٩م)، و تقوم الشرطة الألمانية من وقت لآخر بحملات تفتيشية على العمالة غير المشروعة، ويلاحظ أن المواطنين الألمان الذين يعيشون بمفردهم أو كبار السن الذين لا يجدون من يساعدهم من ذويهم وكذلك الأسر التي يعمل طرفاها من أكثر الذين يستعينون بالخدمات المنزلية بشكل غير مشروع. وتعد السيدات المتقدمات في السن من ذوي الدخل المنخفض من أكثر من يقمن بهذه الأعمال، وتفيد الباحثة بأنه من الممكن توفير (١٧٧) ألف فرصة عمل إلى (٣٥٥) ألف فرصة من خلال إضفاء الشرعية على (٣٠٪) إلى (٦٠٪) من العمل في المنازل بشكل غير مشروع (صحيفة الشرق الأوسط «أ»، ٢٠٠٩م).

٣ . ٢ . ٢ الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية مركزًا أساسيًّا لاستقطاب المهاجرين غير القانونيين من معظم دول العالم، ولكنها أكثر جاذبية بالنسبة إلى المهاجرين القادمين من الدول المجاورة، وخاصة المكسيك، إذ تقدر الولايات المتحدة الأمريكية عدد المهاجرين غير القانونيين فيها بحوالي ١٢ مليون شخص، ولإيقاف هذه الظاهرة أو الحد منها فقد وقّعت حكومتا المكسيك والولايات المتحدة خطة شراكة لحماية الحدود تدعى «الشراكة الذكية» (علو، ٢٠٠٩م).

وفي الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة الحد من تدفق المهاجرين غير القانونيين إليها، فإن المهاجرين إليها بطريقة مشروعة أو غير مشروعة يحاولون إظهار دورهم المهم في الاقتصاد الأمريكي، فقد قرر قرابة مليون منهم التوقف عن العمل مع احتفالات عيد العمال، وتنظيم مسيرات تطالب بحقوقهم، وتفيد إحصاءات وزارة الأمن الوطني الأمريكية عام ٢٠٠٥م أن حوالي ١,١ مليون مهاجر مقيمين دائمين بشكل غير مشروع في الولايات المتحدة، وجدير بالذكر أن العدد الأكبر من المهاجرين غير القانونيين يأتون من المكسيك، وتقدر نسبة هؤلاء بنحو ١٤٪ من إجمالي المهاجرين غير القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي كل عام يدخل الولايات المتحدة من المهاجرين غير القانونيين حوالي مليون مهاجر، أغلبهم من دول أمريكا اللاتينية (BBC Arabic, 2006).

٣ . ٢ . ٣ جنوب شرق آسيا

في دول جنوب شرق آسيا تبدو مظاهر المشكلة منتشرة بقوة أيضًا، غير أن أغلبها يتم من خلال حدودها الجغرافية، والقليل من المهاجرين يذهبون إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويلاحظ أن القسم الأكبر من المهاجرين يتجه نحو أستراليا وخصوصًا من الدول المجاورة التي تعاني من الفقر والحروب، مثل إندونيسيا، وتايلاند، وبنغلادش، والهند، والباكستان، وأفغانستان، والعراق فلا «تزال مشاهد غرق بعض الزوارق التي تقل بعض هؤلاء المهاجرين في وسائل الإعلام تشهد على فظاعة وأخطار هذه العملية والمجازفة بالحياة لعبور المحيط الصاخب، بهدف الوصول إلى بر الأمان، وتحقيق حلم الحصول على حياة أفضل، حياة قد يدفعها هذا المهاجر ثمنًا لتحقيق حلم قد يضيع في لجة مياه المحيط الغاضبة، أو لقمة سائغة لمفترس يطلع من بين الأمواج» (علو، ٢٠٠٩م).

٣ . ٢ . ٤ الدول العربية ومنطقة الخليج العربي

تختلف مظاهر الهجرة غير المشروعة في المجتمع العربي في أشكالها وحجومها، ففي حين تعد دول المغرب العربي طاردة للهجرة غير المشروعة، وهي في الوقت نفسه دول عبور، حيث تأتي إليها أعداد كبيرة من الشباب الإفريقي، ويلتحقون مع نظرائهم من دول المغرب العربي نفسها؛ ثم يتجهون جميعًا إلى إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وغيرها من الدول الأوربية الممكنة، أما منطقة الخليج العربي فتعد من الدول المستقبلة للهجرات غير المشروعة، مع الإشارة إلى أن عمليات الضبط الإداري فيها أكبر، وعلى الرغم من ذلك فإن أعدادًا كبيرة من العمالة غير المشروعة تنتشر في المنطقة، ولكن بأشكال مختلفة يأتي في مقدمتها التخلف عن الالتحاق بقوافل الحج والعمرة، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، كما تشير إلى ذلك دراسة مدينة الملك عبد العزيز، (مدينة الملك عبد العزيز، ١٤٣٠هـ، ص٩) أو المكوث في الدولة بعد انتهاء فترة الإقامة الشرعية، كما هو الحال في دول الخليج كالإمارات العربية المتحدة، أو التسلل الفردي من الحدود المجاورة، كما تشير إلى ذلك دراسة إسماعيل، (إسماعيل، ٢٠٠٩م، ص١٤).

وفي لبنان، تقدر العمالة المصرية غير المشروعة بنحو (١٠) آلاف عامل من أصل (٢٧) ألف عامل كانوا يمثلون العدد الإجمالي للعاملين المصريين فيها عام ٢٠٠٢م، وفي ذلك أشار وزير القوى العاملة والهجرة في مصر آنذاك أحمد العمادي عن العمالة المصرية في لبنان إلى أن هناك تقديرات وليس إحصاءات دقيقة. وهناك نوعان من العمالة المصرية، فمن يعملون ضمن القانون يقدَّر عددهم بحوالي ١٧ ألف عامل، وهناك تقدير أن الذين يعملون بصورة غير مشروعة هم في حدود الـ١٠ آلاف عامل (صحيفة الشرق الأوسط، «ج»، ٢٠٠٢م).

٣ . ٣ أشكال الهجرة غير المشروعة

استطاعت الهجرة غير المشروعة أن تكيف نفسها مع التحديات التي تجابهها من قبل السلطات الرسمية في الدول المستضيفة، وفي الدول الطاردة للسكان في الوقت نفسه، خاصة وأن العوامل المنتجة لها ازدادت وضوحًا في الوقت الذي اقتصرت فيه المعالجات التي استهدفتها الأساليب الأمنية فقط من خلال تعزيز أجهزة الضبط والرقابة والمتابعة، دون النظر إلى العوامل الأكثر عمقًا، المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ما جعل الظاهرة تفرض نفسها مجددًا من خلال أشكال جديدة، وطرق متعددة، متحدية بذلك جميع الإجراءات التي اتخذتها السلطات الرسمية في الدول المصدرة للعمالة غير المشروعة، أو في الدول المستقبلة لها.

٣ . ٣ . ١ هجرات الشباب الذكور

تعد هجرة الشباب الذكور غير المشروعة من أقدم أشكال هذا النوع من أنواع الهجرة، وهي أيضًا في الوقت نفسه أكثر انتشارًا من هجرة الشابات الإناث، ذلك أن الأعباء الاجتماعية الملقاة على عاتق الذكور أكبر مما على الإناث، حيث تلقى المسؤولية الاجتماعية على عاتق الذكور بدرجات أكبر، ولهذا تعد حرية الشباب الذكور أكبر من حرية الأنثى، وتتاح أمامهم الإمكانات الاجتماعية من عمليات تواصل وتنسيق بدرجة أكبر مما هي عليه بالنسبة إلى الإناث عامة، والأنثى الشابة بشكل خاص، ولهذا تعد هجرة الشباب الذكور من أكثر الهجرات انتشارًا، وأقدمها تاريخًا.

٣ . ٣ . ٢ هجرة الإناث

لقد بقيت الهجرة غير المشروعة إلى وقت قريب قائمة على هجرة الأفراد

الذكـور غير المتزوجين، إلى أن تسـتقر أوضاعهـم القانونيـة والاجتماعية في البلد الـذي هاجـروا إليـه، ثـم يقدمـون عـلى الـزواج بوصفـه المـشروع المحـوري في حياتهـم، غير أن الصعوبـات التي أخذت تضعها السـلطات الرسـمية، وخاصة في الـدول المسـتقبلة للمهاجريـن، دفعـت إلى ضرورة التسـاهل مـع النسـاء والأطفـال لاعتبـارات إنسـانية وأخلاقية، ما دفع عـددًا كبيرًا مـن المهاجرين إلى اسـتخدام هـذه الاعتبـارات؛ لتسـهيل أمورهـم في عمليـات التنقـل والترحال، فقـد ظهرت بقـوة هجرة النسـاء والأطفال، كما ظهر اسـتخدام حـالات الزواج مـن أجنبيـة لفـترة مؤقتة ريثـما يتم اسـتكمال الـشروط اللازمـة للإقامـة في البلد المهاجـر إليـه، وتشـير فايـزة ختـو في هذا الصـدد إلى أن هجـرة الإنـاث تزايدت بقـوة بعد عـام ١٩٩٥م، وخاصة بعد تنفيـذ مقررات "القانـون الجديد للهجرة" الـذي أدى إلى تزايد في نسـبة النسـاء المهاجرات من جنوب المتوسـط إلى شـماله، وأصبحـت الهجـرة النسـوية باتجـاه دول الاتحـاد الأوربي ظاهـرة متفشـية، وأصبحـت المـرأة تـترك وطنهـا؛ لتحسـن وضعهـا الاقتصـادي والاجتماعـي، وليـس فقط للالتحـاق بزوجهـا (ختـو، ٢٠١١، ص ٢٧).

وإلى جانـب ذلـك أصبحت النسـاء تغامرن بحياتهـن في الظـروف الصعبة نفسـها التـي يقـدم فيهـا الرجـال عـلى الهجـرة. وقد ذكـرت صحيفـة (ABC) الإسـبانية في عددهـا الصـادر بتاريخ ٢٣ يونيـو عـام ١٩٩٩م، أن الحرس المدني الإسـباني اعـترض قاربًا على متنـه ١٥ امـرأة، والأكيد أن الهجرة النسـوية خارج التجمـع العائـلي بـدأت تنتعـش مـع منتصـف الثمانينيـات، وذلـك مـن أجـل تحسـين مسـتويات المعيشـة، وضمان مسـتقبل أفضل للأبناء (الرامي، ٢٠٠٩م).

٣ . ٣ . ٣ هجرة الأطفال

تـأتي الأضرار المترتبـة عـلى الهجـرات غـير المشروعـة بالنسـبة إلى الأطفال

مضاعفـة في أبعادهـا النفسـية والاجتماعية، ذلـك أن فقدان الأبويـن والأقارب بالإضافـة إلى المعانـاة النفسـية والاجتماعيـة، التـي يعـاني منهـا الطفـل وهـو في مرحلـة الانتقال عـبر قوارب المـوت، كل منها يعد بحد ذاته مصدرًا لمشـكلات نفسـية واجتماعيـة كثـيرة في المسـتقبل؛ منهـا الانجـراف في عصابـات الجريمـة المنظمـة بعـد فقـدان الأسرة، أو التـورط في قضايـا إجراميـة مخالفـة للقانـون. وتـدل الدراسـات العلميـة والتقاريـر الصحفية المختلفـة أن مشـاركة الأطفال في الهجـرات غـير المشروعـة واسـعة الانتشـار في معظم مظاهـر الهجـرة تقريبًا.

ففي جمهورية مصر العربية قدمت صحيفة الوطن بتاريخ ١٦/ ٩/ ٢٠١٤م تقريـرًا صحفيًّـا عـن واقع سـبعة وعشرين قـاصرًا فشـلوا في الهرب مـن الفقر إلى بحـر الغربـة، عـبر رحلة أطلـق عليهـا فيما بعد اسـم «رحلـة مصطفـى»، وكيف أن بريـق الهجـرة غـير المشروعـة جـذب انتبـاه كثير مـن الآبـاء والأبنـاء ودفعهم إلى الانجـراف مـع قـوارب المـوت إلى أن أوقفتهـم شرطـة السـواحل، فحسـب التحريـات وتحقيقـات النيابـة، جمعـت رحلـة مصطفـى مهاجريـن غـير قانونيين مـن مـصر وسـوريا وفلسـطين ولبنـان والسـودان والأردن، (٤٠٪) منهـم مـن الأطفـال والسـيدات والفتيـات، اتفـق أهلهـم مـع المهربـين عـلى تسـفيرهم إلى الخـارج، مقابـل مبالـغ ماليـة ضخمـة، بعـد أن وعدهـم السماسرة بتوفير فرص عمـل ودراسـة لهـم بمسـاعدة الصليب الأحمـر (الخـضري، ٢٠١٤م).

ويـروي مصطفى (وهو الفتى الذي سـميت الرحلة باسـمه (١٧) عامًا) تفاصيـل مـا حـدث معـه، فقـد أخـذ قـراره بالسـفر بعـد أن شـاهد أصدقاءه مـن أبنـاء قريتـه سـافروا من قبلـه وجنـوا أمـوالًا كثيرة، فقـرر اللحـاق بهم؛ نظـرًا لظروفـه الخاصـة، فلديـه خمسـة أشـقاء، وكانـت ظروفهـم الاقتصادية سـيئة، وقـد اتفـق والـده مـع المهربـين عـبر وسـيط، ونـص الاتفـاق عـلى أن يدفـع والـده مبلـغ ٢٥ ألف جنيـه للمهربين بمجـرد وصولـه إلى إيطاليا، وفي

سياق الإعداد للسفر خرج الفتى من قريته إلى الإسكندرية وقابل فيها أحد المهربين الذى رافقه مع ستة آخرين إلى دمياط، وفي الطريق، كما يروي الفتى توقفت السيارة في منطقة بها مزارع كثيفة، وقام مع أشخاص آخرين، بإخفاء الشاب ومن معه، وتم إخفاؤهم في المنزل لمدة أحد عشر يومًا بحراسة مسلحين محيطين بالمنزل، وكانوا لا يسمحون للمهاجرين بالخروج، وبقي الحال إلى أن تم نقل المهاجرين البالغ عددهم قرابة تسعة وسبعين شخصًا عبر سيارة جامبو مغطاة، حتى لا يتمكن أحد من رؤيتهم، ولا يتمكنون هم أيضًا من رؤية أحد، واستمرت رحلتهم حتى وصلوا محافظة دمياط، وكان من المقرر استخدامهم خمسة مراكب لنقلهم إلى إيطاليا، غير أن حرس الحدود تمكنوا من الإحاطة بهم، وإلقاء القبض على أربعة منهم، وتمكن مركب واحد من الهرب (الخضري، ٢٠١٤م).

إن تحليل مضمون الحالات التي تجسد مشكلة الهجرة غير المشروعة، يدل على أنها لم تعد مشكلة اقتصادية وحسب، بل اكتسبت بعدًا اجتماعيًّا وإنسانيًّا، فهي من المشكلات الخطيرة في نوعيتها، لأنها أصبحت تحمل أخطارًا جسيمة على حياة الناس، وهم في ظروف نفسية واجتماعية معقدة.

٣ . ٤ الطرق والوسائل المستخدمة في الهجرة غير المشروعة

تأخذ الهجرة غير المشروعة طرقًا مختلفة، وتعتمد أساليب متعددة، خاصة أنها مهددة كل يوم من رجال الأمن في الدول المصدرة لها، وفي الدول التي تستقبلها على حد سواء، وبالنظر إلى أن العوامل المنتجة لها مستمرة وقائمة، فمن الطبيعي أن تتكيف مع البيئة المحيطة بها، وتعمل على إيجاد طرق وأساليب تمكنها من الاستمرار. ويمكن التمييز بين ثلاثة طرق في هذا المجال هي: الطرق التقليدية التي تنظمها جماعات

التهريـب المنظمـة، وهـي الأكثر قـوة وانتشـارًا، والطـرق الاجتماعيـة التي تعتمـد الـزواج مـن أجنبيـات، والطـرق الفردية وهـي الأقل انتشـارًا، ولها وسـائلها المختلفـة أيضًـا، بالإضافـة إلى الإقامة غـير المشروعة.

٣ . ٤ . ١ جماعات التهريب المنظمة

تعمـل جماعـات التهريـب المنظمـة عـلى تجنيـد مجموعـات كبـيرة مـن الشـباب للعمـل لديهـا كمروجـين لعمليـات تهريـب المهاجريـن غـير القانونيـين، مـن خـلال إعطائهـم مكافآت ماليـة مقابل كل شـخص يجلب لهـم واحـدًا مـن الراغبـين في الهجـرة، وغالبًا مـا ينتشر هـؤلاء المروجون في مراكـز المـدن والمناطق التي تضـم مهاجرين محتملين، كأن يكـون المروجون عاملـين في سـيارات الأجـرة (التاكسي) لاسـتقطاب الشـباب الذيـن تبدو عليهـم علامـات الضجر وعـدم التكيف مـع البيئـة التي يعيشـونها، فيقدم المروجـون لهؤلاء الشـباب الإغـراءات بالهجـرة غير المشروعـة، ويصورنها عـلى أنها الحـل الأمثل لمشـكلاتهم الحياتية، وفي هذا السـياق يشـير العطري (٢٠٠٥م) إلى أن كثـيرًا مـن المقاهـي المنتـشرة في المـدن المغاربيـة أصبـح مقـرات لسـماسرة الهجـرة غـير المشروعـة الذيـن باتـوا يجيـدون عمليـة الترويـج لهـا، ويتقنـون طرق نقـل الأخبـار بالطـرق والوسـائل والأدوات التـي ينبغـي توافرها في كل عمليـة، فالهجرة غير المشروعة صـارت لها فنون وطقـوس خاصـة يسـهر على تنفيذهـا أنـاس متخصصون يعملـون في إطار مافيـات كبـيرة متعددة الجنسـيات، تسـتطيع أن تعمل على تهجير الشـباب، كـما اتضـح ذلـك في حـادث الغرقى الثمانـين من الجنسـية المغربيـة، وتهجير شـباب دول الصحـراء من المغـرب أو الجزائر، وتتمكن هـذه المافيات أيضًا مـن تهجـير الليبيـين أو المصريين عـبر مالطة وقـبرص (عطـري، ٢٠٠٥م).

وفي المغـرب يتراوح ثمـن الهجرة السرية عبر قـارب من قوارب الموت

ما بين ٢٠ ألف درهم إلى ٥٠ ألف درهم حسب ضمانات النجاح (ما بين ١٠٠٠ دولار و٥٠٠٠ دولار أمريكي)، إلا أن الهجرة السرية في دول الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط لا تنحصر فقط في قوارب الموت، وإنما تتوزع على بدائل أخرى من قبيل عقود العمل المزورة والزيجات البيضاء والاختباء في السيارات وحافلات الركاب وشاحنات البضائع، فضلاً عن السفر القانوني الذي يكون بدايته من أجل السياحة أو العمل أو المشاركة الرياضية ثم يصبح فيما بعد هجرة غير مشروعة، كما حدث مع كثير من الأندية الرياضية (عطري، ٢٠٠٥م)، ففي ميناء طنجة (شمال المغرب) يأتي الأطفال للشاحنات المحملة بالبضائع وهي تستعد لعبور المضيق، ويبحثون فيها عن مخابئ سرية مثل الصناديق السفلية القريبة من عجلات السيارة أو محركها، ويمضون فيها فترات تزيد على عشرين ساعة في بعض الأحيان، بين أحضان الخطر حتى يصلوا إلى بر الأمان، وما أن يصلوا إلى حيث يريدون حتى تستقبلهم مافيات الدعارة أو المخدرات، وتكون لهم بالمرصاد، وفي هذا الصدد تشير إحصاءات بعض الجمعيات العاملة في ميدان الطفولة بمدينة طنجة إلى أن أكثر من أربعة آلاف طفل مشرد يجوبون شوارع المدينة؛ أملاً في الهجرة غير المشروعة بهذه الطرق، ويتمكن القليل منهم من الوصول إلى الضفة الأخرى، في حين يكون الموت أو الاعتقال أو مزيد من الانحراف مصير أغلب هؤلاء الأطفال (عطري، ٢٠٠٥م).

٣ . ٤ . ٢ التحايل الاجتماعي والهجرة عن طريق الزواج

ظهرت عملية الإقبال على الزواج من أجنبيات بهدف الحصول على الإقامة المشروعة في الدول الأوربية عندما بدأت المفاوضات بين الاتحاد

الأوربي، ودول أوربـا الشرقيـة لانضـمام الأخـيرة إليـه، فقـد نشـطت بـين الشـباب المصريـين محـاولات الهجـرة غـير المشروعـة إلى دول أوربـا الشرقيـة بهـدف الـزواج من مواطنات هـذه الدول، واكتسـاب الشرعيـة القانونية التي تتيـح لهـم الاندماج في المجتمـع الأوربي بعد أن تنضم إليه الدول المشـار إليها، ويصبـح بالتـالي في مقدورهـم التنقـل بحريـة بـين الـدول الأوربيـة والتمتـع بجنسـية هـذه الدول فيـما بعد (موقـع الجزيـرة الفضائيـة، «ج»، د.ت).

غـير أن السـلطات المصريـة لاحظـت كثرة قـدوم النسـاء مـن دول أوربـا الشرقيـة إلى مـصر بهدف الـزواج من المصريـين الراغبـين في السـفر إلى أوربـا عن طريـق وسـطاء تابعـين لمافيا الهجـرة الدولية مقابل مبلـغ من المال يصـل أحيانًا إلى نحـو ٤٥ ألـف جنيه مـصري، أي ما يسـاوي سـبعة آلاف دولار تقريبًا، وسرعان مـا تنبهـت لذلك حكومـات دول أوربا الشرقية نفسـها، ومضت في اتخـاذ التدابير التـي تحـد منـه، وأخـذت بتعديـل قوانينهـا وتشريعاتهـا، خاصـة بعـد انضمامهـا الفعـلي إلى الاتحـاد الأوربي فيـما بعـد؛ لكـي تتوافق قوانـين الهجرة والجنسـية لديها مـع بقيـة دول الاتحاد؛ ولتسـد البـاب أمام مثل هـذه الطرق التي تحـاول الالتفاف والتحايـل لتحقيـق حلم الهجـرة (موقع الجزيـرة الفضائيـة، «ج»، د.ت).

وفي الجزائر ظهرت المشـكلة نفسـها، ولكن بشـكل آخر، فقد كشـفت القنصليـة الأمريكيـة بالجزائـر نوعًا آخـر من الغـش والاحتيـال في طلبات الهجـرة الخاصـة بالبطاقـة الخضراء، وهـو الـزواج بغـرض الهجـرة؛ إذ يلجـأ بعـض الشـباب إلى الـزواج مـن شـابات نجحـن في برنامـج الهجـرة العشـوائية، عـلى أن يحصـل الـزوج عـلى تأشـيرة الهجـرة والإقامـة الدائمة بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـن طريـق زوجته الجديـدة، مقابـل تعهده بتسـديد مبالـغ ماليـة كبـيرة أو التكفـل بمصاريف السـفر والإقامـة بعد أن تطـأ أقدامـه الـتراب الأمريكي (ولـد بوسـيافة، ٢٠١١م).

وتـأتي هـذه الأشـكال مـن التحايـل نتيجـة الصعوبـات التـي يجدهـا المهاجـرون بالطـرق الأخرى، بالإضافـة إلى أنها مضمونة بدرجـة أكبر، ويمكن أن تكـون تكاليفهـا أقل، وتبقى من حيث الشـكل هجرات قانونية، ويسـتخدم المهاجـرون فيهـا جميع الوسـائل التـي يسـتخدمها المهاجـرون القانونيون.

٣ . ٤ . ٣ الطرق الفردية والتسلل عبر محطات الانتقال

تـولي العصابات المنظمة اهتمامًا كبيرًا بتطوير وسـائل تهريب الأشـخاص بطـرق مختلفـة، تبعًـا لأذواق الراغبين؛ إذ تمكنـت من تزوير تأشـيرات دخول إلى دول أمريـكا اللاتينيـة وبعـض الـدول الإفريقيـة مـن خـلال النـزول في مطـارات الـدول الأوربيـة بصفـة «عابريـن» «ترانزيـت»، ولكن مـا أن يضع الشـاب قدمـه فيهـا حتـى يسـارع بتمزيـق جـوازات السـفر التـي يحملهـا ويطلـب اللجـوء إلى هذه الدول وعدم اسـتكمال رحلتـه إلى وجهته المنصوص عليهـا في تأشـيرة السـفر. كل ذلـك يتم بالتنسـيق مع عصابـات متخصصة في مثـل هـذا النـوع مـن عمليـات التزوير، غـير أن سـلطات الأمـن في مطارات الـدول الأوربية التفتـت إلى هذه الطريقـة فبادرت بترحيل هـؤلاء إلى بلدانهم الأصليـة مرة أخرى وعدم السـماح لهـم بدخول أراضيهـا (شرف، ٢٠١٢م).

٣ . ٤ . ٤ الإقامة غير المشروعة

تنتـشر مظاهـر الهجرة غـير المشروعـة في منطقـة الخليج العربي بأشـكال مختلفـة نسـبيًّا عـن تلك التي تنتـشر في أوربـا أو الولايات المتحـدة، فعمليات الضبـط الأمنـي للمنافـذ الحدوديـة أوضـح، وتهريب الأشـخاص بوسـاطة النقـل محـدود جـدًّا ما عـدا بعـض الحـالات الفرديـة التـي يمكن اكتشـافها بسرعـة، ومـع ذلـك فـإن مظاهـر الإقامـة غـير المشروعـة تظهـر مـن خلال المتسـللين عـبر الحـدود، وهـي حـالات فرديـة، لم تصـل إلى حـد الجريمـة

المنظمـة، كـما هو الحال في التجـارب الأخـرى، ويمكن أن تظهـر أيضًا نتيجة التخلـف عـن الالتحـاق بقوافل الحج والعمـرة، وغالبًا مـا يلاحظ أن شريحة كبـيرة مـن المتخلفـين المقيمـين بطريقـة غـير مشروعـة، يتسـببون في انتشـار مشـكلات اجتماعية كثيرة، وفي هذا السـياق كشـفت دراسـة علمية حديثة أن ظاهـرة التسـول في المملكة العربية السـعودية تشـهد زيادة مسـتمرة وارتفاعًا مضطـردًا خـلال السـنوات الأخـيرة، وقـد أرجعـت الدراسـة الأسـباب الأساسـية لهـا إلى تزايـد المتسـللين عـبر الحـدود، والتخلـف بعـد أداء الحـج والعمـرة، محـذرة في الوقت نفسـه من آثاره السـلبية على النواحـي الاجتماعية والاقتصاديـة والأمنيـة (مدينـة الملك عبـد العزيز، ١٤٣٠هــ، ص٩).

وأوضحـت الدراسـة تنوع جنسـيات المتسـولين وأن أغلبهم مـن الأميين ذوي الدخـول المنخفضـة، أما مناطق وجودهم فقد بينت الدراسـة التي أجراها فريـق بحثـي من وزارة الشـؤون الإسـلامية والأوقـاف والدعوة والإرشـاد أن أكثـر المتسـولين تـم القبـض عليهـم في مدينـة جـدة، تلاهـم المقبـوض عليهـم في مكـة المكرمـة، ثـم مدينـة الريـاض، وأن معظـم المقبـوض عليهـم مـن غـير السـعوديين الذين يتسـولون في الأسـواق والمسـاجد وعند الإشـارات المرورية (مدينـة الملك عبـد العزيـز، ١٤٣٠هــ، ص٩)، واتضح لدى فريـق البحث أن الأسـباب الرئيسـة للتسـول تتمحور حول العوز الشـديد، والبطالة، والظروف الأسريـة، وتعاطـف أفـراد المجتمع مع حالة المتسـول، وعدم وجـود رادع قوي يمنـع مـن التسـول، إضافـة إلى ضعـف إمكانـات حمـلات مكافحـة التسـول، وكثـرة المتخلفـين مـن العمالـة الوافـدة، ووجود عصابـات تشرف على التسـول (مدينـة الملك عبـد العزيـز، ١٤٣٠هـ، ص٩).

ويشـير محمود الكسـناوي في هذا الصدد إلى أنه مع تزايـد أعداد المقيمين بطريقـة غـير مشروعـة في المملكة العربيـة السـعودية، عامًا بعد آخـر، خاصة

بعـد موسـم الحـج وبعد شـهر رمضـان المبـارك أصبحت هـذه المشـكلة على درجـة كبـيرة مـن التعقيـد ما اسـتدعى تشـكيل لجـان كثـيرة من قبـل وزارة الحـج ووزارة الداخليـة وإمارات المناطق والجـوازات وإدارة متابعة الوافدين (إدارة الترحيـل) والشرطـة وجميع الجهـات ذات العلاقة لإيجـاد الحلول لهذه المشـكلة، خاصـة أن التقاريـر الأمنيـة أوضحـت أن هـذه المشـكلة أصبحت مـن الخطـورة حيـث إنهـا تهـدد أمـن الفـرد والمجتمـع اجتماعيًّـا واقتصاديًّـا وأمنيًّـا، والدليـل مـا تنـشره الصفحـات الأمنيـة يوميًّا مـن حقائـق مصدرها الجهـات الأمنيـة وإدارات الشرطة وهيئـة الأمر بالمعروف والنهـي عن المنكر مـن أن مخالفـي أنظمـة الإقامة والعمـل يرتكبـون جرائـم لاأخلاقية وصلت إلى حـد ترويج المخدرات والمسـكرات والجرائم الجنسـية والتهريب والسرقة والاعتـداء على الممتلـكات والأرواح (الكسـناوي، ١٤٢٩هـ، ص ٧).

وتشـير دراسـات حديثـة في منطقـة الخليـج العربي إلى انتشـار أسـواق عمـل خاصـة تعمـل في الخفاء، تسـتخدم فيهـا وسـائل المتاجرة بتأشـيرات الدخـول ورخـص العمل، بعيـدًا عن رقابـة الأجهزة الأمنيـة، ولا تضع في حسـاباتها عوامـل المهـارة والخـبرة والكفايـة للعمالـة الوافـدة، وبالتالي هي تعمـل كمعـول هـدم في جـدار تنظيم واقـع العمالـة الوافدة التي تسـعى إلى تحقيقهـا دول مجلـس التعـاون الخليجـي، وقـد تـم إعـداد تقارير كثـيرة من جهـات حكوميـة أو منظـمات دوليـة تبحث في نسـب العمالة غـير المشروعة في دول المجلـس، وقـد تبـين أن حـوالي (١٥٪) مـن القوى العاملـة الوافدة يقيمـون بصفـة غـير مشروعـة، ويشـير إلى ذلك أيضًـا ما تكشـفه الحملات عـلى الهجـرة غـير المشروعـة من وقـت لآخـر، ففي المـدة من عـام ١٩٩٦م إلى عـام ١٩٩٨م، مُنـح المخالفـون مهلـة لإعفائهـم مـن العقوبـة لإقامتهم غـير المشروعـة، وكان عددهـم في السـعودية والإمـارات وحدهمـا (٩٥٢)

ألـف مقيـم غـير قانـوني، ويتوقـع الباحثـون أن تسـتمر محـاولات تهريـب المهاجريـن والإقامـة غـير المشروعـة، عـلى الرغـم مـن القيـود التـي تـزداد شـدة؛ لأن دواعـي الانفتـاح تـزداد قـوة هـي الأخـرى، كـما أن الجريمـة المنظمـة تـزداد تنظيـمًا (إسـماعيل، ٢٠٠٩م، ص١٤).



الفصل الرابع

العوامل الذاتية والموضوعية والأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير المشروعة



٤ . العوامل الذاتية والموضوعية والأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير المشروعة

يتجلى الدور الذي تؤديه عملية الاستقطاب التي يعيشها المهاجر غير القانوني في الأضرار النفسية والاجتماعية التي تنجم عن الهجرات غير المشروعة في مراحل التنقل المختلفة والتحديات التي يجابهها خلال مسيرة انتقاله، بدءًا من اللحظات الأولى في رحلته حتى وصوله إلى الدولة التي يريد الوصول إليها، وعلى الرغم من صعوبة التحديات، وحجم الأضرار النفسية والاجتماعية الناجمة، فإن المهاجرين غير القانونيين يتقبلون هذه الأضرار، ويجدون أنفسهم معنيين بتجاوزها، ويسوغها عمليًّا وصولهم إلى الفردوس المنشود الذي استقطب مشاعرهم وأحاسيسهم وعواطفهم، وينطوي ذلك على دلالة واضحة أن عمليات الدفع الاجتماعي للشباب تشكل العامل الموضوعي المؤثر في ظاهرة الهجرة غير المشروعة، غير أنها عامة وشاملة لعدد كبير من الشباب الذين يقيمون في تلك المناطق، بينما تعد العوامل الذاتية بمثابة الطرف المتمم للعوامل الموضوعية في إنتاج الظاهرة، ذلك أن عملية الدفع غير كافية بذاتها ما لم تتفاعل مع الخصائص الذاتية للفاعلين.

وتحمل عمليات التنقل والترحال التي يخضع لها المهاجرون جوانب مختلفة من المعاناة التي تنجم عنها أضرار نفسية واجتماعية متنوعة، فالشروط النفسية والاجتماعية للسفر والانتقال من دولة إلى أخرى غالبًا ما تقترن بتحديات صعبة أقلها غياب الشعور بالاطمئنان والأمان، وحتى مع تمكن كثير منهم تجاوز مسافات طويلة بهدف الوصول، غير أن ذلك لا يقلل من احتمالات الخطر التي يمكن أن تأتي من قوات الأمن التي تتابعهم في كل مكان، وتحيلهم إلى مراكز الإيواء التي تختلف

شروطها من دولة إلى دولة بحسب أنظمتها الإدارية والتنظيمية، ويظهر ذلك جليًّا في دول العبور، وفي الدول الهدف في الوقت نفسه.

٤ . ١ الأخطار الحياتية للهجرات غير المشروعة

تأتي الأخطار التي تهدد حياة المهاجرين غير القانونيين في مقدمة أضرار الهجرات غير المشروعة، ذلك أن هذه الأخطار تودي بحياة كثيرين من الذين قرروا أن يغامروا بحياتهم مقابل وصولهم إلى الدول التي يتصورون أنها الفردوس الذي يحقق لهم أحلامهم السعيدة، بصرف النظر عما يمكن أن يترتب على هذا الوصول من نتائج يمكن أن تمس حياتهم، ودون حساب لأي ضرر يمكن أن يلحق بهم أو يلحق بأبنائهم المرافقين لهم في رحلتهم الشاقة.

وإذا كانت التفسيرات العاطفية ذات البعد الإنساني تركز على العوامل التي تدفع هؤلاء إلى المخاطرة بحياتهم من أجل البحث عن طرق أفضل للعيش، أو هربًا من واقع مأزوم، فإن هذه التفسيرات تستبعد بدرجة كبيرة أن أي أضرار تمس هؤلاء إنما هي نتاج لتفاعل خصائصهم الذاتية؛ النفسية منها والاجتماعية، مع الشروط الموضوعية التي تحيط بهم، وتحدد طبيعة التحديات التي يجدون أنفسهم أمامها، فتحليل مضمون الحالات التي شهدت خطر الموت، وكتب الله لها النجاة في هذه الرحلة أو تلك، يكشف عن الدور الفاعل للخصائص الذاتية في إنتاج المشهد في كليته، أي إنتاج الظاهرة فيما تنطوي عليه من إيجابيات أو سلبيات، إلى جانب عواملها الموضوعية، ما ينفي بصورة قطعية إمكانية القول بمتغير مستقل رئيس، وآخر تابع.

وشهدت منطقة البحر المتوسط في السنوات الأخيرة نموًّا سريعًا

لحـوادث غـرق المراكـب التـي تنقـل مهاجريـن غـير قانونيـين إلى الـدول الأوربيـة، وعـلى الرغم من أن هـذه الحوادث كانـت مثيرة للقلق طيلـة العقود الأخـيرة، غـير أنهـا أصبحـت أكثـر انتشـارًا، وأشـد خطـورة منـذ أن بـدأت مظاهـر الاضطـراب والفـوضى السياسـية في المنطقـة العربية منـذ بدايات عام ٢٠١١م، وقد شـكل تطـور الأزمات السياسـية والأمنية المتتالية التي شـهدتها المنطقـة منـذ ذلـك الحـين، والتـي اقترنـت بتدخـلات دوليـة واسـعة عامـلًا أساسـيًّا مـن عوامـل نمـو الهجـرات غـير المشروعـة عـبر البحـر المتوسـط إلى البلـدان الأوربيـة، حيث أخذ عـدد كبير من مواطنـي بعض الـدول العربية في البحـث عـن أماكـن يجـدون فيها الحـدود الدنيـا من الأمـن والأمـان، فإذ بهم يندفعـون إلى قـوارب المـوت التـي اعتقدوا أنها تنقلهـم إلى بر الأمـان، ولكنهم سرعـان مـا كانـوا يجـدون فيهـا حتفهـم، أو حتف أعـز النـاس إليهم.

وترصـد وفـاء العرفـاوي (٢٠١٥م) مجموعـة مـن الحـوادث التـي أودت بحيـاة كثيريـن بسـبب الهجـرة غـير المشروعـة غرقًـا في البحـر، فقد شـهد عـام ٢٠١٥م حتـى العشرين من إبريل منـه مقتل قرابـة ٩٠٠ مهاجر في حـوادث جنوح سـفن هجرة غـير مشروعة، بينما لقـي الآلاف حتفهم في حـوادث غـرق مثل هذه السـفن عـلى مدى السـنوات العشر السـابقة، وفق تقريـر منظمـة الهجـرة الدولية، وتـؤرخ العرفاوي لأهم هـذه الحوادث على النحو الآتي (العرفـاوي، ٢٠١٥م):

١ ـ في ٢٠ إبريـل عـام ٢٠١٥م، غـرق قـارب يحمـل قرابـة ٣٠٠ شـخص لقـوا حتفهـم جميعًـا وفـق التقاريـر الصـادرة بهذا الشـأن.

٢ ـ في ١٥ إبريـل عـام ٢٠١٥م، وصل ناجون قرب سـواحل جزيرة صقلية وأخـبروا السـلطات الإيطاليـة أن مهاجرين آخرين ألقوا بهـم في البحر، إثر شـجار نشـب بينهم على متن قـارب يقل مهاجريـن أفارقة.

٣ ـ في ١٢ إبريل عام ٢٠١٥م، لقي تسعة مهاجرين حتفهم بعد انقلاب قارب قبالة سواحل ليبيا. بعض من الناجين، البالغ عددهم ١٤٤ مهاجرًا، قالوا لعمال الإغاثة إن نحو ٤٠٠ شخص قد فُقِدوا.

٤ ـ في ٩ فبراير عام ٢٠١٥م، لقي ما لا يقل عن ٢٩ شخصًا حتفهم وفقد ٣٠٠ مهاجر، بعد أن غمرت المياه أربعة قوارب في البحر المتوسط قبالة السواحل الليبية.

وفي هذا السياق، ووفقًا لأرقام منظمة الهجرة الدولية، يصل المعدل اليومي للغرقى في أثناء محاولتهم الوصول إلى الدول الغنية خلال ١٤ عامًا، إلى ثمانية مهاجرين غير قانونيين، ويجد المرصد الأوربي لحقوق الإنسان أن أعداد المهاجرين الذين يتوجهون إلى أوربا عبر البحر المتوسط، وأعداد من يغرق منهم في البحر ارتفعت مع بدايات عام ٢٠١٥م بشكل ملحوظ مقارنة مع ما كان عليه العدد في عام ٢٠١٤م، ويرجع التقرير ذلك إلى ارتفاع حالات الهجرة التي سببتها الأوضاع غير الآمنة في المنطقة العربية من جهة، وإلى تقاعس الاتحاد الأوربي عن استقبال اللاجئين بطرق قانونية، ما جعل وصولهم إلى أوربا بطريقة آمنة ومشروعة أمرًا مستحيلاً كما جاء في التقرير (وكالة معا الإخبارية، ٢٠١٥م).

وأفاد التقرير بأن معظم المهاجرين الذين يصلون إلى إيطاليا قادمون من ليبيا عبر البحر المتوسط، حيث يساعد تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا المنظمات الإجرامية على العمل على نقل هؤلاء المهاجرين في سفن غير آمنة وفي ظروف مأساوية، وأدى عدم التعاون المشترك بين دول الاتحاد الأوربي في حمل عبء هؤلاء المهاجرين إلى تقليص إيطاليا لنطاق عمليات الإنقاذ البحري التي كانت تقوم بها، وامتناع مالطا واليونان عن نقل المهاجرين إلى موانئها، ما أدى إلى تفاقم الأخطار الحياتية في هذه

الرحـلات وفقـدان المئات من المهاجريـن (وكالة معـا الإخبارية، ٢٠١٥م).

ولفـت المركز الأوربي (الأورمتوسـطي) لحقوق الإنسـان في تقريره إلى مأسـاة الغـرق التـي حدثت في شـهر شـباط (فبرايـر) عـام ٢٠١٥م، حيث غرقـت ٤ قـوارب كانـت تقـل مهاجريـن غـير قانونيين قـرب قنـاة صقلية في البحـر الأبيـض المتوسـط، ما أدّى إلى غـرق وفقدان قرابة ٣٠٠ شـخص عـلى الأقـل، وكانـت المراكـب الأربعة قـد انطلقت يـوم ٨ شـباط (فبراير) عـام ٢٠١٥م، مـن السـواحل الليبية باتجـاه إيطاليـا، وكان على متنهـا قرابة ٣٥٠ راكبًـا، غـير أنهـا انقلبت بالقـرب من قنـاة صقلية، وغـرق معظم من كانـوا على متنهـا (الحياة بـرس، ٢٠١٥م).

ورأى المرصـد الحقوقـي الـدولي أن أحـد العوامـل الرئيسـة لارتفـاع عـدد الغرقـى خـلال عـام ٢٠١٥م هـو إيقـاف البحريـة الإيطاليـة لعملية «بحرنـا (Mare Nostrum)» واسـتبدالها بعمليـة «تريتـون» التـي تديرهـا وكالـة حمايـة الحـدود الأوربيـة «فرونتكـس»، وتركـز عـلى مراقبـة الحدود أكثـر من كونها عمليـة لإنقاذ المهاجرين غـير القانونيـين في البحر. وأوضح التقريـر أن تكلفـة عمليـة «بحرنـا» كانـت تتراوح بين سـتة ملايين وتسـعة ملاييـن يـورو شـهريًّا، يتـم دفعهـا مـن حسـاب الحكومـة الإيطاليـة، غـير أن عـدم تعـاون دول الاتحـاد الأوربي الأخـرى مـع إيطاليـا في تحمـل هـذه التكاليـف دفعَهـا إلى إيقافهـا، وهـو مـا اعتـبره التقريـر «أمراً مشـينًا في حق دول الاتحـاد الأوربي»، وأشـار إلى أن هـدف عمليـة «تريتـون»، هـو مراقبة الحـدود ومكافحـة الاتجار بالبـشر، ولهذا تحـدّدت مهمتها في نطـاق لا يزيد عـلى ٣٠ ميـلاً بحريًّا قبالة السـواحل الإيطاليـة، بينما كانت عمليـة «بحرنا» تصـل إلى مـدى قريـب مـن السـواحل الليبية (الحيـاة بـرس، ٢٠١٥م).

وفي هـذا السـياق، أعلنـت «المنظمـة العالمية للهجـرة» أن أكثـر من ثلاثة

آلاف مهاجر غير قانوني لقوا حتفهم في البحر المتوسط منذ مطلع كانون الثاني (يناير) من عام ٢٠١٤م إلى الشهر التاسع منه، وقد سجّلت المنظمة منذ مطلع عام ٢٠١٤م وفاة ٤٠٧٧ مهاجرًا غير قانوني في العالم، بينهم ٣٠٧٢ في المتوسط، كذلك فقد لقي نحو ٢٢ ألف مهاجر حتفهم لدى عبورهم البحر المتوسط منذ عام ٢٠٠٠م، ولقي ١٥٠٠ مهاجر حتفهم في أثناء ذروة حركة عبور البحر، إبّان حركة الاحتجاجات ومظاهر الاضطراب في المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١م، وتظهر أرقام المنظمة أن أغلب المهاجرين الذين قضوا على أبواب أوربا غرقًا أو اختناقًا أو جوعًا أو بردًا كانوا من شمال إفريقيا والشرق الأوسط (صحيفة الحياة، ٢٠١٤م).

وفي الإجمال، قتل نحو أربعين ألف مهاجر غير شرعي في العالم منذ عام ٢٠٠٠م، في أثناء محاولتهم العبور إلى أوربا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو أستراليا أو غيرها. وأفادت المنظمة بأن «الزيادة في أعداد الوفيات (عام ٢٠١٤م) يمكن تفسيرها بارتفاع عدد الذين قضوا في البحر المتوسط»، مضيفةً أن «هذا يعكس على الأرجح الزيادة الهائلة في أعداد المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى أوربا»، وضبطت الشرطة الإيطالية أكثر من ١١٢ ألف مهاجر غير قانوني خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٤م، أي ما يزيد ثلاثة أضعاف على مجمل من تم ضبطهم عام ٢٠١٣م، والعدد الأكبر من الواصلين إلى إيطاليا حاليًّا هم من السوريين الذين يأتون نتيجة مظاهر الاضطراب والمشكلات السياسية في سورية، ومن ثم الإريتريون الذين يعانون من معاملة السلطات لهم (صحيفة الحياة، ٢٠١٤م).

٤ . ٢ الأبعاد الذاتية والموضوعية في تحليل حوادث الغرق

يكشف تحليل مضمون حوادث الغرق، التي تؤدي إلى الموت بسبب الهجرات غير المشروعة، عن تكامل الدور الذي تؤديه كل من العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية في إنتاج الظاهرة، ما ينفي إمكانية القول إن الشروط الاقتصادية والاجتماعية تشكل العامل المستقل في تكوين الظاهرة، وأن الخصائص الذاتية تعد بمثابة المتغير التابع، فيدل تحليل مضمون الحوادث المؤسفة التي جرت على أهمية الدور الذي تؤديه الشروط الاقتصادية والاجتماعية في دفع الأفراد إلى خيارات متنوعة لتحسين أوضاعهم، في الوقت الذي يكشف فيه تحليل المضمون المشار إليه أيضًا عن الدور الذي تؤديه الخصائص الذاتية للفاعلين في اختياراتهم الدقيقة، بصرف النظر عن مشروعية هذه الخيارات.

٤ . ٢ . ١ حادثة ١١ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٣م

تعد حادثة ١١ تشرين أول عام ٢٠١٣م، واحدة من الحوادث الأليمة في تاريخ الهجرات غير المشروعة، فقد انطلقت السفينة التي كان على متنها قرابة (٤٥٠) شخصًا من المهاجرين غير القانونيين، من منطقة زوارة قرب مدينة طرابلس الليبية متجهة إلى إيطاليا، ومع اقترابها من شواطئ مالطة بنحو (٨٠) ميلًا، انطلقت صرخات الاستغاثة من السفينة التي كان أغلب ركابها من الأطفال والنساء، غير أن سفن الإنقاذ جاءت في وقت متأخر نسبيًّا، ولكنها تمكنت من إنقاذ نحو (٢١٢) شخصًا، وانتشال (٢٦) جثة، بينما قُدِّر عدد المفقودين بنحو (٢٠٠) شخص بحسب أغلب الشهادات، وتفيد التحقيقات اللاحقة أن السبب الرئيس لغرق السفينة إنما هو إطلاق عيارات نارية عليها من قارب مطاطي ليبي، بالإضافة إلى تأخر عمليات

الإنقاذ وتقاذف المسؤوليات بين الخفر المالطي والخفر الإيطالي (مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، ٢٠١٤م، ص١٤).

ويروي (عماد) تفاصيل الرحلة التي أودت بحياة أكثر من (٢٠٠) شخص، وفي ذلك يقول: انطلق المركب قرابة العاشرة مساءً، وبعد مضي ثلاث ساعات أو أربع، لحق بالسفينة قارب يتبع قوة مسلحة ليبية، وراح أصحابه يطالبون ربان السفينة بالرجوع، ولما لم يستطيعوا ثني السفينة عن العودة، أخذوا يطلقون النار في الهواء من أجل إجبار السفينة على العودة، وهم يتقدمون على السفينة بقاربهم تارة ويتأخرون عنها تارة أخرى، ويحاولون في كل مرة رمي حبل معدني خاص لإعطاب عمل محرك السفينة، ومع إصرار ركاب السفينة على المضي تقدمت مجموعة من الشباب في السفينة، وراحوا يناشدون القوة المسلحة التي كانت على متن القارب بتركهم وشأنهم، لكن القوة المسلحة بقيت على إصرارها، ما دعا بعض النسوة في السفينة إلى التوسل إليهم من أجل التوقف عن ملاحقة السفينة، عندئذ اندفعت القوة المسلحة في القارب إلى إطلاق النار على السفينة بشكل مباشر، وأحدثوا فيها ثقوبًا متعددة، وتركوها بعد أن أصيب اثنان من ركابها، وبقيت السفينة في مسارها، لكن مياه البحر سرعان ما أخذت تتسرب من الثقوب إلى قلب السفينة، وبعد الإبحار لمدة ساعات تقريبًا تعطل المحرك وأخذ الشباب يعملون على تفريغ السفينة من المياه التي تسربت إلى داخلها للحد من الأخطار المتوقعة لها، لكن السفينة أخذت في الترنح بسبب كثرة المياه الموجودة داخلها، وعدم قدرة الشباب على تفريغها بالكامل (مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، ٢٠١٤م).

ويتابع (عماد)، وفي غضون ذلك دخلت السفينة إلى المياه الإقليمية الإيطالية، فكان أن اتصل أحد الركاب، وهو طبيب سوري من حلب،

بالصليب الأحمر الإيطالي مطالبًا إياهم بالنجدة، لكن هؤلاء أجابوا بأن الصليب الأحمر المالطي هو الأقرب إليهم، وهو الأسرع في نجدتهم، وبين هؤلاء وهؤلاء اشتدت الأمواج وعصفت بالسفينة التي انقلبت بالكامل، وبقي ركابها تحت الماء، بين غريق أدى الحادث إلى موته، وغريق يصارع الموت على أمل من ينقذه، إلى أن اقتربت منهم طائرة مروحية تحوم حولهم وألقت بالقوارب المطاطية وستر النجاة لإنقاذهم، فكتب الله الحياة من جديد لبعض ركاب السفينة، وتوفي بعضهم الآخر (مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، ٢٠١٤م، مرجع سابق).

وعلى الرغم مما تنطوي عليه الحادثة من مأساة إنسانية حقيقية، تكشف عما تحمله الحضارة المادية الحديثة من قيم نفعية بعيدة كل البعد عن قيم الإنسان، إلا أن التحليل الموضوعي لها يكشف أيضًا عن أنها ليست نتاجًا لغياب هذا البعد وحسب، بل هناك عامل ذاتي يرتبط بخصائص المهاجرين أنفسهم، فالإبحار بحد ذاته مخالف للقوانين المعمول بها في مجموعات كبيرة من الدول، والإصرار على الهجرة غير المشروعة يحمل في طياته كثيرًا من الأخطار التي باتت معروفة بين كل من يرغب في الهجرة غير المشروعة، فالمشهد المأسوي في كليته من حيث النتيجة لم يكن غائبًا عن الوعي، ولا يمكن تصوره نتاجًا لعامل مستقل، وآخر تابع، إنما هو نتاج لتفاعل الشروط الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي دفعت هؤلاء المهاجرين غير القانونيين إلى البحث عن بدائل يستطيعون من خلالها توفير حياة أفضل لهم ولأبنائهم، وهي شروط تدفع مئات الآلاف من الناس إلى البحث في هذه الخيارات، ولكن بعضهم فقط، ولاعتبارات ترتبط بما يتميزون به من خصائص نفسية واجتماعية وثقافية ومعرفية اندفعوا إلى خيارات محددة تحمل في

مضامينهـا حـب المغامرة، وركـوب الأخطار، حتـى لـو كان في ذلك مخالفة القوانـين والأنظمـة المعمـول بهـا في هـذه الدولـة أو تلك، في الوقـت الذي كان في مقدورهـم اللجـوء إلى الخيـارات الأخـرى التـي لجأ آخـرون إليها.

٤ . ٢ . ٢ حادثة ٦ أيلول (سبتمبر) عام ٢٠١٤م

تـأتي حادثـة يوم السـادس مـن أيلـول (سـبتمبر) عـام ٢٠١٤م؛ لتؤكد هـذا المنحـى في التحليـل، ففـي ذلـك اليـوم غـرق مركـب لمهاجريـن غـير قانونيـين يضـم نحو (٤٠٠) مهاجر لم ينج منهم سـوى (١٤) شـخصًا، منهم ثمانيـة فلسـطينيين، ومصري، وفتاة وطفلة سـوريتان، وفي الوقـت الذي تبدو فيـه الـشروط الحياتية (الاقتصاديـة والاجتماعية والأمنيـة) للمهاجرين فاعلًا أساسـيًّا في دفعهـم إلى الهجـرة غـير القانونيـة، غـير أن خياراتهـم لهـا جاءت نتـاج تفاعـل الـشروط الحياتيـة المشـار إليهـا مـع مـا يتصفـون به من سـمات وخصائـص تميزهـم عـن غيرهـم، بدليل لجـوء غيرهـم إلى خيـارات مختلفة.

وفي هـذا السـياق، وثقـت مجموعة العمل من أجل فلسـطينيي سـورية شـهادة (شـكري) أحـد الناجـين الـذي فقـد زوجتـه وأولاده في رحلـة السـادس مـن أيلـول عـام ٢٠١٤م، فأفاد بـأن الرحلـة انطلقت مـن مدينة الإسـكندرية في ليلـة ذلـك اليـوم، عـبر قـارب يضـم (٤٠٠) شـخص من عائـلات مختلفـة مـن عائلات أهل غـزة، وفي ظهـر اليوم التالي مـن الإبحار تعـرض القـارب لمركـب آخـر عـلى متنه سـتة رجـال، نفـذوا عمليـة صدم مبـاشر مقصـود بالقـارب الـذي يقـل المهاجريـن غـير القانونيـين، فـأدى ذلـك إلى سـقوط القـارب، وتناثـر ركابـه في البحـر، وبقـي الأمـر على هذه الحـال لخمسـة أيـام متتاليـة، ولسـوء الحـظ لم يسـتطع أحـد مـن الـركاب توجيـه نـداء اسـتغاثة، ولم يصادف المركب أي عابر سـبيل يمكـن أن يكون سـبب إنقاذهم، وبقي (شـكري) ممسـكًا بخشـبة احتمى بها لمـدة أربعة أيام

دون طعـام أو شراب، إلى أن وصلـت فـرق الإنقـاذ، وكتـب الله لـه النجـاة (مجموعـة العمل مـن أجـل فلسـطينيي سـورية، ٢٠١٤م، ص١٧).

ويفيـد ممثـل الادعاء الإيطالي في هـذا الخصوص بأن حادثـة الغرق كانت متعمـدة مـن قبل مهـربي المهاجريـن على حد قولـه؛ لاحتجـاج المهاجرين على ظـروف الرحلـة ورفضهـم الانتقال إلى قـارب آخر أكثر سـوءًا، وبذلك تحمل الجريمـة عـلى حـد تعبـيره خطـورة اسـتثنائية، بينـما وصفتهـا المنظمـة الدولية للهجـرة بأنهـا أكـبر عملية إغراق حدثـت في الأعوام السـابقة، ونظـرت إليها عـلى أنها شـكل مـن أشـكال القتل الجماعـي نفذها مجرمـون لا يحترمـون حياة البـشر (مجموعة العمـل من أجل فلسـطينيي سـورية، ٢٠١٤م، ص١٨).

وعـلى الرغـم ممـا ينطـوي عليـه المشـهد في كليتـه مـن شـعور بالأسـى والحـزن لما ترتـب عليه من نتائـج كارثية في حق مجموعات كبـيرة من الأطفال والشـباب والنسـاء وحتى الشـيوخ، غـير أن قبـول العمل مـع مجموعات هي في الأسـاس مخالفـة للقانـون، ينطـوي بحـد ذاتـه عـلى مشـاركة فعليـة فيـما يترتـب عـلى هذه المشـاركة مـن نتائـج، حتى لـو كانت تمـس الـذات، فوقوع الظلـم عـلى الضحيـة يجعلها موضـع تعاطف إنسـاني كبير معها، فـإن ذلك لا ينفـي بالـضرورة دورهـا في توفـير الـشروط المناسـبة لتنظيمات تهريـب البشر لاسـتغلالها، والعبـث بحقوقها المعنوية والماديـة، فإذا كان وقـوع الظلم عليها ينفـي عنهـا المسـؤولية الأخلاقيـة، إلا أن ذلـك لا ينفـي أهميـة الـدور الـذي تؤديـه في إنتـاج المشـهد أو الظاهرة.

وينطبـق ذلـك على جميع أشـكال الهجرة غـير المشروعة، حتـى عندما تأتي نتيجـة لظـروف اجتماعيـة وسياسـية واقتصاديـة قاهـرة، وفي هجرة السـوريين والفلسـطينيين غـير المشروعـة التـي ازدادت في الوقـت الراهـن نموذجـان يدلـلان عـلى أهميـة تفاعل الـذات مع الموضـوع في إنتـاج الظاهـرة، والأضرار

الناجمة عنها، ولا تختلف نماذج الهجرات غير المشروعة الأخرى التي يمكن ملاحظتها في البلدان الأخرى إلا بالدرجة والمقدار، وليس بالطبيعة والكيفية، وهو ما يستبعده التقرير في معالجته لهجرة الفلسطينيين والسوريين غير المشرعة، التي يعيدها إلى الشروط الموضوعية السائدة، سواء أكان ذلك في سورية، أم في فلسطين عامة، أو في قطاع غزة بشكل خاص.

لقد كان الوضع في سورية بما يحمله من تحديات صعبة وشاقة بالنسبة إلى السوريين، وما ينطوي عليه من أبعاد سياسية واقتصادية دولية، عاملًا أساسيًّا من العوامل التي دفعت كثيرًا من أبناء الشعب السوري إلى التفكير في الهجرة والخروج من المناطق التي شهدت مشكلات أمنية كبيرة، أما التفكير في الهجرة غير المشروعة فكان خيارًا بالنسبة إلى بعضهم، بينما وجد آخرون أن خيارات الخلاص على المستوى الفردي ممكنة للغاية بالنسبة إليهم، ولكنها ليست الحل المناسب لإجمالي المشكلة على مستوى سورية، فاندفع بعضهم إلى الوقوف بجانب النظام السياسي الحاكم، وجعل مصيره مرتبطًا بمصيره من حيث استمرارية الحياة أو الموت، بينما اندفع فريق ثانٍ إلى الوقوف بوجه النظام السياسي وربط مصيره بالحرب عليه، والخروج عن سلطته.

أما استجابة الفريق الثالث فجاءت مختلفة بدرجة كبيرة، فتخلى أصحابه عن ارتباطهم بالنظام السياسي الحاكم، ولم يجدوا في المعارضة السورية ما يلبي الأهداف التي يتطلعون إليها، ما دفعهم إلى التفكير في الحلول الفردية التي يمكن أن تحقق لهم خلاصًا من المأساة التي يعيشونها، فكانت الهجرة إلى خارج الوطن الطريق الأمثل في رأيهم، ولهذا ازدادت معدلات الهجرة بأشكالها المختلفة، الطوعية منها والقسرية، والمشروعة منها وغير المشروعة، وتأتي معاناة الفلسطينيين المقيمين في سورية في هذا السياق، فالقسم الأكبر

منهـم لم يجد نفسـه معنيًّا بالـصراع، ولا بالوقوف إلى جانب النظـام، أو الوقوف إلى جانـب القـوى المعارضـة، ولهـذا ارتفعـت نسـبة المهاجريـن غـير القانونيين مـن بينهـم، وازدادت معـدلات الهجـرة غير المشروعة مـع ما يترتـب عليها من تعاظـم الأضرار النفسـية والاجتماعية المترتبـة عليها.

إن المشـكلة وفـق هـذا التصـور ليسـت في الـشروط الموضوعيـة التـي دفعـت الأفـراد إلى الهجرات غير المشروعة فحسـب؛ لأن هنـاك من الأفراد مـن دفعتهم الشروط نفسـها إلى أن يكونوا أكثر ارتباطًا بمؤسسـات الدولة، وهنـاك مـن الأفـراد مـن دفعتهم الـشروط نفسـها أيضًـا إلى أن يكـون على عـداء معهـا، وبالتـالي فالـشروط الموضوعية لا يمكـن أن تكـون عاملاً من العوامـل مـا لم يتضافر معهـا العامل الذاتي، كـما أن الأفراد الذيـن وقفوا إلى جانـب المعارضـة السياسـية وانضموا إلى التنظيـمات العسـكرية في مواجهة النظـام لم يكونـوا قادريـن عـلى فعل ذلـك لولا الـشرط الموضوعـي القائم، وكـذا الحال بالنسـبة إلى من وقفـوا يحاربون إلى جانب النظـام، وفي الحالات المختلفـة لا يمكـن لأي من العوامـل الذاتية أو الموضوعيـة أن ينفرد بالتأثير في توجيـه السـلوك دون تفاعلـه مـع العامل الآخر.

ولا يختلف الأمر بالنسـبة إلى الفلسطينيين الذين يعيشون ظروفًا اجتماعية واقتصادية قاهرة بسـبب ممارسـات الاحتلال بحق الشـعب الفلسـطيني، غير أن أثـر الحصـار المفروض عـلى قطاع غـزة منذ سـنوات، وتداعيـات العدوان المسـتمر لجيـش الاحتـلال عليـه، يعـد واحـدًا مـن التحديـات المفروضة على أبنائـه، وهـو عامـل أسـاسي مـن العوامـل التـي دفعـت كثـيرًا مـن أبنائـه إلى التفكـير في الهجـرة، والبحـث عـن أماكـن أكثـر أمنًا، غـير أن قلـة منهم فقط أخـذت بالتفكـير في الهجـرة غير المشروعـة لاعتبـارات ترتبط بـما يتصفون به مـن سـمات وخصائـص أنتجت نـماذج مثاليـة للحياة التـي يتطلعـون إليها.

وتتمثـل هـذه النـماذج المثاليـة للحيـاة الاجتماعيـة في وعيهـم، بالاندمـاج في المجتمـع الغـربي والالتحـاق بـه، نظـرًا لمـا يوفـره من عوامـل اسـتقرار نفسي واجتماعـي واقتصـادي، ولمـا يوفـره مـن فـرص العمـل، وارتفـاع مسـتويات الأجـر، وتحسـن مسـتويات المعيشـة، وجاءت هـذه النـماذج من خـلال البيئات الاجتماعيـة التـي نشـأوا فيهـا، وخبراتهـم السياسـية التـي عاشـوها، ومناهـل تعليمهـم التـي تلقوهـا، ومـن خـلال أنـماط التواصـل التـي كانـوا يقيمونهـا مـع غيرهـم، فقـد أسـهم كل ذلـك في تكويـن هـذه النـماذج في وعيهـم، وظهـر تأثيرهـا في شـخصياتهم حتـى أصبحـت المنـارة التي يهتـدون بها، والمعيـار الذي يحتكمـون إليه في تصوراتهم للمسـتقبل الـذي يتطلعون إليه، وهـي التي دفعتهم إلى ركـوب قـوارب المـوت لتحقيقهـا، مـع مـا يترتـب عـلى ذلـك مـن أخطار.

وإلى جانـب ذلـك، ظهـر فريـق آخر مـن أبنـاء الشـعب الفلسـطيني الذي يعـاني المعانـاة نفسـها، ويشـكون مـن التحديـات ذاتها، غـير أن الخيـارات التي وجدهـا أبنـاء هـذا الفريـق كانـت مختلفـة تمامًـا عـن الخيـارات التـي وجدهـا الفريـق الأول، وبـصرف النظـر عـن الموازنـة المنطقيـة بـين هـذه الخيـارات أو تلـك، فـإن أبنـاء هـذه المجموعـة وجـدوا أن الخيـارات الأفضـل للتعامـل مـع المعانـاة التي يعيشـها الفلسـطينيون منـذ قيام دولـة الاحتلال عـام ١٩٤٨م، إنما هـي في مقاومـة الاحتـلال الإسرائيـلي الـذي يعد مصـدر الخطـر بالنسـبة إليهم وإلى أبنائهـم مسـتقبلًا، وأن الحلـول الفردية مـن خلال الهجرات غـير المشروعة يمكـن أن تسـاعد مـن هاجـروا وحسـب، ولكنهـا تعمـق المأسـاة التي يعيشـها الشـعب الفلسـطيني وتزداد يومًـا بعد آخر، كما أن المسـتقبل يحمل جميع أشـكال الخطـورة عـلى الأجيـال القادمـة طالمـا أن مظاهـر الهروب من المشـكلة تـزداد.

كـما تـدل التجربـة الفلسـطينية عـلى وجـود فريـق ثالـث وجـد أبناؤه أن تحقيـق الأمـن والاسـتقرار وبنـاء المجتمـع بالنسـبة إلى الفلسـطينيين،

إنـما هـي في توفـير شروط التعايـش السـلمي مـع الاحتـلال، طالمـا أن هذا الاحتـلال يفـرض نفسـه بقـوة لا يمكـن لأي فريـق فلسـطيني مجابهتهـا، وطالمـا أن المجتمـع الـدولي برمتـه يقف موقفًا واحـدًا داعـمًا للاحتلال، ولا يعـترف بحقـوق الشـعب الفلسـطيني بوجه من الوجـوه، فـإن التعايش مع الاحتـلال يصبـح أقل ضررًا مـن مجابهته، وأقـل ضررًا من الهـروب منه، ما يدفـع هـؤلاء إلى اتخـاذ مواقـف مختلفـة عن سـابقيهم.

ويـدل ذلـك مرة أخرى عـلى أن المشـكلات المجتمعية المختلفـة والتحديات التـي تجابـه أفـراد المجتمـع لا تـؤدي بالـضرورة إلى دفعهـم إلى الهجـرة غـير المشروعـة، وركوبهـم قـوارب المـوت، إلا بالنسـبة إلى مـن لمـع بريـق الأمـل في نظرهـم بالاندمـاج في المجتمـع الغـربي، عـلى الرغـم مـن أن معاناة الفلسـطينيين منـذ بدايات القـرن العشريـن لم تنفصل يومًا عن السياسـات التـي اتخذتها الدول الغربيـة نفسـها مـن الشـعب الفلسـطيني والتجاهـل المطلـق لحقوقـه التاريخيـة، والدعـم اللامحـدود لدولة الاحتـلال التي لم يكن لها أن تسـتقر لولا هـذا الدعم.

٤ .٣ الأبعاد الذاتية والموضوعية في تحليل السير الذاتية للضحايا

تظهـر أهمية التفاعـل بين الـشروط الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشـها ضحايـا الهجـرات غـير المشروعـة، مـع خياراتهـم الذاتيـة في تكويـن الظاهرة نفسـها، ذلـك أن الـشروط الموضوعيـة التي يعيشـها هـؤلاء إنما تدفـع أعدادًا كبـيرة من النـاس إلى اتخـاذ قراراتهم بتغيـير طرق حياتهـم أو أماكـن إقامتهم، وغـير ذلك مـن الاعتبـارات، غـير أن الخصائص الذاتيـة للفاعلـين، وبحكم سـيطرة نـماذج عقليـة وفكريـة توجـه مشـاعرهم وأحاسيسـهم، تدفعهـم إلى خيـارات دون غيرها، مـا يجعل الظاهرة أو المشـهد الناتج عـن عملية التفاعل المشـار إليهـا، إنما هـي نتاج كلي لذلـك التفاعل كـما يبدو من الحـالات التالية:

٤ . ٣ . ١ حالة أيمن

أيمـن طبيب فقـد زوجتـه وابنته إثر غـرق السـفينة التي كانـت تقلهم إلى مالطـة يـوم ١١/ ١٠/ ٢٠١٣م، مـن مدينـة زوارة، وقـد راح ضحيـة هـذا الحـادث أكثر من ٣٥٠ شـخصًا في مأسـاة إنسـانية أطلق عليها مأسـاة "لامبيـدوزا"، وكان واحـدًا مـن قلـة قليلـة كتـب الله لهـم البقـاء بعـد هذه الرحلـة، ويـشرح أيمـن الحالة النفسـية والمعنوية التي يعيشـها بعـد الأزمة، خاصـة كلـما أخـذ يتذكـر كيـف كان يبنـي مشروعـات مسـتقبله بالحـوار مـع زوجتـه التـي ماتـت غرقًـا في البحـر، وقد أمـضى وقتًـا طويـلاً في تتبع مواقـع التواصـل الاجتماعي لعلـه يجد أثـرًا لزوجته التي يأمـل أن تكون قد نجـت، وتبحـث عنـه أيضًـا في مواقـع التواصـل تلك، كـما اتفقـا على ذلك عندمـا توقعا فراقهما قبل سـفرهما في قـوارب الموت، وكان أيمـن من الذين وجـدوا في الخـروج من سـورية وسـيلة للخلاص مـن المعاناة القاسـية التي تعيشـها البـلاد، ولم يخطـر ببالـه أن القـدر يلاحقـه وزوجته وابنتـه في مكان آخـر، في الوقـت الـذي كان يتوقـع فيـه أن يكـون ذلـك المكان هـو المـلاذ الآمـن الـذي يشـعرون فيـه بالاطمئنـان، فسـافروا إلى ليبيـا ومنهـا انطلقوا إلى إيطاليـا عـبر قـارب الموت الـذي أودى بحيـاة زوجته وابنتـه، فنجى هو بعـد أن فقـد أغلى مـا يملكـه في حياته (مفوضيـة اللاجئـين، ٢٠١٤م).

وعـلى الرغم مـن الـدور الواضـح للـشروط الموضوعية الصعبـة التي دفعـت الرجـل وأسرته إلى مغـادرة سـورية، والانتقال منهـا إلى ليبيا، ومنها إلى إيطاليـا، غير أن عمليات الاختيار لم تكن نتيجة هذه الظروف وحسـب؛ لأن آلاف الأسر الأخـرى تعيـش المشـكلة نفسـها في سـورية، ولكن كانت لهـا خيـارات أخـرى، كاللجـوء إلى مناطق أخـرى أكثـر أمنًا داخل سـورية نفسـها، أو في البلـدان المجـاورة، أو حتـى البقـاء في ليبيـا نفسـها، مـا يـدل

على أن بعدًا ذاتيًّا دفع صاحب القرار إلى ما انتهى إليه من القدوم على المغامرة التي باتت نتائجها معروفة بدرجة كبيرة، وإن كانت هذه النتائج تنطوي على احتمالات كثيرة، ولكن المغامرة فيها كانت واضحة، ولم تكن مجرد توقعات بعيدة الاحتمال، وحتى مع مصداقية هذا التصور، فإن غياب المعرفة بحد ذاته يعد عاملًا من العوامل الذاتية أيضًا التي تدفع صاحبها إلى اتخاذ القرارات غير السليمة في كثير من الأحيان.

٤ . ٣ . ٢ حالة «أبي فهد»

أبو فهد واحد من السوريين الذين دفعتهم الأزمة في ظل الأوضاع الأمنية والسياسية التي تشهدها سورية إلى الخروج منها باختيارهم إلى جمهورية مصر العربية حتى يضمنوا مستويات أفضل من الأمن لحياتهم وحياة أبنائهم، وعلى الرغم من قساوة الظروف التي مروا بها، فإن تحليل مضمون قصته يكشف أن بعدًا ذاتيًّا يسهم في إنتاج المأساة التي عاشها مع عدد آخر من السوريين والعرب الآخرين من جراء إقدامهم على ركوب قوارب الموت؛ بحثًا عن الحلم المنشود.

يروي أبو فهد من غرفته في الفندق الذي ينزل فيه بالقرب من مدينة دمياط المصرية، كيف أن القدر أنقذ أسرته من الموت غرقًا قبل أسبوعين، ولكنه مع ذلك يؤكد إصراره على تكرار المحاولة للذهاب إلى أوربا مرة أخرى، لقد كان من المفترض، كما يروي أن يخرج مع أسرته على ظهر مركب أبحر ليلة السادس من أيلول (سبتمبر) من عام ٢٠١٤م، من شاطئ في ضواحي دمياط المطلة على البحر المتوسط، التي تبعد قرابة ٣٠٠ كلم عن القاهرة شمالاً، لكنه تأخر بضع دقائق فقط عن الوصول إليها، فكان في استقباله الجيش المصري الذي ألقى القبض عليه، وأحاله إلى الجهات المختصة للتحقيق معه (مجلة العرب، ٢٠١٤م).

قبيل تلك الرحلة، اجتمع أبو فهد مع زوجته وأبنائه، وأخذ يشرح لهم الأخطار المترتبة على الرحلة، ولكنه أفاد أيضًا بأن صعوبة الحياة وقساوة الظروف تدفعه إلى الإصرار على قراره بالسفر عبر قوارب الموت، على الرغم من قوله «صارحت زوجتي أن الرحلة خطرة وأنني لست واثقًا من أننا سنصل مع جميع أبنائنا أحياء إلى الشاطئ المقابل»، ويؤكد أبو فهد مع عدد من الراغبين في الهجرة غير المشروعة تحدثت إليهم وكالة فرانس برس، أنهم يفضلون الهجرة بهذه الطريقة على الرغم من الأخطار المحيطة بها؛ نظرًا للفقر الشديد الذي باتوا يعانون منه ولرغبتهم في توفير مستقبل أفضل لأبنائهم، ويقول أبو فهد: «حياتي أصبحت شاقة وبات من الصعب الاستمرار في الإقامة كمهاجر غير شرعي في مصر»، مضيفًا أن كل ما تملكه أسرته الآن هو الملابس التي يرتدونها، وأوضح أن جواز سفره انتهى منذ عدة أعوام، وكان يعيش في القاهرة على الاقتراض من الأقارب والأصدقاء قبل أن ينتقل إلى دمياط؛ سعيًا إلى المغادرة إلى أوربا، واتصل أبو فهد بالمهربين في القاهرة ودفع لهم المبلغ المتفق عليه بعد أن باع أثاث منزله (مجلة العرب، ٢٠١٤م).

وحول ليلة القبض عليه، قال: «في البداية صعدنا إلى حافلة مع ٨٠ شخصًا، وكان في حوزة المهربين مسدسات وأسلحة بيضاء ولم يكفوا عن الصراخ»، وتابع: «بعد ذلك نزلنا على شاطئ ورأينا مركبًا يعطي إشارات ضوئية بالليزر، حاولنا الوصول إلى المركب ولكننا تأخرنا؛ لأن زوجتي كانت تعرج وفجأة ظهر أفراد الجيش وبدأوا في الصراخ وإطلاق النار في الهواء»، ففر المهربون لكن الجيش سلم أبا فهد وزوجته وأبناءه وعشرات آخرين إلى الشرطة التي أطلقت سراحهم لاحقًا (مجلة العرب، ٢٠١٤م).

وبعد أربعة أيام تم إغراق السفينة المتهالكة من قبل منظمي الرحلة

غير الشرعية أنفسهم أمام مالطا بعد أن رفض المهاجرون الانتقال إلى مركب آخر أصغر، الأمر الذي أدى إلى مقتل قرابة ٥٠٠ مهاجر فيما وصف بأنه «قتل جماعي»، وعلى الرغم من ذلك، فإن الأمر لم يكن مثيرًا للقلق بالنسبة إلى أبي فهد، ولم يردعه ما آل إليه المركب من غرق وسقوط هذه الضحايا، وفي ذلك يقول: «سأحاول مرة بعد مرة»، وهو الرجل البالغ من العمر ٥١ عامًا، وطلب عدم التعريف به لأسباب أمنية على حد تعبيره، وبالفعل راح الرجل ودفع مبلغ ثلاثة آلاف دولار للمهربين مرة أخرى حتى يضمن انتقاله وزوجته إلى إيطاليا، مع العلم أن إقامتهم في مصر كانت غير مشروعة.

وتدل مضامين الرواية التي يقدمها أبو فهد على أن الظروف القاسية التي عاشها، والتحديات الصعبة التي أحاطت به دفعته إلى اتخاذ القرار بالهجرة غير المشروعة مع إدراكه للأخطار الكبيرة التي تهدد حياته أو حياة أفراد أسرته، كما يتوقع هو نفسه ذلك، ولكن أبا فهد لم يشر إلى أن مئات الآلاف من الذين يعانون صعوبات العيش ومشكلات الحياة كانت لهم خيارات أخرى، لقد كان بريق الأمل في السفر إلى أوربا شديد الجاذبية بالنسبة إليه، وبالنسبة إلى عدد كبير من المهاجرين غير القانونيين غيره، وقد استقطب هذا البريق مشاعرهم وأحاسيسهم وعواطفهم وأنماط تفكيرهم حتى أصبحوا غير قادرين على رؤية الحلول لأزماتهم إلا من خلال الاندماج في الحياة الأوربية، أما البحث عن الطرق المشروعة فبات مغيبًا عنهم بقوة عملية الاستقطاب التي عاشوا فيها وخضعوا لشروطها.

٤ . ٤ الأضرار النفسية والاجتماعية لتجمعات الهجرات غير المشروعة

في منطقة بليونش الواقعة على بعد ١٢ كيلومترًا من مدينة القصر الصغير المغربية، تدل مظاهر الحياة الاجتماعية على حجم مشكلة الهجرة غير المشروعة، وما يترتب عليها من أضرار نفسية واجتماعية بالنسبة إلى المهاجرين غير القانونيين، فلم يعد اسم بليونش أو «غوروغو» مرتبطًا بالمغرب بقدر ما بات مرتبطًا بالقارة الإفريقية بأكملها، ولم يعد المغاربة وحدهم الذين يحلمون بأوربا ويضحون بحياتهم في سبيل الوصول إليها، بل يشاركهم في ذلك العشرات من الإفريقيين القادمين من أعماق القارة الإفريقية التي مزقتها الحروب والصراعات الإثنية والمجاعات لعقود طويلة، يقطعون آلاف الكيلومترات ويتنقلون عبر شاحنات وسيارات مختلفة، أو سيرًا على الأقدام من أجل الوصول إلى «العيون» أو «الرباط» أو «طنجة»، تلك المدن المغربية التي أصبحت تعني شيئًا واحدًا بالنسبة إلى المهاجر الإفريقي: إنها المحطة الأخيرة التي يمكنه أن يستريح بها بعد شهور طويلة قطع خلالها آلاف الكيلومترات وسط صحراء شمال إفريقيا الجرداء وشمسها الملتهبة حيث فقد كثيرًا من أصدقائه في الطريق وصافح الموت أكثر من مرة، مسترشدًا ببوصلة الطبيعة وحاملاً معه ذكريات مؤلمة عن قارة تدعى إفريقيا (درويش، ٢٠٠٥م).

وسرعان ما تمكن هؤلاء، وعندما أدركوا أن مكوثهم المرحلي يمكن أن يكون طويلًا، من تنظيم أمور حياتهم فأنشأوا «دولتهم» الصغيرة في الأحراش المغربية، ولحل مشاكلهم الداخلية وصراعاتهم الإثنية التي رافقتهم، أنشأوا مجلسًا للحكماء يضم ممثلين عن كل عشيرة، يجتمع كلما اقتضت الضرورة ذلك

مـن أجـل الفصـل في جملـة مـن الأمـور وتحديـد المسـؤوليات، وأحيانًـا إصـدار الأحـكام في حـق المخالفـين لقانـون العشـيرة، والتـي تكـون في غالـب الأحيـان إرسـال المهاجـر الـسري إلى أعـماق الغابـة؛ ليحتطـب مـدة يومـين أو ثلاثـة أيـام أو تكليفـه بالحراسـة لمـدة طويلـة، كـما يعين مجلـس الحكـماء طبيبًا للعشـيرة مكلفًا بـالإشراف عـلى أحـوال المـرضى مـن المهاجريـن السريـين، ويصـف لهـم بعـض الوصفـات التقليديـة التـي تعلمهـا في بلـده، كـما أنـه يلجـأ أحيانًـا إلى بـتر بعـض الأعضـاء التـي يصيبهـا التعفن ويسـتعصي علاجهـا (دريـوش، ٢٠٠٥م).

وينطـوي تكوين هـذه الجماعات بما تحملـه من أبعـاد تنظيمية للحقوق والواجبـات المترتبـة على المهاجريـن في مواطن إقامتهـم المؤقتة على دلالات اجتماعيـة كثـيرة، منهـا انعدام قـدرة الفـرد على الحيـاة منعزلاً عـن الجماعة، التـي تصبـح بالنسـبة إليـه مركـز اسـتقطاب رئيـس يسـتمد منهـا حاجاتـه الأساسـية والمعنويـة، ويقـدم لها قـدرًا كبـيرًا من ولائـه وانتمائـه، في الوقت الـذي تظهـر فيـه أيضًـا حاجـة الجماعـة إلى كل فـرد مـن أفرادهـا، وعـدم قدرتهـا عـلى تلبيـة أي منهـا دون الاسـتعانة بهـم جميعًـا، وتنطبـق عـلى هذه الجماعـات الـشروط الموضوعيـة والذاتيـة لعمليـة الاسـتقطاب التـي تفسر حاجـة الجماعـة إلى جميـع مكوناتهـا من جهـة، وحاجـة كل فرد مـن أفرادها إليهـا؛ لتحقيـق الحـدود الدنيـا مـن الحاجـات التـي يتطلـع إليها مـن جهة أخـرى، وفي الوقـت الـذي تعمل فيـه الجماعة لتنظيـم الحقـوق والواجبات بـين مكوناتهـا في محاولـة منها لجذبهم، ودمجهـم في بوتقتها، فـإن كل فرد من أفرادهـا يحـاول الحصول عـلى أكبر قدر ممكن مـن حاجاته الماديـة والمعنوية، بأقـل قـدر ممكـن مـن الالتزامات التـي يقدمهـا للجماعة.

وعلى الرغم من التنوع الاجتماعي والإثني والثقافي واللغوي بين مكونات الجماعة فإن كل فرد فيها يجد نفسه معنيًّا بوحدتها وتكاملها، ويجد الحاجة ماسة؛ لتبقى هذه الجماعة قادرة على تلبية حاجاته وحاجات الأفراد الآخرين، وعلى قدر ما تأتي هذه المشاعر متوافقة مع بعضها بين مكونات الجماعة وأفرادها على قدر ما تأتي وحدتها وقدرتها على تلبية حاجات أعضائها.

غير أن هذه الصورة النموذجية لا تستقيم في الجماعات التي يشكلها المهاجرون غير القانونيين، خاصة مع ظهور قوى اجتماعية متباينة في الجماعة الواحدة، إذ تصبح كل واحدة من هذه القوى مركز استقطاب فرعي يحاول أن يجذب إليه أكبر قدر ممكن من الأفراد الذين يؤلفون الجماعة بكليتها، فتظهر معالم الانقسام بين مكونات الجماعة وتنتشر فيها عمليات الصراع التي تحول دون وحدة الجماعة وتماسكها، ما يجعل حاجات الأفراد مهددة بالخطر، وسرعان ما يجد كل فرد من المهاجرين غير القانونيين نفسه معنيًّا بالسعي لتحقيق حاجاته المختلفة من خلال الانتماء للقوة الاجتماعية التي يعتقد أنها الأقدر على تلبية حاجاته وحاجات غيره من الأفراد.

ويولد الشعور بالانتماء لهذه القوة الاجتماعية أو تلك القدرة على تحمل الأعباء المترتبة على هذا الانتماء، كما يشكل مسوغًا عمليًّا ومبدئيًّا للأضرار التي تلحق بالمهاجر من جراء عملية الانتماء تلك، حتى تصبح هذه المعاناة، وهذه الأضرار مقبولة اجتماعيًّا بالنسبة إليه، وبالنسبة إلى غيره من الأفراد الذين يجدون في هذه القوة ضالتهم المنشودة.

ومـن الملاحـظ أن القـوى الاجتماعيـة ذات التأثـير الكبـير في تكويـن هـذه الجماعـات، والجماعـات الفرعيـة التي تنشـأ فيهـا، إنما هي قـوى ذات مصالح مرتبطة بالشـبكات المسـتفيدة بعمليات الاتجـار بالبشر، فقد يختلف المهربـون مـع بعضهـم في توزيـع الغنائـم أو الأربـاح مـا يجعلهم يشـكلون جماعـات فرعيـة متصارعـة، فيجـد المهاجـرون غـير القانونيـين أنفسـهم منقسـمين بـين قـوى متصارعـة تعمـل لمصالحهـا دون أن تـولي بالاعتبـار مصالـح المهاجريـن غـير القانونيين أنفسـهم، وقد يـؤدي هذا الانقسـام إلى مزيـد مـن الأضرار النفسـية والاجتماعية التـي تلحق بالمهاجرين، وتشـكل واحـدة مـن المعوقـات التي تقلـق راحتهـم وتشـغل بالهم.

كما تشـكل مراكز الإيـواء محطات أساسـية في مراحل حيـاة المهاجرين غير القانونيـين الذين لم تسـعفهم ظروف رحلتهم في الوصول مبـاشرة إلى أهدافهم، ففـي معظـم الـدول المطلة عـلى البحر المتوسـط تقـام مراكـز إيـواء للمهاجرين الذيـن يتـم القبـض عليهـم مـن قبـل الجهـات المختصـة، حيـث يتـم التحقيق معهـم، والتعـرف عـلى أوضاعهـم النفسـية والاجتماعيـة، وغالبًـا مـا تقـترن إقامتهـم في هـذه المراكـز بمعاناة كبـيرة يعيشـونها تتمثل في صعوبـة الإجراءات التـي تتخذهـا الـدول في حقهم تـارة، وفي نقص الخدمـات التي يحتاجـون إليها تـارة أخـرى، وتنتقـد منظمات حقـوق الإنسـان، ومنظـمات حقـوق المهاجرين كثـيرًا عمـل هـذه المراكـز، وخاصة فيـما يتعلق منهـا بحقوق الإنسـان.

ففـي إيطاليـا، تعـد ظاهـرة اختفـاء المهاجريـن غـير القانونيـين القـصر، الذيـن لم يجـاوزوا السـن القانونيـة واحـدة مـن الأضرار الكـبرى التـي يعاني منهـا المهاجـرون غـير القانونيـين في مراكـز الإيـواء، وفي هذا الصدد يكشـف وزيـر الداخليـة الإيطـالي عـن اختفاء أكثـر من ٣٧٠٠ مـن الفتيـان والفتيات

القصر غير المصحوبين بذويهم من مراكز استقبال المهاجرين غير القانونيين، ويشير الوزير، في هذا السياق، إلى أن مصدر هذه البيانات هو وزارة العمل الإيطالية نفسها، وتم جمع هذه البيانات حتى الحادي والثلاثين من ديسمبر عام ٢٠١٤م، مشيرًا أيضًا إلى أنه في صقلية وحدها اختفى من مراكز استقبال المهاجرين ١٨٨٢ مهاجرًا غير قانوني من القصر غير المصحوبين بذويهم، وأوضح وزير الداخلية الإيطالي أن معظم هؤلاء الفتيان تتراوح أعمارهم بين (١٦ ـ ١٨) عامًا، ومعظمهم من المصريين، موضحًا أنه غالبًا ما يحمل هؤلاء رقم هاتف قريب أو صديق للوصول إليه، وأنهم يسعون إلى مستقبل أفضل، وفي المحصلة فمن يختفي منهم ينتهي به الأمر في قنوات الاستغلال (صحيفة القدس، ٢٠١٥م).

وكثيرًا ما يعاني المهاجرون غير القانونيين من سوء المعاملة التي تمارسها بحقهم المؤسسات الأمنية والشرطية المعنية بضبط الحدود، وتؤكد ذلك تقارير منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية الأخرى، فقد عبرت المفوضية الأوربية عن قلقها من سوء المعاملة التي يتلقاها المهاجرون غير القانونيين الذين يحاولون التسلل إلى مليلة وسبتة من قبل السلطات الإسبانية، ووجهت المفوضية الأوربية رسالة بهذا الخصوص إلى الحكومة الإسبانية تطالبها بتوضيحات تتعلق بسوء المعاملة المشار إليه وتداعياته على المهاجرين المتضررين من ذلك (الصمدي، ٢٠١٤م).

وفي بريطانيا، حيث تتابع السلطات الحكومية وضع المهاجرين غير القانونيين، وتعمل على ترحيلهم فور المعرفة بهم، الأمر الذي يدفع عددًا كبيرًا منهم إلى التخفي عن أي جهات رسمية، وعدم الاحتكاك بأي طريقة يمكن أن تؤدي بهم إلى الجهات الرسمية، وما أن تجابههم

مشكلة صحية بسيطة أو معقدة، حتى يجد المهاجر غير القانوني نفسه بين خيارين كلاهما صعب، تحمل أعباء المرض بصمت مع قبول ما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج وأضرار تمس حياته، أو القيام بزيارة المراكز الصحية التي تؤدي بالضرورة إلى الكشف عن شخصيته، مع احتمال إجباره على العودة إلى موطنه الأصلي، وتصعب هذه العودة مع ضعف النجاحات التي يمكن أن يكون قد حققها المهاجر غير القانوني في أثناء وجوده في بريطانيا، وقد دلت دراسات مركز أبحاث (ديموس) البريطاني على أن حوالي (٩٠٪) من المهاجرين غير القانونيين لا يستفيدون من الخدمات العامة التي تقدمها المؤسسات الحكومية، كما أن حوالي (١٠٠) ألف مهاجر يخافون القيام بذلك لما يترتب على إظهار شخصياتهم الحقيقية من احتمالات إعادتهم إلى مواطنهم الأصلية بعد أن قطعوا مسافات كبيرة، وركبوا من أجل قدومهم قوارب الموت التي كانت تهدد حياتهم (سكاي نيوز العربية، ٢٠١٤م).

ريتشارد، واحد من الشباب الإفريقي، من أوغندا، الذين قرروا ركوب قوارب الموت؛ سعيًا للوصول إلى بريطانيا، التي استحوذت على مشاعره وعواطفه حتى أصبحت تشكل عامل جذب قوي بالنسبة إليه، وتمكن من تجاوز الصعوبات التي كادت تودي بحياته مرات عديدة، وما أن استقر به المقام في بريطانيا، وأخذ يمارس عمله وإقامته بعيدًا عن أعين السلطات، حتى بدت عليه ملامح مرض مزمن، ولهذا كان عليه أن يختار بين تحمل أعباء المرض بما يترتب على ذلك من أضرار عضوية ونفسية واجتماعية، وبين اللجوء إلى المراكز الصحية التي يمكن أن تكون سببًا لتدخل الشرطة، وإجباره على العودة إلى موطنه الأصلي، بعد أن استنفد في سفره قدرًا كبيرًا من المال، وتعرض خلاله لخطر الموت.

والمشكلة الأكثر تعقيدًا، أن الحالة المرضية التي يعيشها المهاجر غير القانوني يمكن أن تكون مرضًا معديًا، أو وبائيًّا، ما يجعل الأخطار المحتملة في هذه الحالة أكبر بكثير من كونها تمس هذا المهاجر غير القانوني أو ذاك، ويصبح الوصول إليهم من قبل الجهات المختصة أكثر صعوبة، في الوقت الذي تسعى فيه المؤسسات الصحية في جميع دول العالم للحد من انتشار هذا المرض أو ذاك، وبذلك يمكن أن يصبح عدد كبير من المهاجرين غير القانونيين مصدرًا لهذا المرض، الذي يمكن أن ينتشر من خلالهم في الأوساط الاجتماعية المختلفة، مع احتمالات أن يكون المرض قد جاءهم من هذه الأوساط نفسها، غير أن الجهات الطبية والصحية المختلفة يمكن أن تقدم خدماتها بقوة وكفاية عالية لمن تكون إقامتهم مشروعة، أما بالنسبة إلى المهاجرين غير القانونيين فتصبح الأمور غاية من الصعوبة.

وقد دفعت هذه المشكلة عددًا كبيرًا من المعنيين بالصحة للدعوة إلى ضرورة تقديم الخدمات الصحية والعلاجية لكل من يحتاج إليها دون النظر إلى وضعهم القانوني، فأنشئت منظمة عالمية للأطباء، هدفها معالجة المصابين بالأمراض المستعصية دون النظر إلى وضعهم القانوني، وتتعهد المنظمة بتقديم الخدمات الصحية اللازمة بالإضافة إلى خدمات قانونية أخرى ممكنة، غير أن ذلك لم يشكل عامل أمن واطمئنان بالنسبة إلى المهاجرين غير القانونيين الذين أصبحوا من حيث لا يشعرون يعانون من أمراض لا يستطيعون معالجتها، فهم يشعرون بخطر مزدوج، فلا هم قادرون على تحمل أعباء المرض بصمت، ولا هم قادرون على الاستفادة من الخدمات الصحية والطبية التي يمكن أن تساعدهم في الحد من الأضرار التي يسببها المرض بسبب أوضاعهم غير القانونية (سكاي نيوز العربية، ٢٠١٤م).

كـما تعـد اليونـان واحـدة مـن الـدول التـي تفيـد تقاريـر حقـوق الإنسـان، بـما في ذلـك جمعيـات حقـوق اللاجئين في اليونـان نفسـها التابعة للأمـم المتحـدة، بـأن ممارسـة العنـف ضـد المهاجريـن تـزداد في اليونـان بشـكل واضـح، فقـد بلغت حـالات اسـتخدام العنف ضـد المهاجرين غير القانونيـين (١٥٤) حالـة (يورونيـوز العربيـة، ٢٠١٢م).

وفي هـذا السـياق يفيـد تقريـر يورونيـوز بـأن السـلطات اليونانيـة تعمـل عـلى توقيـف المهاجريـن غـير القانونيـين بـين آن وآخر، ففـي تاريخ ٢/ ٨/ ٢٠١٢م بـدأت حملـة أمنية لملاحقـة المهاجرين غـير القانونيين أطلق عليهـا اسـم «كزينيـوس زوس» وأوقفـت قرابـة (١٦٠٠) مهاجـر غـير قانـوني بعد وصولهـم إلى اليونان ومحاولتهـم الاندماج في المجتمـع اليوناني، وبحسـب الأرقـام التـي قدمتها الشرطـة اليونانيـة فيما بعد تعد هـذه الحملة أوسـع حملـة حيـث وصـل عـدد الموقوفـين فيهـا إلى (٦٠٠٠) مهاجـر غير قانـوني، شـارك فيهـا (٢٠٠٠) شرطـي في أثينـا وحدهـا، مقابـل (٢٥٠٠) شرطـي في منطقـة أفـروس الحدوديـة، التي تشـكل نقطة العبور الأساسـية للمهاجريـن غـير القانونيـين الوافدين من تركيـا، ويجد وزير حمايـة المواطن آنـذاك (نيكـوس دينديـاس) أن مشـكلة الهجـرات غـير القانونيـة مـن المشـكلات الأساسـية التـي تجابه اليونـان، إلى جانب المشـكلات المالية التي تعاني منهـا البـلاد (يورونيـوز، ٢٠١٢م).

وتسـتفيد الحكومة اليونانيـة، في حملاتها ضد المهاجرين غـير القانونيين مـن الاتجاهـات العنصرية التي تسـود البـلاد ضد الأجانـب، وتحاول جعل مشـكلة المهاجرين غير القانونيين سـببًا لمشـكلاتها الاقتصادية التي عجزت عـن معالجتهـا، كـما تسـتغل الاتجاهـات اليمينـة المتطرفـة هـذه المشـكلة في الانتخابـات السياسـية؛ لتجعل منها ورقة رابحة في هـذه الانتخابات، حتى

استطاع تيار «الفجر الذهبي» دخول البرلمان بعد رفعه شعار «اليونان لليونانيين»، وقد دفعت حركات الاحتجاج المناهضة للمهاجرين غير القانونيين المفوضية العليا للاجئين إلى التحذير من نمو حركات التطرف العنصرية ضد المهاجرين في البلاد التي يصل عدد المهاجرين القادمين إليها إلى نحو مئة ألف مهاجر غير قانوني سنويًّا يأتونها من تركيا ودول أخرى (يورونيوز، ٢٠١٢م).

إن الملاحقات الأمنية التي يتعرض لها المهاجرون غير القانونيين من قبل الجهات الأمنية المختصة تشكل مصدرًا من مصادر القلق والاضطراب التي يعيشونها في هذا البلد أو ذاك، والتي تنتهي في أغلب الأحوال إلى ترحيلهم من جديد إلى بلدانهم الأصلية بعد أن يكونوا قد تكبدوا عناء السفر الطويل، والمعاناة الشاقة، إلى جانب خسائرهم المالية التي دفعوها حتى وصولهم إلى هذه المرحلة المتقدمة من رحلتهم، وإذ تنهار مع اعتقالهم جميع الإنجازات التي شعروا أنهم وصلوا إليها، ما يدل على أن ما بني على باطل يبقى باطلاً، ما يجعل هذه النجاحات أقرب إلى الأوهام، وتبين هشاشة الهدف الذي كانوا يسعون إليه بقوة الإغراء التي جعلت بريق الفردوس المنشود يجذب أبصارهم، ويحول دون قدرتهم على تحليل واقعي لقراراتهم.

وتكشف هذه الوقائع عن حجم المعاناة التي يعيشها المهاجرون غير القانونيين، والأضرار النفسية والاجتماعية التي تلحق بهم من جراء عمليات المكافحة التي تقوم الجهات المعنية بها للحد من الهجرات غير المشروعة، وعلى الرغم من حجم هذه الأخطار التي تهدد المهاجرين، فإن عددًا كبيرًا من الشباب لا يتردد في عزمه على الهجرة غير القانونية والإقدام على ما يقوم به بهدف الوصول إلى فردوس الدنيا المنشود، وهو

الاندمـاج في المجتمـع الأوربي والعيـش فيـه، مـا يجعـل هذا المجتمـع مركز استقطاب رئيـس يجـذب إليـه كل مـن وجد فيـه النمـوذج الأعـلى للحياة التـي يتطلـع إليهـا، وهو يسـتحق المغامـرة من أجلـه على الرغم مـن وجود جميـع مـؤشرات الخطر.

٤ . ٥ الظروف النفسية والاجتماعية للاعتقال غير الإنساني

تشـير البحـوث والدراسـات التـي أجرتهـا منظمـة العفـو الدوليـة في عـام ٢٠٠٨م إلى أن اعتقـال الذيـن طلبـوا اللجـوء كان مطولاً، وكان سـببًا لمعانـاة تفـوق الوصـف عاشـها المهاجرون غـير القانونيـين طالبـو اللجوء، وبالإضافـة إلى أن هـذا الاعتقـال لم يكـن ضروريًّـا، فإنـه لم يحقـق الغايـة المرجـوة منـه، وبالتـالي لم يكـن قانونيًّا، ويفيـد تقريـر منظمة العفـو الدولية بهـذا الخصوص، بأن سـلطات المملكة المتحـدة تقول إن سياسـتها تتمثل في العمـل عـلى التقليل من اسـتخدام الاعتقـال ولأقصر فترة زمنيـة ضرورية، غـير أنـه مـن الملاحظ أنـه لا يوجد حـد زمني للاعتقـال المتعلـق بالهجرات غـير القانونيـة، وفي حـالات كثـيرة يتعـرض الأشـخاص طالبـو اللجـوء للاعتقـال في مرحلـة مـا لفـترات زمنيـة طويلـة دون أي إشراف قضائـي عليهـم، ويواجـه كثـير منهـم صعوبـات تتعلـق بكيفيـة العثـور عـلى ممثـل قانـوني يسـاعدهم في معالجـة أمورهـم قضائيًّـا، ويوفـر لهـم شروط إخلاء سـبيلهم، ويفيـد التقريـر بـأن مـن بـين المعتقلـين يوجـد كثـير مـن النسـاء الحوامـل والأطفـال الذيـن تختلـف الآراء حـول أعمارهم والعائـلات التي ينتمـون إليهـا (منظمـة العفـو الدوليـة، ٢٠٠٨م، ص٢).

وعـلى الرغم مـن أن الـدول التي تقـوم باعتقـال طالبي اللجـوء تؤكد محدوديـة فـترة الاعتقـال، وأنهـا لا تتجـاوز مـا هـو ضروري، يفيـد تقريـر

منظمـة العفـو الدولية بـأن فترات اعتقـال طالبـي اللجـوء (المهاجرين غير القانونيـين) تتفـاوت من بلـد إلى آخر، ومـن حالة إلى أخرى، ففـي هولندا، حيـث لا تتجـاوز فـترة الاعتقـال ثلاثة أشـهر، فـإن نسـبة تقدر بــ(١١٪) مـن الذين تـم اعتقالهـم بـين عامـي ٢٠٠٤م و٢٠٠٧م الذين بلـغ عددهم (٢٠) ألـف معتقـل، تم اعتقالها لفترات تراوحت بين سـتة وتسـعة أشـهر، وأن (١٠٪) تـم اعتقالهـم لفـترات تزيـد عـلى تسـعة أشـهر (منظمـة العفو الدوليـة، ٢٠٠٨م، ص٢).

ويوضـح التقرير أن اسـتخدام الاعتقال المطول لوضـع حد للهجرات غـير القانونيـة إلى أوربـا يمتـد إلى خـارج الاتحـاد الأوربي، فالحكومـات تتعـاون مـع بعضهـا لوقـف الهجـرة عـن طريـق تبـادل المعلومـات واتخـاذ إجـراءات عقابيـة ضـد المهاجريـن، فمنـذ عـام ٢٠٠٦م يلاحـظ أن آلاف المهاجريـن غـير القانونيـين في موريتانيـا الذيـن يشـتبه في أنهـم يخططـون للوصـول إلى الـدول الأوربيـة بطريقـة غـير قانونيـة، ويحاولـون ذلـك تـم اعتقالهـم بصـورة تعسـفية، حتى عندمـا لم تتوافر أيـة أدلة عـلى نواياهم، مع أن مغـادرة موريتانيا بصورة ليسـت نظامية ليسـت جرمًـا، ويتعرض بعض المعتقلـين لسـوء المعاملـة، ويتـم طردهـم بصـورة جماعيـة مـن موريتانيا إلى دول غـير بلدانهـم الأصليـة، في كثير من الأحيـان، دون أن تتـاح لهم فرصة الطعـن في قـرارات طردهـم، ويؤكـد التقريـر أن هـذه الإجـراءات إنما هي نتيجـة للضغـوط التـي يمارسـها الاتحـاد الأوربي، وبخاصـة إسـبانيا، عـلى موريتانيـا لكبـح الهجـرة غـير القانونيـة إلى أوربـا (منظمـة العفـو الدولية، ٢٠٠٨م، ص٤).

وتكشـف دراسـة الحالـة للمهاجريـن غـير القانونيـين عـن حجـم المعانـاة التـي يتعرضـون لهـا عندما يتم القبـض عليهم، وإحالتهـم إلى مراكز

الاعتقال أو الحجز حتى يتم ترحيلهم إلى موطنهم الأصلي، وغالبًا ما تترتب على هذه المعاناة أضرار نفسية واجتماعية تؤثر في حياتهم فيما بعد، ويتعرض المهاجرون غير القانونيين لهذه المعاناة في معظم البلدان التي تجد نفسها معنية بمكافحة الهجرة غير المشروعة، ويشمل ذلك الدول الأوربية وغير الأوربية على حد سواء، ولكن بأشكال مختلفة، وطرق متعددة، كما يبدو من الحالات التالية:

٤ . ٥ . ١ حالة «هماري»

يبلغ (هماري) من العمر (٣٩) عامًا، متزوج ولديه طفل، وهو من جمهورية السودان، إقليم كردفان الذي مزقته الحروب القاسية بين القوى السياسية الفاعلة فيه، والذي يعاني أهله من صعوبات العيش فيه، وضعف الموارد وتعدد الأزمات الاقتصادية ما جعل أبناءه يعيشون بحرمان شديد حال دون تمكنهم من توفير حاجاتهم الأساسية، حتى أصبح الإقليم مركز طرد اجتماعي للسكان، ومع انتشار حالات كثيرة تمكن أصحابها من الخروج من الإقليم والسفر إلى البلدان الأكثر ثراء والعودة منها بغنائم كثيرة، أصبح «المجتمع الأوربي» في الوعي الاجتماعي لدى أبناء المنطقة يشكل مركز جذب اجتماعي يستقطب مشاعرهم وأحاسيسهم وعواطفهم، وصار بالنسبة إليهم «فردوس الدنيا» المفقود الذي يسعون للاندماج فيه.

من إقليم كردفان، انتقل «هماري» إلى ليبيا وبقي فيها سنوات كثيرة، وراح يعمل ببيع الخضار والفواكه من موقعه في سوق الأحد بطرابلس في حي قصر بن غوشير. وكان يرسل أرباحه الضئيلة إلى زوجته وطفله في السودان حتى يتمكنوا من تجاوز التحديات التي

تجابههم، على أمل العودة في يوم من الأيام مع ثروة مالية يتمكنون من خلالها من تحقيق مستوى معيشي لائق، لكن التغيرات الكبيرة التي شهدتها ليبيا، بعد مظاهر الاضطراب والحروب التي عصفت بالبلاد، وببعض دول المنطقة العربية، اختلفت الأحوال، وبات هماري يعاني من أزمات نفسية واجتماعية كثيرة، أصبحت تقلق راحته، وتشغل باله بعد أن قتلت الأحداث أحلامه الكبيرة، حتى صارت العودة إلى موطنه الأصلي صفر اليدين حلمه الجديد (فرايكبيرغ، د.ت).

في سياق الاضطرابات التي تعيشها ليبيا، تعرض هماري لاعتداءات كثيرة من جماعات مسلحة جعلته يشعر بالقلق على نفسه، فهو يعيش اليوم في غم شديد، وفي خوف مستمر، لقد أصبح ضحية لمجموعات مسلحة تسيطر على الحي الذي يقيم فيه من خلال الترهيب والتخويف والابتزاز، ففي النهار ترتدي الجماعة لباس كتيبة نظامية، كما هو حال الجيش الليبي، ويطلق قائدها على نفسه اسم عز الدين، أما في الليل فتخلع المجموعة زيها الرسمي، وترتدي لباسًا مدنيًّا، وتقوم بسرقة الأموال من أفارقة جنوب الصحراء المقيمين في المنطقة وتطالبهم بأموال مقابل ما تقدمه لهم من حماية ووصاية (فرايكبيرغ، د.ت).

ولم تكن الجماعة على علم ومعرفة بالرجل، ولهذا لم تكن تقترب منه، ولكن عندما تعرض أحد الأصدقاء لحادث سيارة بالقرب من قصر ابن غوشير في يوليو وذهب لمساعدته، تعرف بعض أعضاء الجماعة على هماري، وبعد ذلك بوقت قصير وصل رجال عز الدين إلى الساحة وأخذوا هماري إلى مقرهم حيث تعرض الرجل للضرب والتعذيب على مدى يومين، على الرغم من أنه لم يرتكب أي جريمة، يقول هماري لوكالة إنتربريس سيرفس: «علقوني من رجلي وضربوني

على باطن قدمي، وضربوني عدة مرات بقضيب حديدي على ظهري وذراعي حتى صرت أنزف، كما ضربوني أيضًا بالكرسي وأخمدوا أعقاب السجائر في ذراعي، وكسرت يدي في أثناء الضرب ولم تلتئم حتى الآن» (فرايكبيرغ، د.ت)، وقد صادرت المجموعة جواز سفره، واستولت على سيارته وطالبته بدفع ٥٠٠٠ دينار ليبي قبل إعادة جواز السفر. وعند إطلاق سراحه أبلغ السفارة السودانية في طرابلس عن الحادث، فأعطته رسالة ليقدمها للشرطة، وتبين أن موظفي السفارة أنفسهم فقدوا عدة سيارات نتيجة لعمليات الاختطاف المسلح الذي أحدثته الفوضى.

غير أن مأساة هماري لم تتوقف، فالشرطة كما يقول، لم تبال وطلبت منه المغادرة؛ لأنهم يخشون المجموعات التي سبق ذكرها، التي سبق لها أيضًا أن هاجمت مركز الشرطة وسرقت الأسلحة منه، ففي الواقع، كما يقول هماري، لا يوجد قانون ولا نظام في هذا البلد، فكان من هماري أن أوكل محاميًا لمساعدته في حماية نفسه، وبالفعل ذهب المحامي معه لمقابلة قائد المجموعة عز الدين وإخباره بما فعل رجاله. ويقول هماري: «ضحك عز الدين وقال الله معك، يمكنك الذهاب الآن» (فرايكبيرغ، د.ت)، وبذلك انتهت المعاناة التي كان يعيشها هماري، ولكن آثارها النفسية والاجتماعية في شخصيته بقيت مستقرة، وعلى الرغم من أنه لم يحقق مكاسب مادية إلا أنه عاد إلى بلاده وهو محمل بتلك الأضرار النفسية والاجتماعية التي نتجت عن معاناته السابقة.

٤ . ٥ . ٢ حالة «جام بول»

تكشف الرواية التي يقدمها «جام بول» من مواطني الكاميرون، والبالغ من العمر أربعة وعشرين عامًا، عن حجم المأساة الإنسانية التي تخلفها الهجرة غير المشروعة في نفوس المهاجرين غير القانونيين،

والتـي تفـوق في حجمهـا جميـع المنافـع المتوقعـة منهـا، بـل تصبـح هـذه المنافـع عـلى ضخامتهـا المتوقعـة صغـيرة وتافهـة أمام المأسـاة التـي تخلفها، يحكـي "بـول" أنه بينـما كان يقيـم مع مجموعـة مـن أصدقائه مـن المهاجرين الإفريقيـين بفيـلا بوعرفـة القريبـة مـن الحـي الجامعـي التابـع لجامعة محمد الأول بوجـدة، اتصـل بـه أحـد أبنـاء جلدتـه الـذي يشـتغل وسـيطًا لـدى إحـدى مافيـات الهجـرة السريـة الناشـطة بنواحـي إقليـم الناظـور، وأبلغه إمكانيـة سـفره في الرحلـة القادمـة إلى أوربـا، فكانـت فرحتـه كبـيرة، ولم يكـن لهـا حـدود، لقد تـم انتقاؤه مـع أخيـه ليهاجـر إلى الضفة التـي قطعوا مـن أجلهـا آلاف الكيلومـترات، انطلاقًـا مـن مدينـة "دوالا" العاصمـة الاقتصاديـة للكامـيرون؛ ليحقـق آمالـه الكبـيرة في الهجـرة إلى أوربـا، في مغامـرة بالغـة الخطـورة عـلى متـن زورق مطاطـي، دفـع مـن أجـل هـذه المغامـرة مبلـغ ١٣٠٠ يـورو بالعملـة الصعبـة، جاءتـه مـن طـرف عائلتـه بالكامـيرون بعدمـا باعـت جـزءًا من أرضهـا الزراعيـة، وركـوب القارب المطاطـي عبـارة عن لعبـة، ولكنها لعبة الحيـاة والموت، ويسـتطرد «بول» في حديثـه إلى «الجريـدة الأولى» وهو يسـتعرض شريط مأسـاته ليلـة ٢٨ إبريل سـنة ٢٠٠٨م، التـي عـاش أطوارهـا عـلى سـاحل البحر الأبيض المتوسـط بـين الناظـور والحسـيمة، قائـلاً وعينـاه مملوءتـان بالدمـوع: «لقـد حاولت العبـور عـلى متـن القـارب المطاطي أنـا وأخي الذي غـرق في عمـق البحر، واتخـذ لنفسـه قبرًا هنـاك إلى جانـب ٤٧ ضحيـة كان من بينهـم ٤ أطفال لا تتعـدى أعمارهـم ٣ سـنوات، بالإضافـة إلى ١١ امـرأة كانت معنـا على متن القـارب» (لمرينـي، ٢٠٠٨م).

لم يتذكـر «بـول» اليـوم الـذي انطلـق فيـه مـن وجـدة إلى سـواحل الناظـور، ولم يبـقَ في الذاكرة إلا رائحـة البحر وأخ يطلب منـه إنقاذه ولكنه

لم يستطع ذلك؛ لأنه لا يتقن السباحة. يقول: «..انتقلنا من وجدة إلى إحدى غابات إقليم الناظور بالقرب من مدينة أزغنغان على متن سيارة صغيرة ونحن ١٥ إفريقيًّا مكدسين بداخلها على شاكلة علب السردين، ثم تم نقلنا على متن سيارة «فوركونيت» كبيرة الحجم نحو المنزل الموجود بإحدى الغابات المطلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط بعد أن قطعنا حوالي ساعتين على متن السيارة وساعتين أخريين مشيًا على الأقدام لصعوبة المسالك الطرقية، وكان يتم توجيهنا من طرف أحد المغاربة» (لمريني، ٢٠٠٨م).

لم يكن دفع المال إلى منظمي الهجرة غير المشروعة يعني نهاية المكوث فوق الأراضي المغربية، بل كان الأمر يتطلب الانتظار في المنزل الخاص بإيواء المرشحين للهجرة السرية أكثر من أسبوعين، كما يقول بول بهذا الشأن، فبعد أن مللنا الانتظار الطويل، وضاق ذرعنا من ممارسة الابتزاز الذي يمارسه منظمو الهجرات غير المشروعة في حقنا، حيث كانوا يطلبون منا دفع مبالغ مالية عن الطعام الذي يقدمونه لنا، ويضيف المواطن الكاميروني وهو يستعرض شريط المأساة: «في حدود الساعة الثالثة صباحًا تمت المناداة علينا، كنت أنا وأخي من بين المرشحين للسفر، كان عدد المهاجرين يزيد عن ١٥٠ مهاجرًا كلهم من دول جنوب الصحراء باستثناء السائق الذي كان ينحدر من أصل مغربي»، ويضيف: «بعد أن تفرقنا إلى مجموعتين كل واحدة على متن زودياك بلاستيكي، امتطينا الزودياك وكنت برفقة أخي البالغ من العمر حوالي واحد وعشرين عامًا، وكان عدد المهاجرين السريين ٧٨ شخصًا، كلهم كانوا فرحين حالمين باللحظة التي ستطأ فيها أقدامهم اليابسة الإسبانية التي من أجلها قطعوا آلاف الكيلومترات مشيًا على الأقدام..»، وبعد

حـوالي سـاعة من الإبحـار بـدأ المهاجرون السريون يسـمعون محـرك باخرة تابعـة للبحريـة الملكيـة وهـي تطلـق صفـارة الإنـذار وتطلـب مـن سـائق الزوديـاك التوقـف، إلا أن هـذا الأخير رفـض ذلك وواصل المسـير، وبعد الإنـذار الثالث قامـت عناصر البحريـة الملكية بإغراق الزوديـاك عن طريق تفريغـه مـن الهـواء مـن خلال إحـداث ثقـوب بالـزورق المطاطي بواسـطة أسـهم حديديـة كبيرة الحجـم (المرينـي، ٢٠٠٨م).

يؤكـد «بول» تـورط البحرية الملكيـة في إحداث ثقـوب بالزورق الذي كانـوا عـلى متنـه ويصرح «عـلى الرغم مـن الثقـوب الأولى التـي أصيب بها الزوديـاك تابـع السـائق السـير؛ رافضًـا الامتثـال لأوامـر عنـاصر البحرية الملكيـة وقامـت هـذه الأخيرة باسـتعمال زودياك صغـير كان لديهـم وقاموا بمحـاصرة القـارب المطاطـي الذين كان يقلنـا وشرعوا في ثقبـه مرة أخرى، الأمـر الـذي جعـل الزوديـاك ينقلـب وجثـث ٤٨ مهاجـرًا إفريقيًّـا تطفـو فوق سـطح المـاء»، وسرعان ما ارتفـع صراخ المهاجرين السريـين، وتوالت اسـتعطافاتهم لعنـاصر البحريـة الملكيـة مـن أجـل التدخـل لإنقاذهـم، إلا أنهـم رفضـوا وامتنعـوا عن ذلـك؛ ليبدأ معـه غـرق ضحايا الهجـرة السرية حيـث أصبـح البحر قبرًا لهـم (المرينـي، ٢٠٠٨م).

لقـد ضـاع الحلم وخـارت قـوى المهاجريـن الإفريقيين وبقـي البحث عـن المنقـذ مـن المـوت إلى أن حـضرت فرقـة مـن الـدرك البحـري وقامت بإنقـاذ حـوالي ٣٠ مهاجـرًا في حين توفي ٤٨ مـن جنسـيات مختلفة، لحظات مـا زالـت عالقـة بذاكرة «بول» الذي قـال إنه فقد كل شيء، فقـد أخاه وفقد المـال الذي أرسـل له من طـرف عائلته بالكامـيرون (المرينـي، ٢٠٠٨م).

وعـلى الرغـم مـن الأبعـاد الإنسـانية والوجدانية التـي تنطـوي عليها روايـة (جـام بـول)، لكنها تكشـف أيضًـا عـن مقـدار جاذبية الهـدف الذي

يتطلـع إليـه المهاجـر غـير القانـوني، فالمجتمـع الأوربي الـذي بـات يشـكل النمـوذج الـذي يسـتحق التضحيـة من أجلـه، يرفض اسـتقبال هـؤلاء، لما يترتـب عـلى ذلـك مـن أعبـاء اقتصاديـة واجتماعيـة لا يقـوى عـلى تحملها، ويحرر نفسـه من أي مسـؤولية أخلاقية أو اجتماعية أو سياسـية أو اقتصادية مترتبـة عـلى سياسـاته نحـو البلـدان التـي تعاني مـن هـذه السياسـات، بل يجعـل مسـؤولية التخلص من المشـكلات التـي أنتجتها سياسـاته ملقاة على عاتـق الـدول التـي تعـاني من هـذه السياسـات نفسـها منذ فـترات طويلة.

وإلى جانـب ذلـك، يلاحـظ أن الشـباب مـن أبنـاء المجتمعـات الفقيرة، التـي تعاني مـن هيمنة السـيطرة الغربية منذ عـشرات السـنين، مازالوا يجدون في هـذه الـدول النـماذج التي تسـتحق المغامرة بحياتهـم من أجلهـا، فيندفعون إلى الهجـرات غـير المشروعة للاندمـاج في تلـك المجتمعـات دون النظر إلى ما يترتـب عـلى ذلـك مـن أضرار تمسـهم بالدرجـة الأولى، وتمـس بلدانهـم التي تعـاني مـن الفقـر وضعـف الإنتـاج وانخفـاض مسـتويات المعيشـة، غـير أن بريـق الحيـاة السـعيدة التـي يمكـن أن يحققهـا الاندمـاج في تلـك المجتمعات يحـول دون قدرتهـم عـلى تشـخيص المشـكلة الحقيقيـة التـي يعانـون منهـا في بلدانهـم الأصليـة، والمتمثلـة بشـكل أسـاسي في العلاقـات غـير المتكافئـة بين بلدانهـم والبلـدان التي يسـعون للحاق بها، مـا يجعلهم مشـاركين حقيقيين في إنتاج المشـهد الـذي يعانون منه، وليسـوا مجرد ضحايا لأزمـات أو حوادث لا صلـة لهـم بها، ويـدل ذلك كله عـلى أن الشـباب في البلدان الفقـيرة عامة، وفي المجتمـع العـربي خاصـة يعانـون مـن أزمة الاغـتراب التـي تجعل مشـاعرهم وأحاسيسـهم وعواطفهـم وحتـى اتجاهاتهـم الفكرية والاجتماعية والسياسـية معزولـة عـن الواقـع، وتـأتي رؤاهـم لمشـكلاتهم والمعانـاة التـي يعيشـونها منفصلـة عن العوامـل الحقيقية المسـببة لمشـكلاتهم.



الفصل الخامس

شبكات الجريمة المنظمة والأضرار النفسية والاجتماعية للهجرات غير المشروعة



٥. شبكات الجريمة المنظمة والأضرار النفسية والاجتماعية للهجرات غير المشروعة

تشكل البنية الاجتماعية لواقع الحياة المعيشية للمهاجرين غير القانونيين مصدرًا لتحديات أمنية واسعة يعيشونها في ظروف حياتهم الجديدة، تجعلهم موضع استهداف من قبل شبكات الجريمة المنظمة عامة، بما في ذلك شبكات الاتجار بالبشر، وشبكات تهريب البشر خاصة، فالأوضاع غير القانونية لهم في البلدان التي هاجروا إليها، أو معاناتهم في بلدانهم الأصلية التي هاجروا منها ورغبتهم القوية في مغادرة بلادهم، كل ذلك يدفعهم إلى الاستجابة للإغراءات الوهمية التي تقدمها لهم شبكات الجريمة المنظمة مقابل التزامات لا يستطيعون القيام بها فيما بعد، ما يجعلهم عرضة لاستغلال أكبر من قبل هذه الشبكات.

وعلى الرغم من أن حجم المشكلات الأمنية وطبيعتها يختلف نسبيًّا من دولة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، إلا أن مشكلات تهريب المخدرات والأسلحة والأشخاص ترافق على الأغلب عمليات الهجرة غير المشروعة في معظم دول العالم، وتشكل خطرًا حقيقيًّا على المسألة الأمنية فيها؛ إذ تقدم شبكات تهريب البشر على ممارسة أشكال أخرى من الأفعال التي تهدد الأمن الوطني للدول، بالإضافة إلى كونها تساعد الأشخاص على الانتقال إلى الدول المستهدفة، كما هو الحال في وضع شبكة التهريب التي تم ضبطها في فرنسا والتي تعمل على تسهيل عمليات الإقامة غير المشروعة في إطار المساحة المكانية للدولة، فداهمت الشرطة أماكن وجود أفراد العصابة في باريس وخارجها واعتقلت ٢٢ شخصًا معظمهم من الجزائريين (صحيفة الشرق الأوسط، «د»، ٢٠٠٩م)، وقد

تبين أن أفراد العصابة كانوا يبيعون للمهاجرين هويّات فرنسية وبطاقات إقامة مزورة مقابل مبالغ تتراوح بين ٣٥٠٠ و٥٠٠٠ يورو، وبين من ألقي القبض عليهم أفراد تخصصوا في البحث عن محترفي تزوير الأوراق الرسمية أو الوثائق المطلوبة لإصدار رخص الإقامة، وكان هناك من ينقل الأوراق المزورة من بريطانيا إلى فرنسا (صحيفة الشرق الأوسط، «د»، ٢٠٠٩م)، للمتاجرة بها وبيعها للمهاجرين غير القانونيين.

٥ . ١ التعريف بجريمة الاتجار بالبشر

ينطوي تعبير «الاتجار بالبشر» على أبعاد اجتماعية ونفسية كثيرة، فهو بالإضافة إلى ما يحمله من معانٍ مادية تدل على استثمار أوضاع فئات اجتماعية تعاني من صعوبات حياتية في مجالات تجارية ونفعية متعددة، فإنه ينطوي على أبعاد وجدانية تدل على مستوى الانحلال الأخلاقي الذي يشهده العالم المعاصر، على الرغم من أن ظاهرة العبودية ليست حديثة في تاريخ الإنسان، ولكنها اليوم أكثر خطورة في غاياتها واستخداماتها، ولكونها تأتي في سياقات اجتماعية وثقافية مختلفة تمامًا.

وعلى الرغم من أن عمليات الاتجار بالبشر تعد جرائم أخلاقية، تختلف كليًّا عن جرائم تهريب البشر ذات الصلة بالهجرات غير المشروعة، غير أن روابط مشتركة بينهما جعلت مظاهر الاقتران بينهما واضحة في أكثر من منحى، وباتت شبكات تهريب البشر تمارس في كثير من الأحيان عمليات الاتجار بالبشر، لما وجدته فيها من منافع تفوق عمليات التهريب كلها، كما تدل على ذلك وقائع تهريب البشر والاتجار بهم في منطقة كسلا شرق جمهورية السودان وفق ما تكشفها صحف سودانية (صحيفة الصيحة، ٢٠١٥م).

كما أن شبكات الاتجار بالبشر وجدت في عمليات تهريب البشر ما يساعدها في تحقيق كثير من أهدافها، فالرغبة الملحة لدى الشباب في الانتقال إلى فردوس الدنيا المفقود في بلادهم، وشدة الإغراءات المادية المتوقعة من الإبحار في قوارب الموت، تجعل الشباب فريسة طيعة لشبكات الاتجار بالبشر التي تجعل من تهريبهم ونقلهم إلى الفردوس المنشود شعارًا تتزين به، وتخفي وراءه جميع النوايا السيئة التي تضمرها نحوهم (صحيفة الصيحة، ٢٠١٥م).

ويلاحظ من التعاريف المتداولة لمفهوم الاتجار بالبشر أنه ينطوي على أنماط سلوكية جديدة نسبيًّا، لم تكن معروفة في الماضي بالشكل الذي تنتشر فيه في الوقت الراهن، فهي كما يعرفها «فرج» كل عملية تتم بغرض بيع الأشخاص أو شرائهم، أو خطفهم، أو استغلالهم لأغراض العمل القسري، أو الخدمات الجنسية، أو غيرها من المنتجات مثل المواد الإعلانية الإباحية، والزواج حسب الطلب، أو أي عمل آخر يرتبط بالجنس (فرج، ٢٠٠٥م، ص٣٣٩)، ويلاحظ في هذا التعريف أنه يشمل مجموعة من العمليات التي يراد منها بيع الناس وشراؤهم، واستغلالهم لتحقيق أرباح مادية بالدرجة الأولى، وهذا ما يميز الاتجار بالبشر في العصور الحديثة مقارنة مع ما كانت عليه في الماضي تحت عنوان العبودية التي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى توظيف الإنسان لغيره وتقديم خدمات خاصة لا يستطيع أداءها بنفسه، وفي أحسن الأحوال كان الأثرياء والأمراء يقبلون على شراء الخدم والعبيد للقيام بأعمال تخصهم، ويقبلون على شراء الخادمات للتمتع بهن في لحظات لهوهم وأوقات فراغهم، أما المتاجرة والاستغلال الجنسي، واصطياد الفرص المناسبة واستغلال الظروف التي يعيش فيها الناس واستغلالهم فلم تكن كما هي عليه اليوم.

وفي هـذا السـياق تميـز أدبيـات الأمـم المتحـدة بـين مفهومـي الاتجـار بالبـشر، وتهريـب البـشر، أما الاتجـار بالبشر فيراد بـه العمليات التـي يتم من خلالهـا تجنيـد أشـخاص أو نقلهـم أو إيوائهم أو اسـتقبالهم بواسـطة التهديد بالقـوة أو اسـتعمالها أو غـير ذلك من أشـكال القسر أو الاختطـاف أو الخداع أو إسـاءة اسـتعمال السـلطة أو إسـاءة اسـتغلال حالـة ضعـف أو بإعطـاء أو تلقـي مبالـغ ماليـة أو مزايـا لنيـل موافقـة شـخص لـه سـيطرة على شـخص آخـر لغـرض الاسـتغلال، وينطـوي مفهـوم الاسـتغلال وفـق هـذا التصور عـلى جميـع أشـكال الاسـتغلال الجنـسي أو السـخرة أو الخدمـة قـسرًا، أو الاسـترقاق أو الممارسـات الشـبيهة بالرق أو الاسـتعباد أو نزع الأعضاء، وفي هـذه الحـالات لا تؤخـذ موافقـة الضحيـة بعـين الاعتبـار، أما تهريـب البشر فهـو مغايـر تمامًـا، حيث يشـير إلى صفـة رضائية يتفـق فيها المهـرب والمهاجر عـلى تجـاوز قوانين الهجـرة لفوائد مشـتركة بينهـما، وتنتهي عند انتهـاء عملية عبـور الحـدود، وتقـوم الصفقـة عـلى تعهـد المهـرب بتحقيـق عمليـة العبور مقابـل تعويض مـادي يقدمـه المهاجـر (بهابهـا وزارد، ٢٠٠٦م، ص٦).

ويتضمـن مفهوم الاتجار بالبشر مجمل الحـركات الإجبارية أو الإكراهية، كتعـرض الأفـراد إلى الاختطـاف، ومـن ثـم نقلهـم بالقـوة إلى أماكـن أخرى تختلـف عن تلـك التي كانوا فيهـا، أو كاسـتخدام المهربين وعصابـات الاتجار أسـاليب الخـداع لإغـراء الضحايـا مـن خـلال تقديم وعـود كاذبـة بوظائف جيـدة برواتـب عاليـة كالعمـل في عـرض الأزيـاء، أو الرقـص، أو الخدمات المنزليـة، أو أيـة عـروض أخـرى تحمـل في مضامينهـا وعـودًا بأربـاح عاليـة، غـير أن الأمـر يصبـح أكثر تعقيـدًا بعد قبول هـؤلاء الأفراد العـروض المقدمة إليهـم، وتوفـير وسـائل النقـل اللازمـة لهـم لتأمـين وصولهـم إلى الأماكـن المسـتهدفة، ومختلـف الوثائق والشروط الأخـرى، حيث يطلب منهم تسـديد

التكاليـف الماليـة التـي أنفقت عليهـم، بوصفها ديونًا تسـتوجب التسـديد، ما يجعـل هـؤلاء يقعـون من جديـد تحت كاهـل الديـون المترتبة عليهـم، وينتهي بهـم الأمر إلى الخضـوع لظروف صعبـة إجبارية (مارتـن، ٢٠٠٦م، ص١٢).

ويمكـن التمييـز بـين مفهومـي الاتجـار والتهريـب مـن خـلال جملـة مـن الاعتبـارات المتعلقـة بطبيعـة العلاقـة بـين شـبكات الجريمـة المنظمة، والضحايـا التـي تسـتقطبها تلـك الشـبكات، فتقـوم السـمة الأولى عـلى التمييـز بين الإكـراه والإرادة، غـير أن هاتـين العمليتين متداخلتـان بدرجة كبـيرة، فالمـرأة قـد تندفـع بسـبب ظـروف عيشـها القاسـية إلى الموافقة على شروط عمـل تقلـل مـن قيمتهـا الإنسـانية، وتدفعهـا إلى الموافقـة عـلى بيع جسـدها، وتحقيـق المـردود المادي الذي تتطلـع إليه في مسـتقبلها نتيجة تأثير الاسـتغلال الـذي تعرضـت لـه، وتأثـير الصـور البراقـة التـي تخدعهـا، لا يختلـف عن ذلـك العامل الـذي دفعته ظـروف حياته إلى التفكـير في الهجرة والبحـث عـن ظـروف حياتيـة أفضل، مـا يدفعـه أيضًـا إلى تعريض نفسـه للخطـر الـذي قد يـودي بحياتـه، وقد يجـد في الصـور البراقة التـي يقدمها أولئـك التجـار والمهربـين ما يعـزز تطلعاته، ويدفعـه إلى تجميع مـا لديه من أمـوال ووضعهـا تحـت تـصرف عصابـات التهريـب.

فـإذا مـا تـم النظـر إلى المـرأة التـي اندفعـت بسـبب ظـروف حياتها إلى الالتحـاق بشـبكات الدعـارة، عـلى أنهـا ضحية لهـذه الظـروف، وإذا ما تم النظـر إلى الشـباب الذيـن يندفعـون بسـبب ظروفهـم أيضًـا إلى الهجرة عبر مراكـب المـوت على أنهـم ضحيـة لظروفهم أيضًـا، فإن الفروق بـين الاتجار والتهريـب تصبـح قليلـة للغاية، ما عـدا مبدأ ديمومـة العلاقة، بـين المجرم والضحيـة، ففـي حالـة الاتجـار تبقـى علاقـة الاسـتغلال قائمـة، حتى مع احتـمال اختلاف الشـخص المجـرم، بينما تنتهـي العلاقة في عمليـة التهريب

مـع انتهـاء عمليـة العبور، حيـث يصبح كل منهما مسـتقل عن الآخـر تمامًا، ويصبـح في مقـدور المهاجـر التحرر كليًّـا من سـيطرة المهرب.

والسـمة الثانيـة التـي تميـز مفهومـي الاتجـار بالبـشر وتهريـب البشر، أن الأول ينطـوي في واحـد مـن أبعـاده على مفهـوم التملك، وهـي مرتبطة بالسـمة السـابقة، فعقـود العمـل التي تبرمها النسـاء مع عصابـات الاتجار، تجعـل منهن غـير قادرات عـلى تغيير أربـاب عملهن فيـما بعـد، إلا بموافقة أصحـاب العمـل الذين تم التعاقـد معهم، أو من هـم في حكمهم، ما يجعل عملهـم مـع هذه العصابات أقرب إلى الاسـترقاق منه إلى الاسـتقلالية، بينما يختلـف الأمـر بالنسـبة إلى العلاقة بين مهـربي البشر والمهاجريـن التي تنتهي حكـمًا مـع انتهـاء عمليـة العبـور، ويصبـح المهاجـر مسـؤولاً عن نفسـه في الدولـة التـي التحق بهـا، وتنتفي مسـؤولية المهـرب عنه، مع إتمـام الاتفاق.

كـما يشـكل مبـدأ التحايـل عنـصرًا أساسـيًّا مـن عنـاصر التفريـق بين الاتجـار والتهريـب، فهـو في حالـة الاتجـار واضـح كل الوضـوح، عـلى مسـتوى العلاقـة بـين عصابات الاتجـار والضحيـة، وعلى مسـتوى العلاقة بـين عصابـات الاتجـار والمؤسسـات الرسـمية مـن خـلال تزويـر الوثائق، وحتـى عـلى مسـتوى عصابـات الاتجـار نفسـها، فالاتجـار بالبـشر يعتمـد برمتـه عـلى مبـدأ التحايـل عـلى القوانـين والأنظمـة والمؤسسـات وغيرها، بينـما يتضـاءل مفهـوم التحايـل في حـالات التهريـب، وتبـدو العلاقـة بين مهـربي البـشر والضحيـة أكثـر وضوحًـا، فهي تكـون بعلم الضحيـة وليس مـن خـلال التحايـل عليـه، وتقـوم على مبـدأ مخالفـة القوانـين صراحة على جميـع المسـتويات، وقد تسـتخدم الوثائق المـزورة، كتأشـيرات الدخول، أو جـوازات السـفر في حـالات التهريـب.

٥ . ٢ استغلال مواطن الضعف لدى المهاجرين غير القانونيين وتشكيل شبكات تهريب البشر

تـولي شـبكات الجريمة المنظمـة اهتمامًا كبـيرًا بتنظيم الهجـرات غير المشروعة والترويـج لهـا، بهـدف الحصول على ثـروات مالية كبـيرة تزيد في قيمتهـا كثيرًا على قيمـة تكاليف الانتقال المسـموح بـه بين الدول، وتنظم لهذا الشـأن عقودًا شـفوية مـع الراغبـين في الهجـرة، يتعهـد مـن خلالهـا المهاجـر بدفـع قيمـة ماليـة يختلـف مقدارهـا بـين الـدول والظـروف وطبيعة الحـدود والمسـافات، مع غيـاب شروط الأمـان خـلال عملية التنقـل، خاصة وأن وسـائط النقل (المراكـب البحرية) غالبًا مـا تكـون قديمـة وغير مجهزة بوسـائل الأمـن أو شروطه المناسـبة، عـلاوة على أن تحميلهـا أوزانًـا تزيـد كثيرًا عـلى طاقاتها الفعليـة يجعلها مهـددة بالغرق.

وغالبًـا مـا ينتـشر المتعاونـون مع شـبكات الجريمـة المنظمـة في الأماكن التـي يـزداد فيها انتشـار الشـباب الراغبين في الهجـرات غـير المشروعة، فعلى شـواطئ المغـرب العربي مثلًا، التي تشـكل المدخل الأسـاسي لأوربا بالنسـبة إلى القادمـين مـن إفريقيـا، يتجمـع المهاجرون غـير القانونيين غالبًـا في أماكن قريبـة مـن البحـر، ويتسـللون في ظـلام الليل باتجـاه مواقـع متفـق عليها مع أصحـاب المراكـب الذيـن يعملون بشـكل فـرادى أحيانًا، وضمن شـبكات شـديدة التعقيـد في أغلـب الأحيـان، وينتظـرون شـارة الانطـلاق، وينتظـر أصحـاب المراكب سـكون البحر وهـدوءه؛ لينطلقوا بعد ذلـك بقواربهم بعد أن يكونـوا قـد وفـروا جميع الظـروف المناسـبة للرحلة (المنجـرة، ٢٠٠٥م).

فـإذا بلغ القـارب الضفة الأخرى مـن البحر، انتقل المهاجـرون بعدها إلى مراحـل جديـدة في رحلتهـم، حيـث يجابهـون فيهـا حـرس الحـدود من الـدول المسـتقبلة لهـم، غـير أنهـم في الغالـب يجابهون حـرس الحـدود قبيل

وصولهـم إلى شـواطئ الضفـة الثانيـة، ومـا أن يتـم إلقـاء القبـض عليهـم، ويعـادوا مـن حيـث أتوا، حتـى يعـودون إلى المحاولة مـن جديـد، بناء على اتفاقهـم مـع جماعات التهريـب التي وفرت لهم وسـائل النقـل، وقد يحدث ذلـك مرتـين أو ثلاثـة، وهـذا التعهـد مـن قبـل المهربـين يشـجع كثـيرًا من المهاجريـن عـلى تسـليم مصيرهـم إلى هؤلاء المهربـين (المنجـرة، ٢٠٠٥م).

وتظهـر شـبكات تهريب البـشر أيضًا على امتـداد السـواحل المطلة على البحـر الأبيـض المتوسـط، ومنها الشـواطئ الليبيـة التي تشـكل واحدًا من المداخـل الجنوبيـة لأوروبا عـبر إيطاليا، إذ تقـدر السـلطات الإيطالية العدد المؤهـل لمثـل هـذا النوع من الهجـرة مـن الجماهيريـة الليبية وحدهـا بمليون ونصـف مهاجـر تقريبًـا، معظمهـم مـن دول الشـمال الإفريقـي فضـلاً عن الـدول الإفريقيـة الأخرى لاسـيما مـن الصومـال وإريتريا وتشـاد وإثيوبيا. ويـأتي معظمهم بعـد تجميعهـم في أماكـن التقـاء داخل كل دولـة على حدة، ثـم تقـوم عصابـات التهريـب بنقلهـم عـبر حافـلات كبـيرة إلى طرابلـس، وهنـاك ينتظرون عدة أسـابيع إلى أن تنتهي عصابات التهريب من اسـتكمال «تربيطاتهـا» مـع بعـض عنـاصر الشرطـة وخفـر السـواحل مسـتخدمة في ذلـك - كـما يقول بعـض المهاجرين ـ الرشـوة (عبـد العاطـي، ١٤٢٦هـ).

وحينـما يقـترب موعد السـفر يتم تقسـيم المهاجرين إلى مجموعـات يتراوح عـدد كل منهـا مـا بـين ٨٠ و١٠٠ مهاجـر، ثـم تنطلق بهـم عصابـات التهريب إلى مدينـة زوارة الليبيـة التي تبعد عن سـواحل إيطاليا حـوالي ١٥٠ ميلاً بحريًّا يقطعونهـا في رحلـة بحرية قد تسـتغرق يومًا واحـدًا إذا كان الجـو صحوًا، ومن زوارة تضـع عصابـات التهريـب المهاجريـن في قـوارب مقابـل مبلـغ مـن المال يـتراوح بـين ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ يـورو، وقـد يفاجـأ كثـير مـن هـؤلاء أن حـرس الحـدود الإيطاليـة قـد رصدهـم بالـرادارات وأجهزة الرصـد الليليـة المتطورة،

فيقعـون بعـد هـذا العنـاء في قبضتهم ومن ثم يرسـلونهم في أغلـب الأحيان إلى معسـكرات الإيـواء التـي تمت إشـادتها لهـذا الغـرض، منهـا ما هـو موجود في جزيـرة لامبـدوزا جنـوبي إيطاليـا، ويبقـى المهاجـرون غـير القانونيـين في تلك الأماكـن حتـى يتـم ترحيلهـم إلى بلدانهم الأصليـة (عبد العاطـي، ١٤٢٦هـ).

كـما تنتـشر الشـبكات المنظمة المعنيـة بتهريـب البشر في المدخـل الغربي الجنـوبي لأوربـا، فقد تمكنت السـلطات التركية في عـام ٢٠٠٠م من اعتقال (٩٤) ألـف مهاجر بطريقة غير شرعية، إلى جانبهـم (٨٥٠) من العاملين في تنظيـم عمليات التهريـب، وكان هؤلاء يمارسـون نشـاطاتهم في ظل قوانين إمـا ضعيفـة ضعفًـا شـديدًا، أو غائبـة كليًّـا، مـا يمكن هـذه الجماعـات من العمـل في بلـدان العبـور دون رقيب أو حسـيب، فينظم المهربـون إجراءات السـفر لمجموعـات يتراوح عددها بين عشرين شـخصًا وثلاثـين بالباصات والشـاحنات والقـوارب الصغـيرة، تبعًـا للـشروط المتاحـة، وفـوق سـطح البحـر يجتمـع المئـات مـن البـشر في أقبيـة السـفن المتهالكـة ويجوبـون بهـم المحيطـات في رحـلات محفوفـة بالأخطـار العظيمـة، فقـد اكتشـفت سـفن غارقـة وهـي مكتظـة بالـركاب الذيـن قـد يصـل عددهـم إلى ألـف راكب أحيانًـا، وهـذه السـفن الحاملـة للبضائـع البشريـة، قديمـة متهالكـة وغـير صالحـة لعبـور البحـار، إذ تـم شراؤها بأسـعار رخيصـة، ولذلـك غالبًا ما تتحـول إلى مصائـد للمـوت والهـلاك المحقـق لمسـافرين دفع الواحـد منهم بـين ألـف دولار وثلاثـة آلاف دولار؛ ليحصلـوا عـلى مواطـئ لأقدامهـم، في أماكـن مظلمـة، لا يصلهـا الهـواء، ولا تحتـوي عـلى أية مرافـق صحية أو قـوارب للنجـاة (صحيفـة الـشرق الأوسـط، «هــ»، ٢٠٠١م)، وكل ذلك مـن خلال شـبكات التهريـب المنظمة التـي باتت أكثـر تنظيمًا مـن تنظيمات الجريمـة الأخـرى في أغلـب البلـدان، حتـى الصناعية المتطـورة منها.

٥ . ٣ الهجرة غير المشروعة وجرائم الاتجار بالبشر

تعـود أكـبر عمليـات تـم تنفيذهـا في الاتجـار بالبـشر إلى الهجـرات القسريـة بحـق الضعفـاء التـي أقدم عليهـا عدد كبـير من التجـار الأوربيين والأمريكيـين عندمـا أخـذوا باقتـلاع الملايـين مـن البـشر مـن بيئاتهـم الاجتماعيـة في السـواحل الإفريقيـة؛ لنقلهـم والمتاجـرة بهـم في الـدول الأوربيـة والولايـات المتحدة الأمريكيـة، حتى تم نقل عـدد يصل في بعض التقديـرات إلى نحـو (٤٠) مليـون إنسـان مـن السـواحل الإفريقيـة خلال خمسـين عامًـا إلى الولايـات المتحـدة والـدول الأوربيـة حيـث تـم بيعهـم كعبيـد، ويلاحـظ أن المصـادر الغربيـة ذاتهـا تؤكـد أنـه مـن بـين كل عشرة أفارقـة كان يتـم أسر واحـد فقـط واسـتعباده، بينـما يلقى التسـعة الآخرون مصرعهـم إما برصـاص الغـزاة البيض، وإما جوعًا وعطشًـا، وإمـا انتحارًا مـن على ظهر السـفن التـي كانوا يحشرون فيها كالماشـية، وكثـير منهم كان يلقـى حتفـه اختناقًـا بسـبب تكديـس المئـات منهـم داخـل أقبية السـفن في مسـاحة عـدة مـترات بـلا تهويـة أو طعـام أو مراحيـض (شـفيق، د.ت).

وبالنظـر إلى أن عمليـة الاتجـار بالبـشر تعـد نتاجًـا لجملـة الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعيـة التـي تعـاني منهـا الحضـارة الإنسـانية المعـاصرة، بسـبب مـا شـهدته من تغـيرات واسـعة خـلال الفـترات الزمنيـة السـابقة، فمـن الطبيعـي أن تـأتي مختلفـة في حجمهـا ومسـتويات انتشـارها بـين دول العـالم، فالـدول الأكثـر تأثـيرًا في بناهـا الاجتماعيـة والثقافيـة والحضاريـة كانـت أكثـر عرضـة لظاهـرة الاتجـار بالبـشر، بينـما جـاءت الظاهـرة أقل انتشـارًا في الـدول والمجتمعات التي اسـتطاعت أن تحتفظ نسـبيًّا ببنائهـا المجتمعـي، مـع الإشـارة إلى أنـه لا توجـد دولة في العـالم إلا وتأثـرت على نحو مـا بالتغيرات المجتمعيـة في بناها الثقافيـة والحضارية، وتأثرت بشـكل أو بآخر بظاهرة

الاتجار بالبشر، ولكن بدرجات مختلفة، تبعًا لمستويات التغير التي شهدتها.

ففي حين يلاحظ أن عمليات الاتجار بالبشر لغايات السياحة الجنسية والاستغلال الجنسي تنتشر بقوة كبيرة في دول جنوب شرق آسيا، يلاحظ أن الدول الغربية تستقطب القسم الأكبر من اتجاهات تهريب العمالة غير المشروعة بسبب استقرار أوضاعها الاقتصادية التي تجعلها قبلة الباحثين عن العمل بطرق غير مشروعة.

كما تستقطب مناطق جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا الجزء الأكبر من عمليات الاتجار بالبشر، بينما تأتي المناطق الإفريقية في الموقع الثاني من حيث الأهمية، ففي الجانب الأول تعد تايلاند واحدة من الدول التي تنتشر فيها تجارة الجنس بشكل كبير نتيجة الزيادة المتنامية في عدد رجال الأعمال والسائحين الأجانب الباحثين عن الجنس، فتشير تقديرات (Asia Watch) إلى أن أكثر من عشرة آلاف امرأة وفتاة بورمية ينتقلن سنويًّا إلى تايلاند قادمات من فيتنام وكمبوديا ولاوس للعمل في هذا المجال، وبينما يستقر عدد منهن في تايلاند نفسها، فإن أعدادًا أخرى يتم تصديرهن إلى مناطق آسيوية أخرى مثل: سنغافورة وماليزيا، وأستراليا ونيوزيلاندا وتايوان، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية (الزغاليل، ١٩٩٩م، ص٥١).

وفي بنغلادش يلاحظ ازدياد كبير في عمليات تهريب النساء والفتيات إلى الهند وباكستان والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة، وتقدر اليونيسيف أن هناك نصف مليون من بنغلادش تم تهريبهن أو الاتجار بهن في السنوات الأخيرة، وأن هناك حوالي ٢٠٠ ألف امرأة نيبالية يعملن في الدعارة في الهند، وهناك عدد قليل من النساء والفتيات اللواتي تم الاتجار بهن عبر بنغلادش من بورما إلى الهند، وأولاد صغار

تـم الاتجـار بهم مـن جنـوب آسـيا إلى الإمـارات العربيـة وعمان وقطـر وتم إجبارهم على العمل كفرسـان سـباق للهجن (يوسـاف، ٢٠٠٦م، ص١٦).

وعـلى الرغـم مـن أن المجتمـع العـربي مـا زال يحافـظ بقـدر أكـبر على منظوماتـه الفكريـة والاجتماعيـة والثقافيـة، والتـي بـدت عليهـا مظاهـر الانحـلال أيضًـا غـير أن انتشـار الظاهـرة فيـه أقـل مما هـي عليـه في دول جنـوب شرق آسـيا، فقـد بقيـت الظاهـرة محـدودة الانتشـار إلى فـترة قريبة نسـبيًّا، إلى أن تزايـدت خلال العقدين الأخيرين، بسـبب عمليات التواصل الواسـعة التـي أخـذت تنتشر بقوة مـع المجتمعـات الأخـرى، وكان لتطور وسـائل الاتصـال أهميـة كبـيرة في هـذا المجال.

ففـي المملكـة العربيـة السـعودية، رصـدت صحيفـة "الاقتصاديـة" أشـكالاً مختلفـة مـن ظاهـرة الاتجـار بالأطفـال، حيـث يتـم الاتجـار بهـم لحسـاب مـن اتخـذوا هـذا النشـاط وسـيلة للتكسـب، وأسـوأ مـا فيـه أنـه يتـم عـبر تهريـب أولئـك الأطفـال الأبريـاء إلى داخـل المملكـة مـن دول إفريقيـة بحـرًا ومـن اليمن بـرًّا، وتعمل المملكة عـلى مكافحة هـذه الظاهرة لاعتبـارات كثـيرة منها أن تشـغيل هؤلاء الأطفـال إنما يتـم بمخالفة قوانين المملكـة وعـلى أراضيهـا، وبـما يناقـض الاتفاقـات الدوليـة للعمـل وحماية حقـوق الإنسـان؛ ولذا فـإن هيئة حقـوق الإنسـان في المملكة شـكلت لجنة لمكافحـة الاتجـار بالأشـخاص، ومن خـلال زيارتهـا لمراكز إيواء المتسـوّلين رصـدت وجـود ضحايـا مـن الأطفـال والنسـاء دخلـوا إلى المملكـة عـن طريـق التهريـب للتسـوّل (صحيفـة الاقتصاديـة، ٢٠١٢م).

وفي السـودان، يتنـاول كـرار التهمـي، مديـر جهـاز تنظيـم السـودانيين في الخـارج، ظاهـرة الاتجـار بالبـشر في السـودان، في سـياق عرضـه لفيلـم «مصيـدة الأحـلام» الـذي يوثـق هـذه الظاهـرة ومـا يترتـب عليهـا مـن آثار

تمس المهاجرين، فيبين أن عدد المهاجرين من السودان سنويًّا يصل إلى (١٢٠٠) سوداني، ومن إفريقيا عبر السودان (٤) آلاف، وكشف عن وجود عصابات تضم سودانيين وأجانب، وقال خلال عرض الفيلم إن ضحايا الاتجار بالبشر (٨٠٠) ألف، (٨٠٪) منهم نساء ويتم التعامل معهم لأغراض جنسية، وأشار إلى تزايد ظاهرة جريمة الاتجار بالبشر، وقال إنه يدر عائدًا سنويًّا يقدر بحوالي (٢٨) مليون دولار، وقال إن من أساليب التحايل لعمليات الاتجار بالبشر بيع العقود الوهمية والتخديم في المنازل والتسول التي أصبحت تدار من خلال شبكات متطورة، وتقترن جريمة الاتجار بالبشر بانتشار هجرة النساء غير القانونية والاستغلال الجنسي إلى جانب جرائم المخدرات وغسيل الأموال والفساد (شبكة بربر، ٢٠١١م).

وفي هذا السياق، نبَّه عبدالهادي عبدالحميد على خطر هذه الظاهرة التي تظهر في عدة أشكال مختلفة منها عقود العمل الوهمية، وأضاف أن هجرة السودانيين إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، تتم عبر جماعات محددة ذات أبعاد سياسية، كما طالب رحمة الله وكيل وزارة الخارجية السودانية الأسبق بالتنسيق بين الأجهزة الناشطة كافة لمحاربة هذه الظاهرة، وطالب بالتدقيق في عقود العمل لكشف المزيفة منها، وأكد أن السودان مستهدف سياسيًّا وهذه المرحلة تحتاج إلى تأمين وانتباه، خاصة وأن هناك دولة أخرى وليدة، وقلل اللواء أحمد عطا المنان من جريمة وظاهرة الاتجار بالبشر في السودان. وقال: نعاني من تهريب البشر والهجرة غير المشروعة، ولكن ليست بالصورة المزعجة كما قال بعضهم، ولا يوجد لدينا ما يسمى بالرق الأبيض، لافتًا إلى أن السلطات ضبطت أخيرًا أطفالًا من غرب إفريقيا يمارسون التسول عبر جماعات منظمة تقوم بذلك العمل المدمر، وأشار إلى أن الدول الأوربية بعد أن سدَّت حاجتها

مـن الأيـدي العاملـة أصبحـت تؤلـب العـالم حـول ظاهـرة الاتجـار بالبشر، وذكـر أن تعريـف الأمـم المتحـدة لقضايـا الاتجـار بالبـشر يحتـاج إلى تحديد إذ فيـه أجندة سياسـية تسـتعمل حسـب المصلحـة (شـبكة بربـر، ٢٠١١م).

ويضـاف إلى ذلـك أيضًـا مـا يُقـدم عليـه بعض عصابـات الاتجـار بالبشر مـن سرقـة الأطفـال في سـنوات الطفولة المبكـرة مـن الذكور والإنـاث بهدف بيعهـم لأسر يحتاجـون إليهـم في بلـدان أخـرى لأسـباب مختلفـة، بالشـكل الـذي يمكنهـم مـن تأهيل هـؤلاء الأطفـال للغايات التـي يتطلع إليهـا أرباب الأسر، وقـد يكـون ذلـك مـن بـاب التبنـي، أو التشـغيل بأعـمال السـخرة والخدمـة المنزليـة، أو التشـغيل في الأعـمال الإنتاجيـة بأجـور زهيدة فيـما بعد، أو للاسـتغلال الجنسي، وفي الحالات المختلفـة يتم اقتلاع هـؤلاء الأطفال من بيئاتهـم الأصليـة بطريـق السرقـة، ونقلهـم إلى أماكـن أخـرى وبيعهـم هناك.

ويميـز «قـاروني» بين أنماط كثـيرة من عمليـات الاتجـار بالأطفال عبر قنـوات الهجـرة غـير المشروعة، منها الاسـتغلال الجنسي، سـواء للممارسـة الجنسـية أو البغـاء، أو للتصوير وإنتـاج الأفلام، فيزج سـنويًّا بنحو مليونين ونصـف المليـون مـن الأطفال في سـوق الجنس أغلبهم مـن الفتيـات، بينما يتعـرض قرابـة (٣٠٠) ألف طفل لخطر الاسـتغلال الجنسي لغايات الربح المـادي في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وحدهـا، ومـن الأنماط التي يشـير إليهـا قـاروني، التسـول، الـذي يزداد انتشـاره في الـدول العربيـة مقارنة مع الدول الأخـرى، والترويج للممنوعـات، والعمالة الرخيصـة والتبني وغير ذلـك مـن أغراض الاتجـار بالأطفال، وخاصـة فيما يتعلق بتجـارة الأعضاء البشرية (قـاروني، ٢٠١٠م، ص٥).

وتعكـس هـذه العمليـات في مجملهـا مسـتوى الانحطـاط الإنسـاني والأخلاقـي الـذي بـات يصـف الحضـارة الحديثـة إلى جانب مـا تتصف به

مـن تطـور تقـاني هائـل، فلم تعـد قيمة الإنسـان بالنسـبة إلى هـذا النوع من الجرائـم تجـاوز قيمتـه بوصفـه شـيئًا مـن الأشـياء أو سـلعة تباع وتشـترى بصـورة أكثـر سـوءًا ممـا كانت عليـه عـبر مراحـل التاريـخ المختلفة.

٥ . ٤ شبكات الجريمة المنظمة وطرق الاستغلال المستخدمة في الهجرة غير المشروعة

تسـتحوذ بنيـة عصابات تهريب البـشر، وتنظيمات الهجـرة غير المشروعة عـلى اهتـمام المعنيـين بمكافحة الظاهـرة على المسـتوى العالمي، وعلى مسـتوى كل دولـة بذاتها، ذلك أن الكشـف عن الطرق المتبعة، والوسـائل المسـتخدمة في الترويـج للهجـرة غير المشروعـة وجذب الشـباب، والتغرير بهم، يسـاعد كثـيرًا في عمليـة الضبـط، وفي الحد من انتشـار الظاهرة في هـذا البلد أو ذاك.

ففـي دراسـة للمعهد القومـي التابع لوزارة العـدل الأمريكية، يلاحـظ أن بنية جماعـات التهريـب الصينيـة تنسـجم مـع أهـداف العصابـات وغاياتهـا، وتوصـف خصائـص هـذه الجماعات وآليـات عملها بما يـلي (فتحي عيـد، ٢٠١٠م، ص٥٤):

١ ـ مـن حيـث التركيـب الهيـكلي، يـترأس الشـبكة مسـتثمر مـالي كبـير تعـود إليه أغلـب المنافـع والعوائـد المالية المحققـة وهو بمثابـة الرئيس الأعـلى، ويطلـق عليه تسـمية «الثعبـان الكبـير»، ويعمل معـه مجموعة مـن المعاونـين الـذي يحتلـون مركز الوسـط في منظومـة الشـبكة، وهـم شـخصيات مهمـة تقيم علاقاتهـا مع المجتمـع، وهم أناس ذوو سـلطة وثـروة وشـهرة هائلـة، ويطلـق عليهـم اسـم «الثعابـين الكبـيرة»، أمـا الثعابـين الصغـيرة فهـي مجموعات مـن الأفـراد الذين يقومـون بجمع الأشـخاص الراغبـين في الهجـرة ونقلهـم وتحصيـل الأمـوال منهـم، ويقومـون بـدور الوسـيط بـين الثعابـين الكبـيرة والمهاجـر غـير القانوني.

٢ ـ ترتبط بالتنظيم المباشر لعصابات التهريب جماعات أخرى بطريقة غير مباشرة، وتضم موظفين حكوميين وضباط شرطة وأصحاب عمل تجاريين، وربات بيوت، وشغالين، وبنائين وسائقي سيارات أجرة وأصحاب أكشاك وكل من يمكن أن يكون له تواصل مع شرائح مختلفة من الشباب، وغالبًا ما تقدم هذه الجماعات خدماتها للجماعة الأساسية بأشكال مختلفة، منها التعرف على الراغبين في الهجرة وإيصالهم إلى الثعابين الصغيرة، الذين يأخذون بتحويل الرغبة في الهجرة إلى حيز الواقع.

٣ ـ يعمل رؤوس الثعابين (الكبيرة والصغيرة) على ترويج فكرة الهجرة غير المشروعة، وتصويرها على أنها أساليب ناجحة لتحقيق التميز في الحياة والحصول على الثروة، ويمكن أن يختص بعضهم بالزيجات الشكلية للحصول على جنسية الدولة المستهدفة.

٤ ـ تستفيد عصابات تهريب المهاجرين غير القانونيين من سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشباب، ومن مظاهر الفساد التي تنتشر في هذا البلد أو ذاك، وتعمل على توظيف هذه المظاهر بأشكال مختلفة ووسائل متعددة تبعًا لطبيعة الخدمة المطلوب تقديمها.

كما تلجأ عصابات تهريب الأشخاص في ظروف أخرى إلى تقريب فكرة الهجرة إلى وعي الشباب من خلال تصويرهم لقصص وحكايات أفراد سبق لهم أن التحقوا بالدول المستهدفة، وتغيرت أحوالهم تغيرًا كبيرًا وواسعًا، خاصة مع الإشارة إلى أسماء مشهورة وذات شأن ما يجعل فكرة الهجرة قريبة من التحقق، وتصبح هذه الحكايات نماذج تقتدي بها فئات الشباب، التي لا تعرف أن هذه الروايات من نسج خيال الرواة، وقد اقتربت إلى وعيه بسبب صعوبة الظروف التي يعيشها، وقد تمضي

العصابـات أحيانًـا أخـرى إلى أبعـد مـن ذلـك فتقـدم عروض عمـل وهمية مـن قبـل شركات معروفة، حتى تسـتقر في وعي الشـباب إمكانيـة الوصول إلى الأهـداف التي تبـدو أنها قريبة للغايـة، ويقدم فتحي عيد في هذا السـياق توصيفًـا لهـذه العلاقة عـلى النحـو الآتي (فتحي عيـد، ٢٠١٠م، ص٦٢):

١ ـ ينخـدع بعـض المواطنـين بعقود عمـل وهمية يحصلـون عليها من بعض الوسـطاء والسـماسرة نظـير مبالغ مالية كبـيرة، ولا يكتشـفون ذلك إلا بعـد وصولهم إلى البلد المسـتهدف.

٢ ـ يقـوم بعـض الوسـطاء والسـماسرة بإيهام راغبـي العمل خـارج الدولة المقـر بإمكانيـة خروجهـم عـلى الرغـم مـن وجـود معوقـات إداريـة وقانونيـة تمنع سـفرهم، غـير أن معالجة هذه المشـكلات يمكـن إتمامها مـن خـلال تزويـر الوثائـق المطلوبة.

٣ ـ مـع رسـوخ القناعـة بسـلامة العقـود يذعـن الشـباب الراغبـون في السـفر لطلبـات عصابـات التهريـب وتقديـم الأمـوال اللازمـة مقابل تعهداتهـم بأنهـم لن يدفعـوا إلا الحدود المطلوبـة منهم قانونيًّـا، ما يحرر العصابـات مـن أيـة مسـؤوليات لاحقة.

٤ ـ اسـتغلال بعض الوسطاء تسـهيلات الدخول للسياحة في بعض الدول المسـتهدفة، مـن دون العمـل، ولا يكتشـف المهاجرون هذه المسـألة إلا بعـد أن تبـدأ رجـال الشرطة بملاحقتهـم في الدول التي هاجـروا إليها.

لقـد أصبحـت عمليـات تهريـب البـشر، والاتجـار بهـم في كثـير مـن الأحيـان، ومظاهـر الهجـرة غـير المشروعـة مـن المشـكلات الأساسـية التي تجـاوز الحـدود المكانيـة لأي دولة مـن دول العـالم، وهي تشـكل مصدر قلق بالنسـبة إلى الـدول المصـدرة لها، بالقـدر الذي تشـكل فيه أيضًـا مصدر قلق للـدول المسـتقبلة لهـا، فكلاهمـا يشـعر بـأن الظاهـرة تشـكل عبئًـا اقتصاديًّا

واجتماعيًّا كبيرًا لا يمكن تجاوزه، وإن كانت الظاهرة تعد مشكلة حقيقية في الدول المستقبلة لها، لما تسببه فيه من خلل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وفي فرص العمل، إلا أن الظاهرة في حقيقتها تعكس أيضًا، وفي المستوى نفسه حجم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول المصدرة لها، وبالتالي لا يمكن تصور المشكلة بوصفها نتاجًا لظروف طرف واحد من طرفي التفاعل، إنما هي نتاج لظروف الطرفين معًا، فالتباين الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأكثر تقدمًا يعكس بوجه من الوجوه العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول الأكثر فقرًا والدول الأكثر ثراءً، كما أن ارتفاع مستويات الفقر في البلدان النامية، يجعل أبناءها يتطلعون دائمًا إلى البحث عن المستقبل، خاصة بعد أن باتت عمليات الاتصال والتواصل واسعة بين أطراف العالم المتباعدة، وأصبح الشباب في معظم دول العالم على تواصل مع منجزات الحضارة، ومعرفة بأنماط الحياة الجديدة التي يعيش فيها سكان الطرف الآخر من العالم.

ويضاف إلى هذا وذاك انتشار مظاهر الاغتراب بين الشباب، وهي الظاهرة التي تجعلهم ينشدون الحلول بطريقة فردية كل منهم حسب مهارته، وليس بالشكل الذي يوجبه انتماؤهم الاجتماعي والوطني والسياسي، ولهذا يصبح هؤلاء عرضة للانجراف مع جماعات تهريب البشر، أو شبكات الاتجار بالبشر، أو مع تنظيمات العمل السياسي، أو جماعات العمل الإرهابي ذات الارتباطات السياسية المتعددة في أغلب البلدان، كما يلاحظ أن ظاهرة الاغتراب يمكن أن تفسر أيضًا مظاهر الفساد الاجتماعي والمالي الذي يصف مؤسسات حكومية في هذه الدولة أو تلك، بحكم غياب التشخيص الحقيقي للمشكلات، والنظر إليها من زوايا فردية بالدرجة الأولى، ما يجعل الشباب في شعور دائم

وكأنهم في سباق مع الزمن ومع غيرهم، ما يدفعهم إلى التفكير مجددًا بالطرق الفردية بصرف النظر عن النتائج المترتبة على هذه الخيارات على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وفي ضوء هذه الظروف ليس من اليسير توقع ضبط مشكلات الاتجار بالبشر، وضبط عمليات الهجرة غير المشروعة لثلاثة اعتبارات أساسية، يتعلق الأول بنمو الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين دول العالم المختلفة، وتزايدها يومًا بعد آخر، ويرتبط الثاني بمظاهر الانحلال الأخلاقي والديني والاجتماعي الذي يزداد انتشارًا أيضًا، ويتصل الثالث بانتشار ظاهر الاغتراب بين الشباب التي تدفعهم إلى البحث عن الخلاص بطرق فردية بحتة، وفي مثل هذه الظروف ليس من اليسير أن تكون الإجراءات القانونية في الدول المختلفة قادرة على الحد من انتشار الظاهرة؛ لأن هذه القوانين لا يمكن أن تمس جذور المشكلة الممتدة إلى بنية النظام الرأسمالي المعاصر.

٥ . ٥ حالات من تداخل الهجرة غير المشروعة مع جريمة الاتجار بالبشر

على الرغم من أن الهجرة غير المشروعة مخالفة للقوانين والأنظمة المعمول بها في جميع البلدان تقريبًا، إلا أنها تختلف عن جريمة الاتجار بالبشر التي تقوم بها شبكات الجريمة المنظمة في أغلب دول العالم، ذلك أن هذه الشبكات تعمل على استغلال مواطن الضعف لدى الشباب الراغبين في الهجرة غير المشروعة، والذين يتطلعون إلى حياة أفضل في بلدان غير بلدانهم الأصلية، فتعمل هذه الشبكات على جذب الشباب والسيطرة عليهم بالإغراءات المالية المختلفة والوعود الوهمية التي تصورهم وكأنهم على مقربة من فردوس الدنيا، وعلى الرغم من ذلك

فـإن شـبكات تهريب البـشر تعد أقـل في خطورتها أيضًا من شـبكات الاتجار بالبـشر التـي يصبـح البـشر بالنسـبة إليهـا هدفهـا الأسـاسي؛ لتتمكـن مـن بيعـه، أو بيـع أعضائـه في الأماكـن التـي يكثـر الطلـب عليها، وقـد وجدت شـبكات كثيرة مـن هذا النوع نفسـه مدفوعـة للتضامن مع شـبكات تهريب البـشر للاسـتفادة منهـا وإيقـاع الأذى بأولئـك الشـباب الـذي انطلقوا على أمـل الوصـول إلى بلـدان أخـرى، والعيـش فيها وتحقيق مسـتويات معيشـة أفضـل، فإذا بهم يجدون أنفسـهم فريسـة غضة لشـبكات تهريـب البشر التي تقدمهـم ضحايـا لشـبكات أكثـر خطـورة هي شـبكات الاتجـار بالبشر.

وتشـكل جاذبية الهجـرات غير المشروعة إلى الفردوس المنشـود الذي تروج لـه شـبكات تهريب البـشر والاتجار بهـم، بالإضافـة إلى غياب الوعـي بالأخطار المترتبـة عـلى هـذه الهجـرات عوامل أساسـية يؤدي تفاعلهـا إلى مزيـد من تورط المهاجريـن غـير القانونيـين في أخطـار تهـدد حياتهم من شـبكات تهريـب البشر، وشـبكات الاتجـار بالبشر، التي تسـتغل وجودهـم وغياب وعيهـم بأخطارها.

وفي التقريـر الصحفـي الموسـع الـذي يقدمـه يوسـف عبـد الرحمن شرح وافٍ لهـذه الأزمـة حيـث يوضـح أن الشـباب الأريـتري يتطلـع إلى تحقيـق مسـتويات معيشـة أفضل، وفرص عمل مناسـبة، ويجد في المروجين للهجرات غـير المشروعة بداية المسـار الـذي يعتقد أنه يـؤدي به إلى الدول الأكثـر تطورًا، بعـد هجرتـه غير المشروعة إلى الأراضي السـودانية، ومنهـا إلى الدول التي يحلم بهـا، ليحقـق مـن خـلال ذلك مـا يتطلـع إليه مـن طموحـات وأهـداف، لكن الشـاب الأريـتري سرعان مـا يجد نفسـه في قبضة شـبكات تهريب البـشر التي تتكفـل بنقلـه إلى الأراضي السـودانية مقابـل مبالـغ ماليـة كبـيرة، وتعمـل على تسـليمه مبـاشرة إلى شـبكات الاتجـار بالبـشر (عبـد الرحمـن، ٢٠١٣م)، وهي الشـبكات الأكثـر خطـورة على البـشر في تاريخ الإنسـان حتـى الآن.

ويوجه الكاتب والصحفي عبد الرحمن إلى ضرورة الاهتمام بالأماكن التي تستخدم لإخفاء المهاجرين غير القانونيين، المتجهين نحو المجهول، وهي الأراضي الحدودية المصرية والسودانية والليبية، فهناك كما يقول، تجارة قذرة قائمة تستغل حاجة هؤلاء المهاجرين الذين تجذبهم المغريات لتحسين أوضاعهم، فيغامرون بالذهاب إلى هناك حيث طامتهم الكبرى، فتعترضهم عصابات معروفة بتجارة جميع أنواع الممنوعات والمهربات من مخدرات وحتى بيع أعضاء البشر الذين يتم إغراؤهم، وحتى تسهيل دخول فتيات من جنسيات مختلفة لعرضهن في أسواق الدعارة، والتاجر الخفي في هذا المكان، كما جاء في التقرير، هو الكيان الإسرائيلي والعصابات التي تسيطر على هذه البراري الشاسعة، فيتم حجز الرجل المسكين الذي جاء على أنه مهاجر غير قانوني، ويبدأ عليه المزاد، فيقولون له: «ادفع دية إطلاق سراحك» وإذا لم يحصلوا على ما يلبي شهوة الطمع في نفوسهم، يصار إلى تعذيبه وتؤخذ أعضاؤه كقطع غيار، فلديهم أصحاب الخبرات من الجلادين الذين لهم خبرة في بتر الأعضاء، ثم ترسل هذه الأعضاء وسط حراسات مشددة وبطرق متقدمة طبيًّا للحفاظ عليها لمن يشتريها كقطع غيار بشرية، وأكثر مزاد تنتشر فيه هذه التجارة هو السوق «الإسرائيلية»، ويشكل الأريتريون الشريحة الكبرى من الضحايا، خاصة أن نظام الدولة السياسي في أريتريا زاد الأمر سواء عندما فرض التجنيد الإلزامي على المرأة المسلمة التي وجدت نفسها مدفوعة إلى الهرب مع أفراد أسرتها؛ لتصبح فيما بعد واحدة من الضحايا التي يتم التحكم بها واستغلالها (عبد الرحمن، ٢٠١٣م).

ويجد عبد الرحمن أن على النظام الدولي العالمي في الوقت الراهن مسؤولية حضارية تكمن في ضرورة تتبع مثل هذه الملفات التي تشير إلى بؤر حدودية معروفة في كثير من الدول الإفريقية التي جعلت منها دولة الاحتلال

الإسرائيـلي طعـمًا لهـا، تتصيـد مـن خلالهـا ضحايـا بالمئـات في هـذه المناطـق الحدوديـة النائيـة عـن أعين المراقبـة والرصـد والمتابعـة، وتتحكم فيهـا عصابات وأفـراد تعـرف المسـالك وطـرق التهريـب وتحتجـز هـؤلاء الضحايا، بعيـدًا عن أعـين البـشر لتحولهـم إلى تجارة فاسـدة بعد أن تمـارس عليهم سـطوتها فيصار إلى تعذيبهـم وبـتر أعضائهـم ورميهـم عـلى قارعـات الطـرق في الـبراري للوحوش الـكاسرة حتـى تـأكل بقاياهـم أو تدفنهم في حفـر جماعيـة بعد أن تقبـض أثمانهم آلافًـا مـن الـدولارات من هـذه التجـارة الممنوعـة (عبدالرحمـن، ٢٠١٣م).

وينقـل عبـد الرحمـن مـا يرويـه واحـد مـن المهاجريـن غـير القانونيين طالبـي اللجـوء في مخيـم قريـب مـن مدينـة كسـلا في شرق السـودان قوله: «إنهـم يصطادوننـا لبيعنا مثل الأغنام»، مشـيرًا إلى المهربـين الذين يتحركون في الظـلام وسـط الصحـراء لأسر غنائمهـم مـن البـشر (عبدالرحمـن، ٢٠١٣م)، ويؤكـد ذلـك شـاب آخـر في المخيم الذي يسـتخدم مكانًـا أوليًّا لجمـع الشـباب الذين أتـوا، وهم يعتقـدون أنهـم مهاجرون غـير قانونيين، بقولـه: «في هـذا المخيـم كثـير مـن اللاجئين الذيـن تعرضـوا للخطف وهم في طريقهـم إلى السـودان، المجموعـات التـي تختطـف المهاجريـن تطالـب بدفـع أمـوال مقابـل الإفـراج عنهـم، البعـض يقول إنهـم يطلبـون ٥ آلاف جنيـه مقابـل إطلاق سراحهـم» (عبـد الرحمـن، ٢٠١٣م).

لقـد اتخذت عمليات الهجـرة غير المشروعة في ارتباطها بشـبكات تهريب البـشر، ومن ثـم بشـبكات الاتجار بالبـشر أبعادًا أكثـر خطورة ممـا كانت عليه في المـاضي، فـإذا كانـت المشـكلة ذات أبعـاد اقتصاديـة واجتماعية وتسـتجيب الـدول لهـا في ضوء ما يترتـب عليها من أخطار، فإن المشـكلة اليـوم أصبحت أكثـر خطـورة مع قـوارب المـوت التي تـودي بحياة كثـير مـن المهاجرين غير القانونيـين، فبـات البعد الإنسـاني والوجـداني أكثـر تعقيدًا، فلم تعد المشـكلة

مرتبطة بمصالح هذه الدولة أو تلك، إنما بدت مرتبطة بقيمة الإنسان الذي يتعرض لخطر الموت لمجرد أنه يبحث عن لقمة عيشه.

وقد ارتبطت المشكلة اليوم بشبكات تهريب البشر، وشبكات الاتجار بهم، وأصبحت تهدد الإنسان بذاته، نظرًا لما ينطوي عليه هذا الارتباط من اختلال في القيم الأخلاقية والإنسانية، وإذا كانت المشكلات المترتبة على الهجرات غير المشروعة تأتي من كونها تهدد المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدولة أو تلك، فإن المشكلة اليوم جعلت الإنسان سلعة حيث تُقَطَّع أوصاله وتُبَاع في الأسواق، ولم تعد مجرد تهديد لمصالحه الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ولا يمكن تقديم أي تفسير علمي للمشكلة بوجوهها الجديدة في ظل التعاطف الوجداني والأخلاقي مع الضحايا، لمجرد أنهم تعرضوا للأخطار التي تمس حياتهم، في الوقت الذي لم يحملوا في وعيهم إلا سعيهم الحثيث للحصول على مستويات معيشة لائقة، ولم يكونوا على عداء مع أحد من الذين اعتدوا عليهم، وقضوا على حياتهم، ما جعلهم ضحية لأطماع غيرهم، مقابل أطماع مادية لا يمكن تصور هزالتها أمام قيمة الإنسان، الأمر الذي يجعل المشكلة بالفعل في جوهرها أخلاقية وإنسانية بالدرجة الأولى، فالتعاطف الوجداني والأخلاقي مع الضحايا يفرض نفسه على مستوى الموقف منهم، ومن الظاهرة نفسها، وعلى مستوى المشاعر والأحاسيس والعواطف التي تؤكد إنسانية الإنسان، وعلى الرغم من ذلك فإن الموقف الوجداني والأخلاقي من الضحايا، لا ينطوي على إمكانية تفسير الظاهرة تفسيرًا منطقيًّا وعلميًّا، وكذا الحال في الموقف القانوني الذي يمكن له أن يجعل المسؤولية على هذا الطرف أو ذاك، ولكنه لا يفسر العوامل المؤدية إلى الظاهرة وما يترتب عليها من أضرار.



الفصل السادس

تقييم الجهود الدولية والإقليمية

في مكافحة الهجرة غير المشروعة



٦. تقييم الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة الهجرة غير المشروعة

تشكل جدلية العلاقة بين الاستقرار والتنقل محور حياة الإنسان منذ أن خلقه الله عز وجل في أرضه، كما يشير إلى ذلك الباحث الفرنسي جاك بوركين (Jacques Borricand)، فكانت للإنسان دائمًا علاقة مزدوجة بالأرض، فهو يستقر في حيز مكاني محدد من جهة، ويميل إلى التنقل والترحال من جهة أخرى (Borricand, 1998)، ويدل ذلك على أن الهجرة بذاتها ليست مشكلة إنما هي ظاهرة طبيعية يمارسها الإنسان منذ زمن بعيد، ولكنها تصبح مشكلة بالفعل عندما تظهر في شروط اجتماعية واقتصادية وثقافية غير مناسبة، ما يجعلها تنطوي على مشكلات تمس حياة الإنسان ويمكن أن تشكل مصدر خطر عليه أو على غيره ممن له صلة بهم.

لقد أخذت الدول والقوى الاجتماعية والسياسية منذ القديم مواقفها من المهاجرين القادمين إليها، في ضوء ما تعتقد أنه مناسب لمصالحها بالدرجة الأولى، ومصالح أبنائها المقيمين في حدود نفوذها وسلطتها، فإذا حمل المهاجرون معهم المنافع التي تنعكس على المجتمع والدولة تم الترحيب بهم، والاستعداد لاستقبالهم، وتوفير جميع الشروط التي تساعد في تحقيق الاستقرار النفسي لهم، وتصل الأمور إلى حد ممارسة العقوبات بحق من يسيء إليهم، ويحول دون سعادتهم.

ويختلف الأمر عندما تشعر الدولة أو القوى الاجتماعية والسياسية فيها أن قدوم مجموعة من الناس إليها يمكن أن يحمل في ثناياه مشكلات صغيرة أو كبيرة فإنها تأخذ مواقف إدارية وتنظيمية تحول دون دخول

الأجانب إليها، ما يجعل مشروعية قبول الوافدين أو عدم قبولهم أمر مشروط بمصالح الدولة العليا، ومصالح سكان المجتمع الأصلي، حيث توجد المنافع التي تجذب الآخرين للاستقرار فيها.

وقد تندفع الدولة والقوى الاجتماعية والسياسية فيها إلى قبول المهاجرين إليها لاعتبارات إنسانية وأخلاقية بالدرجة الأولى، كما هو الحال في الأزمات الاجتماعية والسياسية والكوارث الطبيعية حيث تجد الدول نفسها معنية باستقبال المهاجرين الوافدين إليها ومساعدتهم وتوفير شروط استقرارهم بحسب المبادئ التي تؤمن بها، وبحسب ثقافتها، وبحسب أسباب الكوارث المشار إليها.

وعلى هذا النحو اتخذت الدول الغربية مواقف متباينة من الهجرات الوافدة إليها، تبعًا لما تجده في هذه الهجرات من مصالح تعود عليها بالنفع، فكانت تشجع على الهجرة إليها عندما كانت تشعر بحاجتها المتزايدة إلى قوة العمل، في مجالات الدفاع والتنمية، وخاصة في الفترات التي رافقت الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث كانت الضرورة ملحة لاستقبال المهاجرين والاستفادة منهم في مجالات الإعمار والبناء، غير أنها بدأت بالعمل على مبدأ الهجرة المنتقاة بدءًا من الستينيات من القرن العشرين، والعمل على الحد من الهجرات غير المضبوطة، ما دفعها إلى أن تؤسس لاتفاقات ثنائية مع الدول العربية التي كانت خاضعة لنفوذها الاستعماري من قبل؛ لتنظيم عمليات الهجرة من أجل أن تتجنب المشكلات التي يمكن أن تترتب على غياب الضبط، فأبرمت فرنسا مع الجزائر اتفاقية إيفان عام ١٩٦٢م، ومع المغرب اتفاقية تنقل اليد العاملة المغربية عام ١٩٦٣م، ومع تونس اتفاقية تنقل اليد العاملة التونسية عام ١٩٧٣م (ختو، ٢٠١١م، ص٢٣).

وفي الوقت الذي بدأت فيه الدول الأوربية تمارس أشكالاً مختلفة

مـن مظاهـر الضبـط الإداري والتنظيمـي للحيلولـة دون قـدوم المهاجرين بشـكل عشـوائي، وأصبـح اسـتقبال المهاجريـن يقـوم عـلى مبـدأ الانتقاء، بـدأت أيضًـا مظاهر الهجـرة غير المشروعـة، وبالقدر التي أخـذت تزداد فيه مظاهـر التحكـم بالوافديـن، أخـذت تـزداد أيضًـا الهجرات غـير المشروعة حتـى أصبحـت الهجـرة غـير المشروعـة مشـكلة بحـد ذاتهـا، وتصعـب السـيطرة عليهـا حتـى مـن قبـل الـدول الصناعيـة المتطـورة التي أسـهمت في المـاضي في إنتاجهـا عـلى نطاق واسـع، ولم تعـد اليوم قادرة عـلى ضبطها.

ويمكـن تصنيـف الإجـراءات المعتمـدة للحد مـن انتشـار الهجرة غير المشروعـة إلى ثلاثـة مسـتويات أساسـية: الإجـراءات القانونيـة والتدابـير الأمنيـة عـلى المسـتوى المحـلي، والتدابـير المتخـذة عـلى مسـتوى التعـاون الإقليمـي، وأخـيرًا الاتفاقـات التـي تظهـر عـلى مسـتوى التعـاون الدولي، وقـد حققـت بعض هـذه الإجـراءات نجاحات في الحـد من الهجـرة لكنها مازالـت دون المسـتوى المطلوب، ففـي الوقت الذي يلاحظ فيـه أن الجهود القانونيـة والأمنيـة تـزداد، يلاحـظ أيضًـا أن الهجـرة غـير المشروعـة تأخذ أشـكالًا جديـدة، مع تفاقـم العوامـل المؤديـة إليها.

٦ . ١ الإجراءات القانونية على المستوى المحلي

تـأتي هـذه الإجـراءات مـن قبل الـدول بحسـب شـدة الخطـورة المترتبة على الهجرة غير المشروعة بالنسـبة إليها، وبحسـب مسـتوى الأضرار النفسـية والاجتماعيـة المترتبـة عليهـا، وغالبًـا ما تكون مـن طرف واحد بـصرف النظر عـن الإجـراءات المتخذة في الدول الأخـرى المجاورة لها وغـير المجاورة؛ كأن تنمـي أجهـزة الرقابـة على الحـدود المحيطة بهـا، أو تطـور القوانـين والأنظمة لديهـا بالشـكل الـذي يجعلهـا تتجـاوب مـع أخطـار المشـكلة بهـدف الحـد

منها، وغالبًا ما تأتي هذه الإجراءات ذات طابع قانوني، كما هو الحال بالنسبة إلى الإجراءات الداخلية التي اتخذتها بريطانيا مثلًا عندما فرضت غرامات مالية تصل إلى (١٠) آلاف جنيه إسترليني، وعقوبات أخرى تصل إلى السجن بحق أرباب العمل الذين يستخدمون عمالاً غير قانونيين في مؤسساتهم، وذلك ضمن برنامج شامل يهدف إلى ضبط الهجرة غير المشروعة إليها، ووضعت الحكومة البريطانية أرباب العمل بين خيارين؛ إما التدقيق فيما إذا كان المهاجرون مؤهلين للعمل، أو مواجهة عقوبات صارمة، مشيرة إلى أنها تهدف من هذه الإجراءات منع انتشار العمالة غير المشروعة، وجاء ذلك بعد استشارات كثيرة مع قطاع الأعمال، وتمثلت هذه الإجراءات في عقوبات مالية غير محددة وإمكانية السجن في كثير من الحالات، وقد ورد عن وزيرة الداخلية في بريطانيا أن من شأن الإجراءات الجديدة أن تجعل من بريطانيا مكانًا أقل جاذبية للهجرة غير الشرعية، كما أن النظام الجديد للغرامات المدنية يمثل طريقة أكثر فاعلية للتعامل مع أرباب العمل المخالفين (صحيفة القدس، ٢٠٠٧م).

كما تعد التجربة التونسية في هذا المجال واحدة من التجارب التي هدفت إلى تطوير مجموعة من القوانين والنظم الداخلية بهدف الحد من انتشار ظاهرة الهجرة غير المشروعة، ومن ذلك ما أقدمت عليه الحكومة عام ٢٠٠٣م من اعتماد قوانين وإجراءات جديدة تميزت بتشديد العقوبات الموقعة على المهاجرين غير القانونيين وعلى عصابات التهريب التي تعمل في هذا المجال. وتوسع المشرع التونسي في تجريم جميع عناصر منظومة الهجرة غير المشروعة كالمهربين أنفسهم أو من يساعدونهم أو مالكي الأماكن التي تؤويهم، فشمل القانون كل من «كونوا عصابات أو تنظيمات بغرض تنظيم عمليات هجرة سرية، أو الأشخاص المتهمين

بالمساعدة في تنظيم عمليات الهجرة، سواء بإرشاد من يرغبون في الهجرة أو تسهيل وصولهم إلى الدول التي يرغبون في الهجرة إليها، أو إيواء الأشخاص المهربين أو تهريبهم، أو إعداد أماكن لإخفائهم، وتوفير وسائل النقل لهم، أو القيام بعملية النقل في حد ذاتها، أو الأشخاص الذين تخلفوا عمدًا عن إعلام السلطات المختصة بما لديهم من معلومات عن عمليات تنظيم هجرة سرية» (موقع الجزيرة الفضائية، «ب»، د.ت).

وحدد القانون طائفتين من الأشخاص المتورطين في جرائم الهجرة غير المشروعة: الأولى طائفة الأشخاص الفاعلين الأصليين للجرائم المقصودة، وهم الأشخاص الذين يقومون «بالأفعال الأساسية التي تشكل جريمة الهجرة السرية، أي الذين يقومون بالتهريب»، والثانية تمثلت في المشاركين، وهم الأشخاص الذين يسهمون في وقوع الجريمة، بمساعدة قد تكون سابقة للجريمة الأصلية أو متزامنة معها أو لاحقة لها، سواء بالفكرة (أي الإرشاد)، أو التحضير، أو التخطيط، أو الإعداد المادي في مختلف مراحل التنفيذ. ولا يستثنى من الاتهام أي شخص له علاقة بجريمة الهجرة غير المشروعة، حتى في حالة عدول الشخص عن إتمام عملية الهجرة نفسها التي اعتبرها القانون «مشروعًا إجراميًّا»، كذلك شدد القانون العقوبات على الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة غير المشروعة بالسجن لمدد تتراوح بين ٣ أشهر و٢٠ عامًا، وبغرامات مالية تصل إلى نحو ١٠٠ ألف دينار تونسي، أي ما يقارب ٨٣ ألف دولار (موقع الجزيرة الفضائية، «ب»، د.ت).

ومن الملاحظ أن أغلب الدول التي تعاني من الهجرة غير المشروعة مثل دول أوربا وتركيا والدول العربية المطلة على البحر المتوسط، والجزيرة العربية، وأستراليا، والولايات المتحدة، تعمل على إصدار

تشريعـات وقوانـين من شـأنها أن تحمي مصالـح الدولة تبعًا لرؤيـة المعنيين باتخـاذ القـرار، وغالبًـا ما تراعي الـدول مصالح الدول المجـاورة لها، ضمن مسـارات تعـاون إقليمي تـارة، وفي سـياق رؤى مسـتقبلية تـارة أخرى.

وفي الجزائـر يعـد الإقـدام عـلى الهجـرة غـير المشروعـة عمـلاً مخالفًـا للقانـون، ويوجـب عقوبـة السـجن لمـدة سـتة أشـهر بموجـب القوانـين الجديـدة لعـام ٢٠٠٨م، بينـما كان يسـتفيد مـن يتـم توقيفهـم مـن إجـراء الاسـتدعاء المبـاشر، وتتـم إدانتـه بالسـجن غـير النافـذ، بينما شـدد القانون عـلى المتورطـين في عمليـات الاتجـار بالبـشر، أو مسـاعدة شـبكات الهجرة حيـث تصـل العقوبـة إلى عـشر سـنوات (الدهيمـي، ٢٠١٠، ص١٧).

وفي المجـال التنظيمـي والإداري، تعـد شرطـة الحـدود معنيـة بتوقيف المهاجريـن غـير القانونيـين يوميًّـا، وعنـد اكتشـافهم في أثنـاء التفتيـش يتم اقتيادهـم إلى فصيلـة الشرطـة القضائيـة التـي تحقـق معهـم وتشـخص هويتهـم وتتأكـد منهـا، وتتعـرف عـلى طرقهـم المسـتعملة في هجرتهـم غير المشروعـة، ويحـرر ضدهـم إجـراء جزائـي تبعًـا للقوانـين النافـذة، ويتـم تقديمهـم للعدالـة (الدهيمـي، ٢٠١٠، ص١٧).

٦ . ٢ التعاون الإقليمي

بالنظـر إلى أن مشـكلة الهجرة غـير المشروعة التي تجاوز حـدود الدولة الواحـدة، وتمتـد أسـبابها والعوامل المؤدية إليهـا إلى خارج حـدود أي دولة مـن الـدول التـي تعـاني منهـا، بات مـن الـضروري أن يـزداد التعـاون بين الـدول المتجـاورة التـي تعـاني مـن المشـكلة نفسـها، ففـي ذلـك مـا يدعـو إلى مزيـد مـن عمليـات الضبـط والمراقبـة والمتابعـة. فـما تعجـز عـن تحقيقه هـذه الدولـة يمكـن تحقيقـه في دول مجـاورة أخـرى، ومـع تبـادل الخبرات

والمهـارات بـين الـدول تصبـح إمكاناتها أكـبر وقدراتها على ضبـط الظاهرة أوسـع، وقد شـهدت الـدول المتوسـطية مظاهر مـن التعـاون الإقليمي بين دول عربيـة معنيـة ودول أوربيـة تعـاني مـن المشـكلة نفسـها، غـير أن هـذا التعـاون لم يجـاوز مجموعـة مـن مذكـرات التفاهـم والاتفاقـات التـي مـن شـأنها ضبط ممرات الحـدود، وتزويدهـا بالتقانـات المتطـورة، بالإضافة إلى بعـض الاتفاقـات التي تهـدف إلى اسـتيعاب أكبر قـدر ممكن مـن الهجرات غـير المشروعـة، وجعلها في سـياق مشروع، كما جـاء في اتفاقيـة التعاون بين تونـس وإيطاليـا، التـي جـاءت نتاجًا لنشـاط دبلومـاسي مكثـف انتهى إلى مذكـرة تفاهـم لتسـهيل عمليـات الهجـرة المشروعـة التـي تتـم تحت سـمع وبـصر السـلطات، وقـد أسـفرت هـذه الجهـود عـن توقيـع مذكـرة تفاهم «إعـادة التوطـين» مـع أكـبر دولـة مسـتقبلة للمهاجريـن غـير الشرعيـين التونسـيين وهـي إيطاليـا. وبموجـب هـذه الاتفاقية بـات عـلى إيطاليا منح تأشـيرات الهجـرة لألفين من التونسـيين ممـن يرغبون في الهجرة إليها سـنويًّا بعـد إلحاقهـم بـدورات تدريبيـة عـلى المهـن التـي سـوف يعملـون فيهـا في الـشركات والمصانـع الإيطاليـة وكذلك بعـد اجتيازهـم لـدورات في اللغة الإيطاليـة، وعـلى الرغـم مـن أن إيطاليا عـادت وعدلت في مذكـرة التفاهم الخاصـة بتحديـد أعـداد المهاجريـن التونسـيين المسـموح لهـم بالهجـرة إلى إيطاليـا، إلا أنهـا قللت أعدادهم فيـما بعد من ألفي مهاجـر إلى ٦٠٠ مهاجر فقـط، وعـلى الرغـم مـن شـدة الإجـراءات القانونيـة والفنيـة التـي تطبقها السـلطات الأمنيـة التونسـية بحـزم والتي تعد فاعلـة ومثمـرة بدرجة كبيرة (موقـع الجزيـرة الفضائيـة، «ب»، د.ت)، إلا أنهـا لم تـؤدِّ إلى النتائج المرجوة منهـا، بفعـل ارتفاع معـدلات الهجرة غـير المشروعة، وخاصـة في ظل ثلاثة اعتبـارات أساسـية، هـي شـعور الشـباب بحاجتهـم إلى السـفر، ووجـود

النموذج الأوربي الذي يستقطب مشاعرهم وأحاسيسهم وعواطفهم، وأخيرًا وجود شبكات تهريب البشر.

وفي سياق التجربة التونسية أيضًا يلاحظ أن الحكومة أبرمت اتفاقات مع إيطاليا لتطوير الأساليب الأمنية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، فقد تم الاتفاق على أن تزود إيطاليا السلطات التونسية بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة وتعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير المشروعة مع وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالمشكلة بين البلدين (موقع الجزيرة الفضائية، «ب»، د.ت).

كما بادرت الحكومة الإيطالية عام ٢٠٠٣م إلى توقيع مذكرة تفاهم مع ليبيا للحد من الهجرة غير المشروعة، وتضمنت تلك الاتفاقية تقديم إيطاليا معدات فنية وتجهيزات مراقبة لمساعدة الحكومة الليبية في القضاء على الهجرة غير المشروعة، على الرغم من أن الحكومة الليبية تعد المعالجات الأمنية غير كافية لمعالجة المشكلة، وإنما ينبغي البحث عن معالجات وفق المنظور الإنساني الأشمل الذي يأخذ بالاعتبار ضرورة إيجاد فرص عمل واسعة وتقديم استثمارات كبيرة في الدول الفقيرة من خلال تعاون دولي واسع (نور ومبارك، ٢٠٠٨، ص ٤٨).

وتندرج في هذا الإطار الجهود التي تبذلها الدول الأوربية مع الدول العربية المعنية بموضوع الهجرة غير المشروعة، حيث ظهرت مجموعة من المبادرات العملية للحد من انتشار الظاهرة، ومن ذلك على سبيل المثال (بوقنطار، د.ت):

١ ـ إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية، وقد

يتعلق الأمر بتنظيم دوريات مشتركة لكن مثل هذه المبادرات تبقى محدودة، فهي إلى جانب كونها تتطلب تنسيقًا لوجستيًّا، فإنها غالبًا لا تمتد إلى النواحي البحرية كافة، وبالتالي فإن فاعليتها تظل محدودة.

٢ ـ تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات العاملة في تنظيم الهجرات غير المشروعة. وفي هذا السياق تم في عام ١٩٩٢م إنشاء مركز المعلومات والتفكير والتبادل بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية وتنظيم الانتقال عبر الحدود.

٣ ـ إحداث مجموعة تريفي (TREVI) التي تضم وزراء العدل والداخلية، وتستهدف اتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطية لمراقبة الحدود وتحديث المنظومة القانونية لردع المهاجرين السريين.

٤ ـ السعي إلى تسوية أوضاع هؤلاء المهاجرين السريين عندما تتوافر ظروف سياسية معينة مثل وصول حكومات يسارية أكثر اهتمامًا بالمعاناة الاجتماعية، وذلك لإدماج هؤلاء المهاجرين ضمن النسيج المجتمعي والتخفيف من معاناتهم داخل المجتمع الذي يقيمون فيه بشكل غير قانوني.

٦ . ٣ التعاون الدولي والاتفاقات الدولية

على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة على المستوى الداخلي والخارجي للحد من انتشار الظاهرة، والمتمثلة في الإجراءات القانونية والإدارية المتنوعة، غير أن الظاهرة مازالت تفرض نفسها أمام المعنيين بها من قادة سياسيين ومسؤولين في الدول المختلفة، حتى أصبحت مصدرًا لمشكلات سياسية بين دول متجاورة كما حدث ذلك أكثر من مرة بين المملكة المغربية وإسبانيا، أو بين المملكة المغربية والجزائر، أو بين ليبيا وإيطاليا وغيرها.

وكانـت الأزمـة بـين الحكومتـين الإسـبانية والمغربية قد بـرزت للعلن عندمـا عثرت السـلطات الإسـبانية على أكثـر من ٨٠٠ مهاجـر غير شرعي عنـد شـواطئ الكنـاري والأندلـس، واتهمـت الحكومـة الإسـبانية في حينه نظيرتهـا المغربيـة بعـدم ممارسـة الرقابـة عـلى حدودهـا، وهـو مـا رفضتـه الحكومـة المغربيـة التـي مـا فتئت تؤكـد أن أجهزتهـا الأمنية لا تدخـر جهدًا لمكافحـة هذه الظاهـرة (قاسـمي، ٢٠٠٥م).

وسرعـان مـا تطـورت الأزمـة، فيما بعـد حيث عـاد ملف الهجـرة غير المشروعـة إلى الواجهـة من جديـد عندما أقـدم مئات المهاجريـن من الدول الواقعـة جنـوبي الصحـراء عـلى تجـاوز الأسـلاك الشـائكة التـي تفصـل المغـرب عن مدينتي سـبتة ومليلـة الواقعتين تحت السـيطرة الإسـبانية، فقد هاجـم حـوالي ٦٥٠ مهاجرًا إفريقيًّا السـياج الحـدودي حـول مليلة وتمكن نحـو ٣٥٠ منهـم مـن اجتيـازه بعد انهيـاره، وذلـك في رابع محاولـة من هذا النـوع، كان نتيجتهـا مصرع سـتة مهاجرين، بالإضافـة إلى إصابة نحو ١٣٥ شـخصًا بينهـم سـبعة من ضباط وجنـود الشرطـة المغربية بجـروح، وتؤكد السـلطات المغربيـة أن أجهزتهـا الأمنيـة تصرفت في حـدود القانـون، وأنها حافظـت عـلى نقـاط مراقبتهـا، حيـث اعتقلت خلال أسـبوع واحـد ١٣٦ مهاجـرًا غـير قانـوني في إطـار حملتهـا لمكافحـة الهجـرة غـير المشروعـة، ما يرفـع عـدد المعتقلـين إلى ١٢٠٠ معتقـل خـلال أسـبوع واحـد، بينـما تـرى الحكومـة الإسـبانية أن المغـرب لم يقـم بواجبـه على أحسـن وجه لمنـع تدفق المهاجريـن إلى أراضيها (قاسـمي، ٢٠٠٥م).

وفي عـام ٢٠٠٥م عقـد في برشـلونة مؤتمـر قمـة للـدول الأورمتوسـطية ضـم دولاً أوربيـة ودولاً عربيـة إفريقيـة معنيـة بموضـوع الهجـرة غـير المشروعـة، وفي هـذا السـياق أشـار الوزيـر المنتـدب في الشـؤون الخارجيـة

والتعـاون في المملكـة المغربية إلى أن القمة الأورمتوسـطية ببرشـلونة صادقت عـلى المبـادرة الإسـبانية الفرنسـية المغربية التـي تعتمـد مقاربة شـاملة لظاهرة الهجـرة، وقـال في هذا السـياق لوكالة المغرب العـربي للأنباء، "إننـا لم نأت إلى هنـا لطلـب مسـاعدة مـا، نحن هنـا من أجـل اعتـماد مقاربـة شـاملة لمكافحة الهجـرة السريـة، من خلال زيـادة الاسـتثمارات ودعم التنمية ببلـدان الجنوب (وزارة الشـؤون الخارجيـة والتعـاون في المملكـة المغربيـة، ٢٠٠٥م).

وأعلـن الوزيـر عـن قـرب انعقـاد اجتـماع للخـبراء بالمنطقـة الأورمتوسـطية مخصـص لترجمـة المبـادرة الإسـبانية الفرنسـية المغربيـة إلى تدابـير ملموسـة مـن أجـل القضـاء عـلى الهجـرة غـير المشروعـة وتنظيـم عمليـة تدفـق المهاجرين القانونيين على حد سـواء، وشـدد عـلى كون «جميع الإجـراءات المتخـذة مـن طـرف المغـرب في مجـال مكافحـة الهجـرة السرية تـم تمويلهـا بفضـل إمكاناتـه الخاصـة ومـن دون أي مسـاعدة خارجية، ولم نحصـل عـلى يـورو واحـد مـن الاتحـاد الأوربي خـلال السـنوات العـشر الأخـيرة مـن أجـل محاربـة مافيـات الهجـرة السريـة»، وركـز كذلـك عـلى مسـألة النهـوض بالهجـرة القانونيـة مـن خـلال التشـاور بـين بلدان شـمال المتوسـط وجنوبه، موضحًـا أن البلدان الأوربية سـتحتاج خلال السـنوات المقبلـة إلى يـد عاملـة أجنبيـة لتطويـر اقتصادهـا (وزارة الشـؤون الخارجية والتعـاون في المملكـة المغربيـة، ٢٠٠٥م).

وفيـما يتعلـق بأعـمال القمـة الأورمتوسـطية، أكـد الوزيـر أن «انطـلاق الشراكـة الأورمتوسـطية يعتـبر ضرورة إسـتراتيجية واقتصاديـة وسياسـية واجتماعيـة بالنسـبة إلى بلـدان المنطقـة»، وأوضح أنـه «يتعين على بلـدان الضفة الشـمالية للمتوسـط أن تعي أن علاقاتها مع بلدان الجنـوب لا ينبغي أن تنحصر في التعـاون ضـد الإرهاب والهجـرة السرية، فأجنـدة الضفة الجنوبيـة هي أكثر

اتساعًا واكتمالاً»، مشيرًا إلى أن «أحد مظاهر نجاح قمة برشلونة يتمثل في رؤيتها التالية: الشريك يجب أن يتلقى حتى يتمكن من العطاء»، وأعرب السيد الفاسي الفهري عن أسفه لغياب التعاون بين المغرب والجزائر في مجال مكافحة مافيات الهجرة السرية، موضحًا أن آلاف المهاجرين المنحدرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء يدخلون المغرب عبر الجزائر، وقال: «نأمل في وجود حوار بيننا وبين إخواننا الجزائريين حول هذه المسألة وموضوعات أخرى» (وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية، ٢٠٠٥م).

وفي عام ٢٠٠٠م تم التوقيع على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وجاء ذلك بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٥، بتاريخ ١٥/ ١١/ ٢٠٠٠م، ويهدف هذا البروتوكول إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية، بهدف معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وخاصة ما يتعلق منها بمظاهر الفقر، وفي الوقت الذي يهدف فيه البروتوكول إلى تحقيق أقصى حد ممكن من فوائد الهجرة الدولية، ويركز على حسن معاملة المهاجرين وحماية حقوقهم الإنسانية، فإنه يؤكد ضرورة محاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب البشر وجميع الأنشطة الإجرامية ذات الصلة (ختو، ٢٠١١م، ص٧٠).

يلاحظ من خلال العرض السابق للإجراءات المعتمدة والتدابير المتخذة للحد من تفاقم الظاهرة وانتشارها أن هذه الإجراءات ذات طبيعة قانونية بالدرجة الأولى، مع أن الأطراف المعنية تدرك تمامًا أن المشكلة ليست ذات طابع قانوني وحسب، إنما لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ما يجعل الأخذ بالاعتبار هذه الأبعاد ضرورة أساسية من ضرورات المعالجة، وعلى الرغم من أن محاولات بسيطة ظهرت لاستيعاب

المشكلة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، كما هو الحال في مذكرات التفاهم التي أشير إليها بين تونس وإيطاليا، إلا أنها محدودة من جهة، ولم تكن تلبي الحاجة من جهة أخرى، فالخطوات المتخذة بهذا الخصوص مازالت محدودة ولا يمكن أن تستوعب جميع المهاجرين المقيمين، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن توقف بشكل فاعل هذا المد، وتبدو هذه الآليات ذات الطبيعة القانونية الأمنية حتى الآن محدودة التأثير، ومن ثم هناك قناعة واضحة لدى الطرفين، وخاصة دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وكذا العاملين في المجتمع المدني، بأنها لا يمكن أن تكون فاعلة إلا من خلال عوامل كثيرة أهمها (لعروسي، ٢٠٠٧م) إعادة النظر في ظاهرة الهجرة برمتها، وتفعيل الاتفاقات المبرمة بين الدول فيما يتعلق بالهجرة التي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول المتوسطية المتقدمة، وبرغم محدودية الحصة فإنها قد تشكل صمام أمان بالنسبة إلى تنظيم الهجرة والحيلولة دون تنامي الهجرة غير المشروعة. بالإضافة إلى ذلك فقد تبلورت قناعة مشتركة بين الدول كافة مضمونها أن محاربة الهجرة غير المشروعة تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب التي تقود إليها، مثل: انتشار الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة. ومن ثم لا مناص من سياسة تنموية تسهم في إيجاد فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية (لعروسي، ٢٠٠٧م).

غير أن هذه التوجهات على أهميتها لا تلاقي التشجيع الحقيقي من الدول الصناعية المتطورة المستغلة لثروات الشعوب؛ لكونها تتطلب دعمًا حقيقيًّا لاقتصاد الدول الأضعف، حتى يصبح في مقدورها التخلص من الفقر المنتشر فيها، في حين ترى الدول المتطورة أنها غير معنية بمعالجة مشكلات معقدة لبلدان أخرى، لا علاقة لها بها، وإذا كان لابد من

مساعدات، فإن مساهماتها ينبغي أن لا تتجاوز تقديم بعض المساعدات المشروطة سياسيًّا واقتصاديًّا، وبالشكل الذي يمكن أن يعيد إليها بعض المنافع التي توظفها لأغراض التنمية في الدول الأقل نموًّا، إن مشكلة الهجرة غير المشروعة في تصور الدول الأكثر تطورًا والمسيطرة على الاقتصادات العالمية، إن هي إلا مشكلات تخص الدول النامية نفسها، وترتبط بمظاهر التخلف والفقر التي تعيشها هذه البلدان، وبغياب مظاهر الضبط والرقابة، وضعف أجهزة الدولة، وغير ذلك من الأسباب التي تدعو إلى جعل الدول النامية مسؤولة عن واقعها الاقتصادي والاجتماعي والسكاني دون النظر إلى السياسات الاقتصادية الكبرى التي تحول دون عملية التطوير والتنمية بما يحقق مستويات معيشة أفضل للسكان.

إن مشكلات الهجرة وما يرافقها من مشكلات أمنية ومظاهر انحراف وتطرف وإرهاب في الدول النامية ثم امتداد هذه الآثار السلبية لهذه الظاهرة إلى دول العالم المختلفة، يعود بالفعل إلى مظاهر التخلف والفقر التي تعاني منها هذه البلدان، غير أن واقع الفقر والتخلف بحد ذاته هو منتج رأسمالي لم يكن يمتد ويتسع لولا استخدام القوة في التحكم بمصادر الثروات والخيرات على مستوى العالم، ولا تنفصل مظاهر التخلف والفقر المنتشرة في معظم الدول النامية عن تلك النفقات الكبيرة اللامحدودة التي تنفقها الدول الأكثر قوة في حياتها الاقتصادية حتى تحافظ على تفوقها بطرق غير مشروعة تستغل من خلالها ثروات الشعوب، وتنفق كثيرًا على قضايا التسليح وأجهزة المخابرات وخلق الفتن الدينية والطائفية والإثنية حتى تحول دون قيام الدولة بالمعنى الصحيح في البلدان الأضعف اقتصاديًّا، إلى جانب تقديمها الدعم اللامحدود والخفي لقوى التطرف والإرهاب في العالم وتشويه العقائد الدينية عامة، والعقيدة الإسلامية بشكل خاص،

فـكل ذلـك يحـول دون تمكـين الـدول النامية عامـة، والدولـة العربيـة خاصة مـن تطبيق سياسـات التنميـة الاقتصادية والاجتماعية الشـاملة التي تسـهم في إيجـاد فـرص العمل المناسـبة للشـباب عـلى اختـلاف شرائحهم، ويدفـع أبناء الدولـة الواحـدة إلى تعزيـز أوجـه التناقـض بينهم إلى حـد التباعد.

٦ . ٤ تقييم الجهود المبذولة للحد من الهجرات غير المشروعة

عـلى الرغـم مـن تزايـد الاهتـمام بالهجـرات غـير المشروعـة في الوقت الراهـن عـلى المسـتويات المحليـة والإقليمية والدوليـة للحد مـن أضرارها الكثـيرة التـي تهـدد المهاجرين أنفسـهم، وتهدد ذويهـم، وتهـدد المجتمعات التـي ينتمـون إليهـا، والمجتمعـات التـي يهاجـرون إليهـا عـلى المسـتويات المختلفـة؛ الأمنيـة والاجتماعية والاقتصادية والسياسـية، فـإن طرق المعالجة مازالـت محـدودة للغاية وغير فعّالـة لاعتبارات كثيرة، ومـا زالت الهجرات غـير المشروعـة تشـكل مصـدر قلق لعـدد كبـير من الـدول حتـى الصناعية المتطـورة منهـا، بـل إن هـذه الـدول هـي الأكثـر في التعبـير عـن قلقهـا من تفاقـم المشـكلة وعـدم القـدرة على التحكـم بها والحـد من انتشـارها.

ففـي هذا السـياق يفيـد تقرير مؤتمر العمـل الدولي لعـام ٢٠٠٤م، بأن القـوى المحركـة للهجـرة عـلى المسـتوى العالمي تعـد بالغـة التعقيـد، وهي في نمـو تصاعـدي، فمـؤشرات الفقـر وتزايد الحـروب وانتشـار المجاعات والصراعـات الاجتماعيـة، وغيـاب حقوق الإنسـان، والنمو المطـرد لمظاهر القمـع، مازالـت تشـكل عوامـل أساسـية تدفـع السـكان إلى الهجـرة مـن مواطنهـا الأصليـة والتوجه نحـو بلدان أخـرى، إلى جانـب عوامل الجذب التـي تأتي مكملة للعوامل السـابقة، كالفروق الكبـيرة في الأجور والرواتب بين الـدول المتقدمة والـدول الفقيرة، وارتفاع مسـتويات المعيشـة في الدول

المتقدمـة، وتحسـن مسـتوى الخدمـات والرفاهيـة الاجتماعيـة وغيرهـا مـن العوامـل، مـع سـهولة الانتقـال وانخفـاض تكاليـف النقـل والمواصـلات قياسًـا عـلى العائـد المتوقـع منهـا، كل ذلـك يمكـن أن يفـسر جانبًـا مهـمًّا مـن العوامـل المؤديـة إلى نمـو ظاهـرة الهجـرة عامة (مؤتمـر العمـل الدولي، ٢٠٠٤م، ص٨)، ومـن الطبيعـي أن تـزداد أيضًـا معـدلات الهجـرة غـير المشروعـة في حـال تعذر الهجـرة بالطريق المـشروع، ذلـك أن عوامل الدفع تمـس الشرائـح المختلفـة من السـكان، بينما يسـتفيد من الهجـرات المشروعة ذوو الكفايـات، مـا يجعـل غيرهـم يندفـع إلى الهجرة غـير المشروعة.

كـما تـؤدي الحـروب الأهليـة التـي تنشـب في أنحـاء مختلفـة من العـالم إلى تشريـد أعـداد كبـيرة مـن الأشـخاص مـن منازلهـم وتجبرهـم الظـروف عـلى التـماس الحمايـة المؤقتـة في البلـدان المجـاورة، فخـلال السـنوات العـشر التـي سـبقت تقريـر مؤتمـر العمل الـدولي عـام ٢٠٠٤م بلغ عـدد اللاجئـين في العالم أكثـر مـن (١٨) مليـون شـخص كـما يفيـد التقرير، مـا أثـار القلق لـدى الدول الموقعـة عـلى اتفاقيـة جنيـف عـام ١٩٥١م، وعـلى بروتوكـول عـام ١٩٦٧م المتعلـق بوضع اللاجئـين، وارتبط هذا القلـق بقدرة هذه البلدان على اسـتيعاب الأعـداد الإضافيـة مـن المهاجريـن (مؤتمـر العمـل الـدولي، ٢٠٠٤م، ص٨).

ويعد ارتفاع نسـبة البطالـة في المجتمع العربي من عوامل الدفع الأساسـية التـي تدفـع الشـباب إلى الهجـرة، فبحسـب تقرير مجلـس الوحـدة الاقتصادية التابـع لجامعـة الـدول العربيـة تراوحـت نسـبة البطالـة في العقـد الأول مـن القـرن الحـادي والعشريـن بـين ١٥ إلى ٢٠٪، بينـما تفيـد إحصـاءات برنامـج الأمـم المتحـدة للتنميـة بـأن معـدل البطالـة في الوطـن العـربي لعـام ٢٠٠٨م وصـل إلى نحـو ١٥٪ أي مـا يعـادل ١٧ مليـون (بشـير، ٢٠١٠م، ص١٧٠).

وفي سياق هذه الـشروط على المسـتوى العالمي، من حيـث الصراعات

الدوليـة حـول مسـتقبل العالم، وفي سـياق التبايـن الكبير بـين عوامل الدفع السـكاني وعوامـل الجـذب تنشـط شـبكات الجريمـة المنظمـة التـي تجـد في أوضـاع فئـات الشـباب في البلـدان الناميـة مـا يمكن اسـتغلاله أحسـن اسـتغلال لاسـتقطابهم وجعلهـم يـدورون في فلكها.

وتشـكل هـذه القضايـا، سـواء أكانـت منفـردة أم مجتمعـة، عوامـل أساسـية تـؤدي إلى مزيـد مـن الهجرات غـير المشروعـة على مسـتوى العالم، وتصبـح إجـراءات الحـد منها أضعـف بكثير مـن الأهـداف المتوخـاة منها عـلى مسـتوى العـالم، وخاصـة في سـياق التحـولات الكبـيرة والصراعات الاقتصاديـة الكـبرى التـي بـات التحكـم فيهـا صعبًا.

وبالنظـر لمـا يمكـن أن يترتـب عـلى الهجـرات السـكانية مـن أضرار تمـس الوضـع الاجتماعـي والاقتصـادي والأمنـي في البلـدان الأوربيـة، في الوقـت الذي تشـعر فيه هـذه الـدول بحاجتهـا المتزايدة لقوة عمـل إضافية وكفايـات مهنيـة عاليـة، فقد ظهر الميـل لـدى الأوربيين بصـورة عامة نحو الاسـتفادة مـن الهجـرة السـكانية إلى أقـصى الحـدود الممكنـة، مـع تجنـب تداعياتهـا المحتملـة فيـما يسـمى بالوثيقـة الخـضراء الصـادرة عـن المجلس الأوربي عـام ٢٠٠٥م، والتـي تتجـه نحـو تبنـي سياسـات انتقائيـة تتعلـق بالهجـرة، فتجـذب أصحـاب المهـارات والعقول مـن المهاجريـن، وترفض الأشـخاص الآخريـن دون مراعـاة مـا يترتـب على ذلـك مـن أضرار تمس البلـدان الناميـة، فهـي تركـز في سياسـاتها على منع دخـول المهاجريـن إليها عـن طريق إنشـاء معسـكرات لتجميـع المهاجريـن في دول عبورهـم إليها، وكـذا تشـديد الإجـراءات الأمنية وإنشـاء الحواجـز (ختـو، ص، ٧٥).

وعـلى الرغـم مـن جميـع هـذه الجهـود مـن الملاحـظ أن الهجـرات غـير المشروعـة في نمو مطرد واتسـاع مسـتمر، ويعـود ذلك إلى اعتبـارات كثيرة منها

مـا يخص الـدول التي تعـاني من الهجـرة، ومنها ما يتعلـق بالمهاجرين أنفسـهم.

ومـن الاعتبـارات التـي تفسر ضعـف الجـدوى المحققـة حتـى الآن مـن الإجـراءات التـي تتخذها الـدول للحد مـن الهجرات غـير المشروعة، اختـلاف الرؤى في أبعادها السياسـية بـين الدول المتـضررة منها، وتضارب المصالـح في معالجتهـا، واختـلاف موقعهـا بـين الأولويـات بالنسـبة إلى الـدول، بالإضافـة إلى كـون أغلـب المعالجات ينحـصر في الطـرق القانونية وإجـراءات الضبـط الإداري الحدودي وحسـب، في الوقت الـذي بات فيه مـن المعـروف أن للمشـكلة جذورها الاجتماعيـة والثقافيـة والاقتصادية ما يجعلهـا ظاهـرة متعـددة الوجـوه، فـأن تـأتي المعالجـة مـن الناحيـة القانونية والإجـراءات الإداريـة وحسـب ففـي ذلـك دلالـة عـلى أن طـرق المعالجـة غـير قـادرة في أطرهـا القائمة عـلى صياغـة الحلول المناسـبة؛ لكونهـا تعتمد أسسًـا تختلف في طبيعتها عن طبيعة المشـكلة، فالمسـألة ليسـت مشـكلة بين دول تحكمهـا اتفاقـات أو معاهـدات سياسـية ملزمـة للأطراف المشـاركين فيهـا، إنـما هـي مشـكلة ذات أبعـاد اجتماعيـة واقتصاديـة وثقافيـة متعـددة الأوجـه تخـرج في طبيعتها عن سـيطرة الدولـة، ما يجعل الاتفاقـات الدولية غـير قـادرة على ضبـط الظاهـرة حتى مع وجـود الرغبـة الحقيقيـة في ذلك.

ويضـاف إلى مـا سـبق أن مصـادر إنتـاج الظاهـرة مازالـت تتجـدد باسـتمرار، ومازالـت الصراعـات الدوليـة والحـروب حول مناطـق النفوذ المسـتقبلية، والسياسـات الخفيـة غـير المنظـورة التـي تتبعهـا الـدول بحـق بعضهـا، وبحـق شـعوب الـدول الأخـرى مسـتمرة منـذ الحـرب العالميـة الأولى، مـع وجود مظاهـر الاغتراب التي يعيشـها قطاع كبير من الشـباب، الأمـر الـذي نجـد آثـاره واضحـة في بنيـة النفـوذ والسـلطة في مؤسسـات الدولـة العربيـة، وفي المؤسسـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة المختلفـة، مـا

يسـهم في عمليـة التباعـد بـين مكونـات المجتمـع الواحـد، ويجعـل الحلول الفرديـة للمشـكلات في مقدمة الاهتمامات التي يسـعى إليها الأفراد سـواء أكانـوا في مواقـع النفوذ والسـلطة في مؤسسـات الدولة، أم كانـوا في مواقع المعارضـة السياسـية، وفي الحالتـين معًـا تأخذ أفضليـة الحلـول الفردية على حسـاب المجتمـع أشـكالاً مختلفـة، منهـا الهجـرات عامـة والهجـرات غـير المشروعـة خاصة.

وتجتهـد الـدول التـي تعـاني مـن الهجـرات غـير القانونيـة في تطويـر الإجـراءات القانونيـة والإداريـة والتنظيميـة التـي مـن شـأنها التقليـل من انتشـار الظاهـرة والأضرار الناجمة عنهـا والحد منها على المسـتويات المحلية والإقليميـة والدوليـة، وتقيـم في هـذا السـياق اتفاقاتها مع الـدول الأخرى التـي تعـاني مـن الأزمـة عـلى المسـتويات المختلفـة، غـير أن المشـكلة تزداد انتشـارًا، والأضرار الناجمـة عنها تتفاقم باسـتمرار ما يوجـب ضرورة إعادة النظـر في الأطـر التحليليـة المفسرة لها عـلى المسـتويات المحليـة والإقليمية والدولية.

فعـلى الرغـم مـن أن القوانين في عدد كبـير من الدول تجـرم العمالة غير المشروعـة، ويحاول المهاجـرون غير القانونيين التواري عن أنظار السـلطات المحليـة لمـا يترب عـلى وقوعهـم في قبضتها مـن مسـؤوليات قانونيـة، أقلها الترحيـل مـن البـلاد بعد طـول مشـقة في الوصـول إليها، فـإن عـددًا كبيرًا مـن أبناء الدولـة يتعاطفـون مع العمال غـير القانونيـين لاعتبارات إنسـانية أو اجتماعيـة أو نفعيـة، بالإضافـة إلى إمكانية اسـتغلالهم وتوظيفهم في مهام خاصـة تحـت تأثـير عمليـات الابتـزاز، مـا يجعـل لوجودهـم شرعيـة دينية أو اجتماعيـة، ولكنهـا غـير قانونيـة، فوجـود أربعـة ملايـين أسرة في ألمانيـا تسـتخدم عـمالاً غـير قانونيـين في منازلهـا يدل على وجـود شرعيـة اجتماعية

لهـم، مع أنهـا غـير قانونية، لكـن العمال غـير القانونيـين يجـدون في ذلك ما يشـجعهم عـلى الاسـتمرار والبقاء والاسـتفادة مـن هذه الـشروط لتحقيق مزيـد مـن الاسـتمرارية إلى أن تـأتي الظـروف المناسـبة لعمليـة الاسـتقرار (صحيفة الـشرق الأوسـط «أ»، ٢٠٠٩م).

الفصل السابع

نتائج الدراسة واقتراحاتها وتوصياتها العامة



٧. نتائج الدراسة واقتراحاتها وتوصياتها العامة

تشكل الهجرات غير المشروعة التي يزداد انتشارها في العقود الأخيرة نتاجًا لتغيرات بنيوية واجتماعية واسعة، تصعب معالجتها في سياق اعتماد الرؤى الموضعية التي تختزل المشكلة في عوامل الجذب والدفع، وتجد الحلول في تطوير الإجراءات القانونية والإدارية التي تتخذها الدول للحد من تدفق المهاجرين غير القانونيين من مواطنهم الأصلية، إلى المجتمعات التي يريدون الالتحاق بها، ويعرضون أنفسهم من أجل ذلك لأشكال مختلفة من الأخطار التي تهددهم وتهدد حياتهم إلى درجة خطر الموت، وتعتمد هذه الرؤى أحيانًا جملة من المطالبات بتحسين الشروط الاجتماعية والاقتصادية والمهنية للمهاجرين غير القانونيين في مواطنهم الأصلية؛ للحد من دفعهم إلى الهجرة غير المشروعة، وتشديد الرقابة عليهم من خلال الإجراءات الإدارية والقانونية والتعاون الدولي للحد من عامل الجذب.

غير أن التحليل الموضوعي للمشكلة يكشف أن الشاب في المجتمع العربي خاصة، وفي مجتمعات البلدان النامية عامة يعاني من مشكلات أخرى لا تقل في خطورتها عن مشكلات الهجرة غير المشروعة، والتي تأتي في مقدمتها ظواهر التطرف في الاتجاهات العاطفية والوجدانية، كالتطرف الديني بوظائفه السياسية المتعددة، والتطرف في مواقف الشباب من النظم السياسية، بالتأييد العاطفي والوجداني تارة أو المعارضة العاطفية والوجدانية تارة أخرى، إلى جانب ضعف الاتجاهات المبنية على أساس المعارف العلمية والعقلية، ما يجعل الشباب فريسة لظاهرة الاغتراب التي تمتد جذورها إلى بنية المجتمع نفسه، وتتجلى في أشكال مختلفة، ويصعب تحليل أي منها وكأنها مشكلات موضعية

منفصلـة عـن بعضهـا، ولا تجـاوز العوامل المبـاشرة المؤدية إليها، ولا شـك في أن التركيـز عـلى التفسـيرات الموضعيـة التـي تفـسر الظاهـرة في سـياق عواملهـا المبـاشرة وحسـب، يسـهم من حيـث النتيجـة في تكريـس الأزمة ويحـول دون معالجتهـا العـلاج السـليم، فضـلاً عـن أنـه يوجه الأنظـار إلى تفسـيرات مشـوهة تضلـل الرأي العـام، وتدفعـه إلى مزيد من المشـكلات.

١.٧ نتائج الدراسة في ضوء الأطر النظرية والتحليلية الأساسية

تسـتمد ظاهـرة الهجـرة غـير المشروعـة مقومـات نموهـا المتزايـد في المجتمـع العـربي مـن مشـكلة بنيويـة أكثـر عمقًـا، وأشـد تأثـيرًا، وأوسـع خطـرًا، تتمثـل في مشـكلة الاغـتراب النفـسي والاجتماعي والسـياسي التي يعيشـها المجتمـع عامـة، وتعيشـها شريحة الشـباب خاصة، وتظهر المشـكلة على مسـتوى المؤسسـات الرسـمية للدولـة، وعلى مسـتوى مجمـوع الأفراد بوصفهـم كذلـك في وقـت واحد.

وظاهـرة الاغـتراب مـن حيـث النتيجـة إن هـي إلا سـيطرة أنـماط من التفكـير تدفـع الشـباب إلى اعتـماد تفسـيرات مشـوهة للقضايـا الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسـية وحتـى الفكرية التي يعيشـون فيهـا، وتدفعهم إلى ممارسـة أنماط سـلوكية تحقق من حيـث النتيجة مصالح غيرهـم، ويصبحون مـن خلالهـا غـير قادريـن عـلى التحـرر مـن هـذه الأنـماط مـن التفكـير لمـا تتصـف بـه من جاذبيـة وجدانية تشـدهم إليها، ومنافـع آنية تعـود إليهم من خلالهـا، في الوقـت الـذي تتضـاءل فيه الأبعـاد المعرفيـة الكافيـة التي يمكن أن تسـهم في تصحيـح التفسـير المشـوه للقضايـا والمشـكلات المحيطة بهم.

وغالبًا ما يؤدي التفسـير المشـوه للأحداث إلى صرف الأنظار عن العوامل الحقيقيـة المؤديـة إليها، ويجعـل الطرائق المسـتخدمة في معالجتهـا عوامل جديدة

لإعـادة إنتاجها، وعلى قـدر ازدياد ظاهـرة الاغتراب تصبح معالجة المشـكلات أكثـر صعوبـة، بل تصـل إلى حد الاسـتحالة في إطار المعالجات المشـوهة لها.

وفي الوقـت الـذي تقوم فيـه ظاهرة الاغـتراب على دعامتين أساسـيتين، همـا نقـص المعرفـة العلميـة في تفسـير المشـكلات التـي يجابهـا الشـباب من جهـة، وغلبـة الأبعـاد الوجدانيـة والعاطفيـة في هـذه التفسـيرات مـن جهـة أخـرى، فـإن العوامـل المؤدية إليهـا تتمثل في تضافر السياسـات غـير المنظورة للـدول الصناعيـة المتطـورة إزاء قضايـا المجتمع العـربي، مع سياسـات النظام السـياسي الرسـمي العربي القائمة على اسـتثمار المشـاعر الوجدانية والعاطفية، الدينيـة منهـا والعشـائرية والطائفية التي يتصـف بها المجتمع بهدف السـيطرة عـلى الـرأي العام والتحكـم فيه، وتوظيف هذه المشـاعر للمواقف السياسـية.

٧ . ١ . ١ ظاهرة الاغتراب الاجتماعي والاتجاهات النفسية للشباب

اهتـم كل مـن (كيـز وسـتوتلاند) بموضـوع الاتجاهـات ودورهـا في تشـكيل السـلوك الإنسـاني، وأوضحا أن الاتجاهـات النفسـية والاجتماعية تـأتي متداخلـة بـين مكوناتهـا الوجدانيـة والمعرفيـة والعقليـة، فمـن هـذه الاتجاهـات مـا تـزداد فيـه المعـالم الوجدانيـة والمعـالم المعرفيـة في الوقـت نفسـه، ومنهـا مـا يرتكـز عـلى أبعـاد وجدانيـة عاليـة المسـتوى، ولكـن أبعادهـا المعرفيـة تكـون ضعيفـة بدرجـة كبـيرة، ومنها أخـيرًا ما تـزداد فيه قيمـة الأبعـاد المعرفية، وتتضـاءل فيـه الأبعـاد الوجدانية ما يجعل السـلوك سـلوكًا نفعيًّـا بالدرجـة الأولى، ويتجـلى مضمـون كل اتجـاه مـن الأنـواع الثلاثـة في الأنـماط السـلوكية التـي يمارسـها الفاعـل (المعايطـة، ٢٠٠٠م، ص١٦)، ومـن الملاحـظ أن النـوع الأول مـن الأنـماط السـلوكية يحقـق الرضـا النفـسي والوجـداني للفاعلـين، ويلبـي مصالحهـم الحقيقيـة التـي

توجبها هـذه الأنـماط في الوقـت نفسـه، بينـما يحقـق النـوع الثـاني الرضـا النفـسي والوجـداني للفاعلـين، ولكـن تنقصـه القدرة عـلى تلبيـة حاجاتهم الحقيقيـة؛ لأنـه غير مبنـي على المعرفـة الكافيـة بمعوقات هـذه الحاجات أو بالعوامـل التـي تلبيهـا، أمـا النـوع الثالـث والأخـير فيحقق مصالـح نفعية قويـة للغايـة، يدركهـا الفاعل ويخطط لهـا، ولكنها تفتقر إلى القيم الإنسـانية والوجدانيـة التـي تميـز البـشر عـن الكائنـات الحيـة الأخـرى، وتجعـل من الأنـماط السـلوكية التـي يمارسـها مجـردة مـن القيـم الأخلاقية.

وفي الوقـت الـذي يعـد فيه الاتجـاه نتاجًـا للخـبرات السـابقة التي تمر عـلى الفـرد، ويتعلـم مـن خلالها عنـاصر الاتجـاه الأساسـية مـن المكونات المعرفيـة والوجدانيـة والسـلوكية، فـإن الاتجـاه يسـهم في تحديـد مسـار المسـتقبل ويرسـم معـالم السـلوك المتوقـع مـن الفـرد، مـن حيـث قبـول الأشـياء أو رفضهـا، ومن حيث الانخـراط في هذه الجماعـات أو تلك، فإذا كان الاتجـاه نتاجًـا للخـبرات السـابقة، فإنـه من دون شـك يحدد مسـارات المسـتقبل أيضًـا (Maisonneuve, 2006, P,178).

ولهـذا تـؤدي الاتجاهـات النفسـية والاجتماعيـة لـدى الفـرد دورًا كبـير الأهميـة في توافقـه مع البيئـة الاجتماعية التي يعيشـها، أو في تنافـره معها، فعلى الرغـم من انخفاض مسـتوى المعيشـة في كثير مـن الأحيان، غـير أن اتجاهات الفـرد الإيجابيـة تجعلـه يتفاعـل مـع شروط حياتـه بطريقـة بنـاءة، بينـما تؤدي الاتجاهـات السـلبية نحـو المحيـط إلى دفعـه إلى التذمـر وعدم الرضـا ورفض الواقـع، مـا يجعل للاتجاهـات النفسـية دورًا كبـيرًا في عملية التوافق مـع البيئة المحيطـة بالفـرد (Bedard, Luc et Autres, 2006, P,105).

والاغـتراب مـن حيـث النتيجة مـا هو إلا حالـة نفسـية اجتماعية يعيشـها الفـرد أو الجماعـة، ويظهـر فيهـا ميـل شـديد واتجـاه قـوي ينطـوي عـلى أبعـاد

وجدانيـة وعاطفيـة واضحـة للغايـة، مقابـل أبعاد معرفيـة ضعيفـة في مكوناتها مشـوهة في طبيعتهـا، وتـأتي شـدته أو ضعفـه بمقـدار التباعـد بـين الأبعـاد المعرفيـة والوجدانيـة في مكوناتـه، مـا يجعـل الفـرد يندفـع إلى أنـماط سـلوكية تفرضهـا مشـاعره وأحاسيسـه وعواطفـه، دون معرفـة كافيـة بـما تحملـه هـذه الأنـماط السـلوكية من أبعـاد اجتماعية أو اقتصادية أو سياسـية يمكـن أن تكون وبـالًا عليـه فيـما بعـد، عـلاوة عـلى أن منافعها تعـود إلى غـيره، وهذا هـو حال المهاجريـن غير القانونيين الذين يندفعون بعواطفهم ومشـاعرهم وأحاسيسـهم إلى ركـوب قـوارب المـوت التـي تصبـح وبـالاً عليهم مـن حيث لا يشـعرون، وتعـود عليهـم بالـضرر الذي يصـل إلى حـد الموت في كثـير من الأحيـان، فهم يندفعـون إلى الهجـرة بعواطفهـم ومشـاعرهم المحكومة بالتفسـيرات المشـوهة لواقعهـم، وبالصـور المضللـة لمسـتقبلهم، حتـى يصبحـوا ضحايـا شـبكات الجريمـة المنظمـة، بطوعهـم وخيارهـم المشـوه بفعـل عمليـة الاغتراب.

ولا يختلـف الأمر بالنسـبة إلى الشـباب الذيـن يندفعون إلى اتخـاذ مواقف عاطفيـة ووجدانيـة تدفعهـم إلى الانخراط في بعض التنظيمات الإسـلامية ذات الطابـع الإرهـابي، فهـم يـؤدون من حيـث النتيجة وظائـف حيوية بالنسـبة إلى القـوى السياسـية الفاعلـة في حياتهـم، المدبرة لشـؤونهم، وتعـود بالنفع الكبير عـلى هـذه القـوى، في الوقـت الـذي يحمـل فيه هـذا الانخـراط جميع أشـكال الخطـورة عليهـم وعـلى مسـتقبلهم، مـا يجعلهـم ضحايـا تنظيـمات متطرفـة بإرادتهـم الحرة وخيارهم المشـوه أيضًا بفعـل عملية الاغتراب التي يعيشـونها.

وفي الوقـت الـذي تنتـشر فيـه ظاهـرة الاغـتراب الاجتماعـي والثقـافي والسـياسي، بفعل قوة العامِلَيْن المشـار إليهما (قوة العاطفة وضعف المعرفة)، فـإن هذين العاملين يجعلان شريحة الشـباب أسـيرة لما يمكن تسـميته بعملية «الاسـتقطاب»، التـي تجعـل من الشـباب مصدرًا جديـدًا من مصـادر القوة

التـي تعـزز مصالـح شـبكات الجريمة المنظمـة أو مصالـح القوى السياسـية التـي تسـتقطبهم في مداراتهـا، وتدفعهـم إلى الاندمـاج في فلكها ومسـاراتها حتـى يجعلوهـا نموذجًـا يهتدون بهديـه، وعامـلًا جديـدًا من عوامـل قوته، إلى جانـب أنهـم يصبحون أيضًا مصدر ضعف أسـاسي بالنسـبة إلى مجتمعهم الأصـلي، ومصـدر خطر عـلى خصوصياته الدينيـة والثقافيـة والحضارية، ما يجعلهـم في تناقـض حقيقي مـع مصالحهـم ومصالح بلادهـم ومجتمعاتهم.

ومـن شـأن ظاهـرة الاغـتراب أيضًـا، أن تدفـع الشـباب إلى البحث عن العوامـل المباشرة والقريبة المؤدية إلى مشـكلاتهم، دون امتلاكهم الرؤية الكلية للمجتمـع الـذي يعيشـون فيـه، فيجعلـون مـن الصعوبـات التـي تجابههم في حياتهـم أسـبابًا مباشرة ومفسرة للمشـكلات الاجتماعية الكـبرى التي يعانون منهـا، وأسـبابًا مبـاشرة لعـدم قدرتهـم عـلى التكيف مـع الـشروط المجتمعية السـائدة، ويأتي ذلك لسـهولة إدراك هـذه العوامل بالنسـبة إلى وعيهم وضيق معارفهـم، مـا يجعـل صـورة المجتمعـات الغربية براقـة في الوعـي الاجتماعي لـدى الشـباب، ومصـدرًا مـن مصـادر اسـتقطابهم في مداراتهـا، ولا يختلـف الأمـر كثـيرًا في محـاولات تنظيـمات التطـرف الإسـلامية التـي تختـزل الديـن في ذاتهـا، وتعمـل عـلى تسـويق نفسـها عـلى أنهـا تنظيـمات جهاديـة، غايتهـا تطبيـق شريعـة الله في أرضـه، مسـتقطبة بذلك عواطف الشـباب ومشـاعرهم وأحاسيسـهم لغايـات سياسـية مـن حيـث النتيجة، ولكنهـا تجعـل منهم قوة اجتماعيـة تخـدم مصالحها السياسـية في سـياق صراعهـا مع القـوى الاجتماعية الأخـرى في المجتمـع، دون أي اعتبـار إلى مـا يمكـن أن يترتـب عـلى ذلك من أضرار تمـس هـؤلاء الذين جعلـوا أنفسـهم مجاهدين.

وفي الوقـت الـذي تتعـزز فيـه ظاهـرة الاغـتراب بـين الشـباب بأشـكال مختلفـة، تتجـه مشـاعرهم وأحاسيسـهم وعواطفهـم نحـو تناقضـات واقعهم،

وما يمكن إثارته من مشكلات العمل والزواج والسكن والصحة تارة، أو مشكلات تثير الفتن الدينية والطائفية والسياسية والإثنية تارة أخرى، فإن من شأن ظاهرة الاغتراب أن تشد الشباب إلى ماضيهم وتاريخهم بحيث ينشغلون به عن واقعهم بهدف إبعادهم عن المشاركة السياسية في بناء المستقبل، ما يجعل هذه الشرائح غير معنية بالتفكير في مستقبلها ومستقبل عقيدتها ومستقبل الأجيال القادمة من أبنائها، تاركة مهمة التفكير في المستقبل للقوى صاحبة المصلحة في اغترابها عن واقعها، وهي القوى التي تتحكم في الرأي العام على مبدأ تحجيم معارفه، وتلبية حاجاته الآنية، وإرضائه عاطفيًّا ووجدانيًّا، إلى جانب استبعاده نهائيًّا من التفكير في مستقبله، وبهذا الشكل يستسلم المهاجر غير القانوني لشبكات الجريمة المنظمة، ويضع مستقبله بين يديها، كما يقوم المجاهد عندما يستسلم للتنظيمات الإسلامية المتطرفة ويجعل مستقبله رهنًا بمشروعاتها وطموحاتها السياسية على حساب مصالحه الحقيقية؛ الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وفي ضوء هذا التصور تكمن أهمية التحليل الموضوعي لاتجاهات الشباب في المجتمع العربي نحو قضايا مجتمعهم، فمن شأن تغيير الاتجاهات أن يحد من انتشار ظاهرة الاغتراب إذا ما بني على إكسابهم المعارف الحقيقية لمشكلاتهم المجتمعية في سياق التحديات التي تجابه المجتمع العربي على المستوى العالمي، وفي سياق الصراعات الاقتصادية والسياسية الدولية حول مقومات السيطرة والنفوذ، وإطار العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة التي تفرضها المجتمعات الغربية منذ فترات طويلة من الزمن، بحكم ما تتميز به من عامل التفوق الاقتصادي الذي تتصف به، والذي يستمد جل مقوماته من ظاهرة الاغتراب نفسها التي يعيشها المجتمع العربي، وتعزز من ارتباطه بتلك المجتمعات على أساس تفوقها واستمرارية المحافظة على نفوذها.

٧ . ١ . ٢ الأبعاد السياسية لظاهرة الاغتراب وتجلياتها في البناء الاجتماعي العربي

على الرغم من تداخل العوامل المفسرة لظاهرة الاغتراب على المستويين الداخلي والخارجي، إلا أنها تعد نتاجًا لتفاعل عاملين أساسيين: الأول المسارات غير المنظورة التي تمارسها القوى السياسية والاجتماعية في المجتمعات الغربية نحو المجتمع العربي منذ عقود زمنية، وتخطط لها مراكز البحوث العلمية ذات الطابع الاجتماعي والسياسي، ومؤسسات صناعة الرأي العام، والمؤسسات الإعلامية ووسائل الاتصال وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، والثاني مرتبط بتعثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وتعد فئات الشباب نقطة الارتكاز الأساسية للفعاليات المجتمعية المتنوعة في أي دولة من دول العالم، ويسهم التحكم فيها في تحقيق مزيد من السيطرة الاقتصادية والاجتماعية على هذه الدول وعلى الموارد المتاحة فيها، ما جعل الاغتراب السياسي للشباب في المجتمع العربي هدفًا استراتيجيًّا مشتركًا للسياسات غير المنظورة التي تعتمدها المجتمعات الغربية والدول الصناعية المتطورة، ولبعض السياسات الاجتماعية والاقتصادية غير المدروسة، واللاتكاملية.

إن المجتمع العربي، كما يراه حليم بركات، مجتمع مغَّرب عن واقعه، ويجعله هذا الاغتراب عاجزًا عن مواجهة تحديات العصر، ما يفسر الإخفاقات العربية الكثيرة والحد من القدرة على التغيير التجاوزي للأوضاع السائدة، فالشعب عاجز في علاقاته بالدولة والأحزاب السياسية والمؤسسات العائلية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهذه تسيطر على حياته، ولا يسيطر عليها، ويعمل في خدمتها ولحسابها أكثر مما تعمل في خدمة مصالحه، حتى يجد المرء

نفسه مضطرًا للتكيف مع واقعه بدلاً من اتخاذ المبادرات الجريئة (بركات، ٢٠٠٦م، ص٧)، التي يمكن لها إنقاذ المجتمع حقيقة.

وتتجلى مظاهر الاغتراب التي يعيشها الشباب في أشكال كثيرة؛ منها التماهي بالاندماج في السلطة السياسية والدفاع عنها، لدرجة اختزال الوطن في شخصها، فيصبح مؤيدو السلطة هم بالضرورة مخلصين لوطنهم، والمعادون لها هم بالضرورة أعداء للوطن، ويحقق أصحاب هذا المظهر من مظاهر الاغتراب منافع مادية واجتماعية وتجارية كثيرة تعود عليهم بالنفع دون جميع الناس، بحكم قربهم من السلطة واستغلالهم للمواقع الإدارية التي يشغلونها في المفاصل الأساسية للدولة، ويسوغ أصحاب هذا الشكل من أشكال الاغتراب للنظم السياسية جميع أشكال القمع والاستبداد والسيطرة التي تمارسها باسم شرعية الدولة، وشرعية المحافظة على الأمن والاستقرار.

كما تتجلى مظاهر الاغتراب أيضًا في التماهي في معارضة السلطة السياسية إلى حد تسويغ التعامل مع الآخر حتى على حساب المصالح الكلية للمجتمع، فيسوغ أصحاب هذا الشكل من مظاهر الاغتراب التعاون مع خصوم الدولة وأعدائها التقليديين؛ لتمكينهم أكثر في سياق صراعاتهم مع السلطة السياسية، بل يسوغون أيضًا الأشكال المختلفة من الصراعات المسلحة في المجتمع نفسه لتحقيق الغايات السياسية التي يتطلعون إليها بالمشاركة مع خصوم دولتهم، ولا يميز أصحاب هذا الشكل من أشكال الاغتراب بين النظام السياسي وبين مؤسسات الدولة، فيسوغون لأنفسهم محاربة الدولة باسم محاربة النظام، ويعملون على تحقيق مصالح غيرهم على حساب مجتمعهم دون أن يحققوا لأنفسهم أية منافع حقيقية تعود عليهم.

وقد تأتي مظاهر الاغتراب أيضًا عبر مظاهر التطرف الديني التي

تجعـل الأفـراد يتفاعلـون مـع قضايـا عصرهـم مـن منظـور طائفـي مغلق، أو دينـي محـدود، فيختزلون الديـن في اتجاهاتهـم الفكريـة والمذهبية، خدمة لسياسـات لا يعرفـون أبعادهـا، وإرضاء للقوى السياسـية التـي صنعتهم، ولا يجـدون حتـى في الصراعـات الدولية على مسـتوى العـالم إلا صراعات دينيـة ومذهبيـة، أمـا المصالـح الاقتصاديـة والنفعيـة التـي تشـكل جوهـر العمـل السـياسي في المجتمعـات الغربيـة عمومًـا، فهـي مسـتبعدة كليًّا عن وعيهـم الاجتماعـي، لمـا تتصـف بـه اتجاهاتهـم من ضعـف المكـون المعرفي، ويسـوغ أصحـاب هـذا الشـكل مـن الاغـتراب جميـع أشـكال العـداء للمكونـات الأخـرى في المجتمـع، اعتقـادًا منهـم أن في ذلـك حمايـة للدين ودفاعًـا عنـه، وتصبـح حتى المنجـزات الحضاريـة والثقافيـة للمجتمع التي تـم إنجازهـا على مـدار آلاف السـنين موضـع اسـتهدافهم لما تنطـوي عليه مـن مخالفـة للديـن بالمعـاني التي تخـدم مصالـح غيرهم.

وإلى جانـب ذلـك يظهـر الشـكل الرابع من أشـكال الاغـتراب في بعده السـلبي، فأصحـاب هذا الشـكل يميلـون إلى الهروب من الصراعات المشـار إليهـا، ويجعلـون من السـلطة السياسـية السـائدة في الدولة سـببًا لمشـكلاتهم تـارة، وقـد يجعلـون مـن قـوى التطـرف في المعارضـة السياسـية أو التطـرف الدينـي السـبب الحقيقـي لمشـكلاتهم تـارة أخـرى، مـا يدفعهـم إلى التطلـع نحـو الاندمـاج مـع الآخـر عـبر قـوارب الهجـرة المشروعـة، وإذا لم يكـن ذلـك ممكنًـا، فقـوارب الهجرة غـير المشروعـة، وغالبًا مـا يجد أصحـاب هذا الشـكل من أشـكال الاغتراب أنفسـهم منفصلـين عن المجتمع، غـير معنيين بـه، إلا في سـياق مشـاعرهم وأحاسيسـهم لتأكيـد هويتهـم، وإن جـاء ذلك بأشـكال مختلفـة، ومسـتويات متباينـة، لكـن الطمـوح الـذي يتطلعـون إليه يحمـل معـاني غربتهم عـن الواقع الذي يعيشـونه عـلى مسـتوى الفهم، وعلى

مستوى العاطفة، وعلى مستوى السلوك، حتى إن الحلول التي يتصورنها لا تتوافق مع مصالحهم الفردية الضيقة، ولا تتوافق مع مصلحة المجتمع الذي ينتمون إليه، وتشكل من حيث النتيجة مصدرًا جديدًا للتخلف الذي تعيشه بلادهم، ومصدرًا من مصادر القوة للدول التي تستقبلهم.

وعلى الرغم من أن السياسات الغربية الهادفة إلى تضليل الرأي العام العربي ودفعه إلى مزيد من الاغتراب عن واقعه، قديمة بقدم التفكير الاستعماري الغربي نفسه، غير ظاهرة الاغتراب نفسها تدفع الوعي العربي إلى تجاهل هذه السياسات وتجاوزها وتعميق الارتباط أكثر فأكثر مع تلك القوى على المستوى الدولي، فقد تمكنت الدول الاستعمارية الغربية من إشغال الرأي العام العربي بمشكلاته الداخلية، وشده إليها بوعود إقامة الدولة العربية الواحدة في بدايات القرن العشرين، ما دفع الرأي العربي آنذاك إلى التعاطف مع تلك الدول، في الوقت الذي كانت ترسم فيه هذه الدول بين بعضها اتفاقية سايكس بيكو، وتحدد من خلالها معالم مستقبل المنطقة بمعزل على أصحابها ورغمًا عنهم، وبالفعل كان لتعاون الرأي العام العربي مع دول التحالف الغربي آنذاك دور أساسي في احتلال هذه الدول للمنطقة العربية في الفترات اللاحقة، إذ غدرت بريطانيا بالقوى السياسية العربية التي ناهضت الدولة العثمانية ووعدتهم بالاستقلال عنها، وأبرمت اتفاقية سايكس مع كل من فرنسا وروسيا عام ١٩١٦م، وقطعت على نفسها عام ١٩١٧م وعد بلفور في إقامة دولة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، ويتناول كل من جميل إبراهيم وصلاح عيسى تفاصيل السياسة الخفية التي كانت تمارسها بريطانيا في سياق سعيها لتأسيس دولة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين في الوقت الذي كانت تعلن رغبتها في الوقوف إلى جانب العرب لبناء دولتهم بعد أفول الحكم العثماني (عيسى؛ وإبراهيم، د.ت، ص١١).

وتتجدد القضية مرة أخرى، في الوقت الراهن مع الولايات المتحدة الأمريكية التي استقطبت مساحة واسعة من الرأي العام العربي باسم القضاء على أسلحة الدمار الشامل في العراق، وإقامة الحكومة الديمقراطية، فإذ بها تنتهي إلى تدمير المؤسسات الثقافية والحضارية في العراق، وتؤسس مجتمعًا يقوم على الصراع والتناحر الطائفي بين مكوناته، وتمكنت بالفعل من اختلاق مشكلة أسلحة الدمار الشامل، وصورت للعالم أن العراق يشكل قوة متطرفة تهدد العالم أجمع، وأنه يهدد المجتمع العربي والدول المجاورة له، وقد تعاطفت معها مساحة كبيرة من الرأي العام العربي بحكم ما لها من نفوذ وسيطرة، وبحكم حالة الاغتراب التي يعيشها المجتمع العربي، وجاء تطور الأحداث فيما بعد ليبرهن أن أسلحة الدمار الشامل لم تكن أكثر من محاولة من الولايات المتحدة لاستقطاب الرأي العام العربي لصالحها ودفعه إلى مساعدتها في احتلالها للعراق إثر الفراغ الإستراتيجي الذي أحدثه سقوط الاتحاد السوفيتي، وهو الأمر الذي أشار إليه «بول ولفووتيز» نائب وزير الدفاع الأمريكي بتاريخ ٤/ ٦/ ٢٠٠٣م، أي بعد احتلال بغداد قائلاً: «لم يكن أمامنا أي خيار في العراق، فالبلد يسبح على بحر من البترول»، وهذا مضمون ما كتبته الجارديان اللندنية في التاريخ المشار نفسه، من أن العراق يسبح بالفعل على بحر من البترول، فبحسب التقديرات الغربية يكمن في أرض العراق بحر بترولي لمائة واثني عشر مليار برميل من النفط أي ربع احتياطي النفط العالمي، ويفسر ذلك أن الأمريكان عندما وصلوا إلى بغداد، ومع سقوط النظام السياسي، شهدت المدينة حالة من الانفلات الأمني المخيف، ولم تبادر القوات الأمريكية إلى كبح حالة الفوضى التي عاشتها بغداد ونهب المدارس والمستشفيات والمتاحف وغيرها، بل سارعت تلك القوات

إلى حراسة وزارة النفط وخطوط النفط، ولا شك في أن ذلك دلالة على أهداف الاحتلال ذاته، ما يؤكد أن الهدف الأول المركزي لاحتلال العراق هو: وضع اليد الأمريكية على ثروة العراق النفطية في محاولة لتحقيق السيطرة على شريط النفط ما بين الكويت ومسقط، وكذلك نفط قزوين والمحاذي للأفغان وتطلعهم للسيطرة على نفط إيران وفنزويلا ونيجيريا وليبيا وغيرها من الدول الأعضاء في منظمة أوبك (النفيسي، ٢٠٠٤م).

والمشكلة أن الرأي العام العربي انجرف مع الدعاية الأمريكية وصار مصدرًا من مصادر قوتها لما كان يتصف به من حالة اغتراب حقيقية تبعده عن فهم ما يجري حوله من أحداث وتطورات تمس مستقبله.

وعلى هذا الأساس يجد سعيد رفعت أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت بترويج فكرة أن أولوية سياستها في المنطقة العربية تتمثل في نشر الديمقراطية باعتبار أن مشكلات غياب الحرية والتمثيل الديمقراطي وتنامي ظاهرة الفقر والقهر في المنطقة، هي التي تقف وراء انتشار ظاهرة التطرف، ولهذا جاءت المبادرة الأمريكية في إطار مجموعة الثماني بفرض ديمقراطية مفصلة أمريكيًّا على المنطقة بمعزل عن ظروفها وثقافتها دون التشاور مع دولها (رفعت، ٢٠٠٤م، ص١١)، أما القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي الصهيوني، وقضية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين فلم تحظ باهتمام الولايات المتحدة، وإذا كانت مصدر قلق بالنسبة إليها فهو لصالح دولة الاحتلال الإسرائيلي، وليس لصالح الدول العربية بوجه من الوجوه.

وتدل مظاهر الاضطرابات والحروب التي اجتاحت بعض الدول العربية منذ عام ٢٠١١م على أن الأنظمة السياسية في تلك الدول غير قادرة على تحقيق أمنها الاجتماعي والاقتصادي بحكم انقسامها بين القوى السياسية العالمية وتبعيتها بالمطلق لمصالحها، ومن الصعوبة

بمـكان فهـم جميـع مـا يحـدث في الوطـن العـربي بمعـزل عـن التدخـلات المبـاشرة للـدول والقـوى الصناعيـة والإقليميـة في شـؤون المنطقـة؛ سـعيًا لضـمان مصالحهـا ومصالـح دولـة الاحتـلال الإسرائيـلي في فلسـطين.

ومـن لا يسـتفيد مـن قـراءة التاريـخ الاسـتعماري للـدول الكـبرى في عدائهـا للإسـلام وللمسـلمين وللمنطقـة العربيـة عمومًـا، فإنـه اليـوم لن يكـون قـادرًا عـلى فهم ما ترسـمه تلك الـدول لمسـتقبل المنطقـة العربية، فما مظاهـر التطـرف الدينـي التي يـزداد انتشـارها في الوقت الراهـن إلا بمثابة الأدوات التـي تسـتخدمها دوائـر الاسـتخبارات الدوليـة لتضليـل الـرأي العام الإسـلامي وإشـغاله بقضايا تتصـل بماضيه، حتى لا تترك للمسـلمين أي دور للمشـاركة في رسـم معالم المسـتقبل.

وفي ضـوء هـذا التصـور فـإن مشـكلة الاغـتراب لهـا أبعـاد سياسـية كثـيرة، فهـي تجـرد الوعـي العـربي مـن انتمائـه لثقافتـه وحضارتـه، وتعيـد بنـاءه في ضـوء مصالـح القـوى السياسـية التي تسـيطر عليه على المسـتويين الداخـلي والخارجـي، والاغـتراب بهـذا المعنـى شـأنه شـأن الاتجاهـات النفسـية والاجتماعيـة، ينطـوي على مشـاعر وجدانيـة ومعرفية وسـلوكية، تجعـل الأفراد الذين يعيشـونه لا يدركـون واقعهـم ولا مصالحهم ومصالح أبنائهـم في المسـتقبل، وسرعـان مـا يأخـذون في تأويل الأحـداث والقضايا تبعًـا لاتجاهـات اغترابهـم، وهـذا هـو واقع عـدد كبير مـن الشـباب العربي اليـوم الـذي يجـد في منظومة الدول الغربيـة نموذجه الأعلى في شـئون الحياة والسياسـة والاقتصـاد وحتـى في الديـن، ومـا أن تظهـر مشـكلة اقتصاديـة أو اجتماعيـة أو سياسـية في موطنـه الأصـلي حتـى يجـد نفسـه يتطلـع إلى تلـك الدول التـي اسـتقطبت مشـاعره وأحاسيسـه وعواطفه بفعـل عملية الاغـتراب التي يعيشـها.

وعلى الرغم من عمق العداء التاريخي المتأصل لهذه الدول تجاه العقيدة الإسلامية، التي كان لها دور عظيم في نهضة المجتمع العربي في الماضي، ولما يمكن أن تؤديه في المستقبل من تصحيح للعلاقات الاقتصادية غير المتوازنة، وجعلها علاقات مبنية على التكافؤ، وعلى الرغم من التاريخ الاستعماري لهذه الدول في المنطقة العربية، وعلى الرغم أيضًا من الدعم اللامحدود الذي تقدمه هذه القوى لدولة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وتمكينها من السيطرة على المقدسات الإسلامية، فإن تيارات فكرية واجتماعية وسياسية كثيرة مازالت تجد في المجتمعات الغربية نموذجها الأعلى الذي تتطلع إليه، وتعزز في وعي الشباب الرغبة في الانتقال إلى تلك الدول والعيش فيها والتمتع بملذاتها، حتى لو جاء تحقيق هذه الرغبات بطريقة غير مشروعة، وحتى لو كانت تنطوي على أخطار كبيرة تهدد حياتهم ومستقبلهم.

وفي ضوء هذا التصور يمكن إيجاز النتائج الأساسية المرتبطة بتفسير الهجرات غير المشروعة، والأضرار المترتبة عليها في المجتمع العربي في ضوء الأطر النظرية والتحليلية الأساسية على النحو الآتي:

١ ـ تعد الدول المتطورة صناعيًّا بما فيها من وسائل حياتية ومعيشية متميزة عوامل جذب حقيقية لشباب البلدان الأقل تطورًا، بما فيها دول المنطقة العربية، وتشكل الدول الصناعية عامة، والأوربية منها خاصة مراكز استقطاب أساسية لمشاعر الشباب وأحاسيسهم وعواطفهم.

٢ ـ تشكل الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان النامية، ومنها دول المنطقة العربية عوامل دفع حقيقية للشباب، بما فيها من تخلف في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تحول دون تمكينهم من المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبناء مستقبلهم.

٣ ـ يتصف المجتمع العربي عامة، وفئات الشباب فيه خاصة بمستويات عالية من الاغتراب النفسي الاجتماعي والسياسي والثقافي بتأثير عاملين أساسيين هما الدعاية الغربية ومصالح القوى السياسية فيه، ما يدفع الشباب إلى تفسير مشكلاتهم والتحديات التي تجابههم بطريقة مشوهة لا تخدم من حيث النتيجة مصالحهم، ولا مصالح مجتمعهم ولا تلبي طموحاتهم.

٤ ـ تعد الهجرات غير المشروعة التي يقدم عليها الشباب شكلًا من أشكال ظاهرة الاغتراب التي تنتشر في المجتمع، وتظهر بأشكال مختلفة، منها مظاهر التطرف الديني والسياسي والاجتماعي التي تزداد في الوقت الراهن، وتخدم قضايا سياسية مرتبطة بالقوى الأكثر نفوذًا وسيطرة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

٥ ـ تنطوي ظاهرة الاغتراب على أبعاد سياسية واجتماعية متعددة، فهي توفر الشروط الداخلية المناسبة لفرض مزيد من السيطرة الغربية على مفاصل المجتمع الأساسية، ومراكز اتخاذ القرار، وتهيئته لأي تدخل غربي ممكن بهدف احتلاله عسكريًا، بالإضافة إلى توفير الشروط النفسية المناسبة لاستقرار دولة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، وتسويغ احتلالها للمقدسات الإسلامية بإثارة مشكلات داخلية يتم تعظيمها إعلاميًا لأغراض سياسية بالدرجة الأولى.

٧ . ٢ نتائج الدراسة في ضوء تساؤلاتها وأهدافها

لقد أصبحت قضايا الهجرة غير المشروعة مصدر قلق لمتخذي القرار في الدول المصدرة لها، وفي الدول المستوردة لها، بالنظر لما تسببه من مشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة، بالإضافة إلى المشكلات

السياسـية بـين الـدول، وعـلى الرغـم مـن الجهـود المتكاملـة التي تمارسـها الـدول عـلى المسـتوى الرسـمي، فـإن مشـكلة الهجرة غـير المشروعـة تتخذ أشـكالًا جديـدة، ذلـك أن العاملـين في الجريمـة المنظمـة لديهـم الوعـي والانتبـاه والحذاقـة التـي تمكنهـم مـن متابعـة أي تطـور يحـدث في العـالم لتسـخيره وتوظيفـه لأغـراض تجارتهـم غـير المشروعـة، وتحقيـق مزيـد من الثـراء المـادي، ويطـورون باسـتمرار تنظيماتهـم بـما يمكنهـم مـن مجابهـة التحديـات التـي تجابههـم، ولهـذا لم تجـد مشـكلات الهجـرة غـير المشروعة حتـى الآن حلـولًا مناسـبة لهـا، عـلى المسـتويات العالميـة والمحليـة.

لقـد بنيـت الدراسـة عـلى هـدف رئيـس يتمثـل في الكشـف عـن دور العوامـل الذاتيـة والعوامل الموضوعية في انتشـار ظاهرة الهجـرة غير المشروعة، ذلـك أن مـا انتهـت إليـه مجموعة الدراسـات التـي سـبق التطرق إليها (دراسـة خالـد الكردي، وهشـام بشـير، وإبراهيم العيـاش، وفايزة بـركان، وفايزة ختو، وغيرهـا)، من توصيـات واقتراحات تركز عـلى الشروط الموضوعيـة للحد من انتشـار ظاهـرة الهجرة غير المشروعـة، كتركيزها على الاهتـمام بالتعليم والصحة وفـرص العمـل وغيرهـا، دون الإشـارة إلى الأبعـاد ذات الصلـة بالخصائـص الذاتيـة للشـباب والمهاجريـن غـير القانونيـين، بينـما حاولـت الدراسـة الحالية التركيـز عـلى العامل الـذاتي المتمثل في اتجاهات الشـباب أنفسـهم ومشـاعرهم وعواطفهـم نحـو مجتمعاتهم التـي ينتمـون إليهـا، والمجتمعات التـي يتفاعلون معهـا، ويتطلعـون للحـاق بهـا، وقـام بنـاء الدراسـة على رؤيـة اجتماعية تجسـد مشـكلة المجتمـع العـربي عامـة، ومشـكلة الشـباب خاصـة في حالـة الاغتراب الثقـافي والاجتماعـي التي يعيشـها المجتمع، والتـي يعد الميل الشـديد إلى الهجرة غـير المشروعـة بـما يترتـب عليهـا مـن أضرار واحـدًا مـن تجلياتهـا إلى جانـب مظاهـر أخـرى يتجـلى فيهـا الاغـتراب. وتعد ظاهـرة الاغـتراب التي يعيشـها

المجتمع نتاجًا لتفاعل مجموعة أوسع من العوامل الموضوعية على المستوى العالمي، والذاتية على مستوى المنطقة العربية نفسها، ويشكل عنصري (نمو الأحاسيس الوجدانية والعاطفية، مع ضعف المعارف العلمية التي يتأسس عليها السلوك) الأساس الموضوعي لظاهرة الاغتراب.

ولما كانت ظاهرة الهجرة غير المشروعة تعد واحدة من تجليات مشكلة الاغتراب، فإنه يمكن التوسع في العوامل التي تؤدي إلى تفاقم الظاهرة على المستوى العالمي؛ لتصبح أكبر بكثير من كونها نتاجًا لضعف الإجراءات الأمنية والقانونية، وأكبر من أن تكون نتاجًا لمشكلات البطالة والسكن والزواج وغيرها، ويمكن إيجاز نتائج البحث في ضوء أهدافه الرئيسة على النحو الآتي:

١ ـ بالنسبة إلى التساؤل الرئيس، ما دور العوامل الذاتية والموضوعية في إنتاج ظاهرة الهجرة غير المشروعة والأضرار النفسية والاجتماعية الناجمة عنها؟

يمكن تقرير أن العوامل الموضوعية التي تتجسد في عوامل الدفع في الموطن الأصلي، وعوامل الجذب في البلدان المستهدفة بالنسبة إلى الشباب تشكل محرضات ومثيرات للسلوك الاجتماعي، تدفع الشباب إلى التذمر وعدم التكيف وعدم الرضا عن الواقع وغيرها من مظاهر الاضطراب والقلق، غير أن اتجاهات الشباب ومشاعرهم وأحاسيسهم وعواطفهم تدفعهم إلى خيارات كثيرة، منها ما هو فاعل كالاندماج في التنظيمات السياسية والاجتماعية المتناقضة في المجتمع، وحتى التنظيمات الإرهابية أحيانًا، ومنها ما هو سلبي يتمثل في الهروب من الواقع ومحاولات الاندماج في المجتمعات الأخرى التي تشكل مراكز استقطاب بالنسبة إليها، وفي الحالات

المختلفة لا يمكن تفسير الهجرة بالعوامل الموضوعية وحسب.

٢ ـ بالنسبة إلى التساؤل الفرعي الأول، ما حجم ظاهرة الهجرة غير المشروعة على المستوى الدولي، وما أشكالها والطرائق المستخدمة فيها؟

يلاحظ أن ظاهر الهجرة تنمو بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة بسبب ما تعانيه بعض الدول العربية من اضطرابات وحروب، ويعود ذلك إلى أن الشروط الموضوعية المحيطة بالشباب جعلتهم يعيشون في تحديات أكبر مما كانت في السنوات العشر الأولى (٢٠٠٠م – ٢٠١٠م)، في الوقت الذي كانوا فيه على درجة كبيرة من الاغتراب الاجتماعي والثقافي، ما يفسر اندفاع عدد كبير من الشباب إلى الهجرة غير المشروعة، ومازالت تعد دول الاتحاد الأوربي، الهدف الرئيس للمهاجرين غير القانونيين بالنسبة إلى الشباب في المجتمع العربي، ونشطت إثر ذلك شبكات تهريب البشر على نطاق واسع، وتداخلت في أوجه كثيرة مع شبكات الاتجار بالبشر.

٣ ـ بالنسبة إلى التساؤل الفرعي الثاني، ما دور كل من العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية في إنتاج ظاهرة الهجرة غير المشروعة والأضرار الناجمة عنها؟ يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن نمو الهجرة غير المشروعة بوتيرة عالية جدًّا خلال السنوات الخمس السابقة، اقترن أيضًا مع نمو واسع لاندماج الشباب في التنظيمات السياسية المتطرفة المعادية للنظام السياسي الرسمي في أغلب الدول العربية، إلى جانب التنظيمات السياسية الرسمية، وتنظيمات التطرف الديني، ويدل ذلك على أن العوامل الموضوعية دفعت الشباب إلى أنماط مختلفة من الفعل الاجتماعي، ولكن الاتجاهات النفسية والاجتماعية

التي يجسدها مفهوم الاغتراب دفعتهم إلى أنماط من الفعل كل منهم بحسب ما يتصف به من خصوصيات تميزه عن غيره.

٤ ـ بالنسبة إلى التساؤل الثالث، ما صلة الهجرات غير المشروعة والأضرار الناجمة عنها بشبكات الجريمة المنظمة عامة، وشبكات تهريب البشر خاصة؟

لقد وجدت شبكات تهريب البشر، وشبكات الاتجار بالبشر في الشروط الموضوعية التي يعيشها الشباب، وفي أوضاعهم النفسية والاجتماعية الفرصة الذهبية التي تدر عليها الأرباح والعوائد المالية الكبيرة، مستفيدة من انشغال العالم بالإجراءات التنظيمية والإدارية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، في حين اتجهت لتطوير وسائلها بما يمكنها من استغلال واقع الشباب من جهة، وتجاوز المشكلات التي تعترضها من جهة أخرى، بدلالة أن مئات الآلاف من الشباب تمكنوا من الانتقال عبر قوارب الموت إلى أوربا بعد أن أخذت شبكات التهريب في تطوير عملها وضمان مستويات عالية من النجاح.

٥ ـ بالنسبة إلى التساؤل الرابع، حول تقييم الجهود المبذولة للحد من الهجرات غير المشروعة، يلاحظ أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول التي تعاني من الهجرة غير المشروعة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، مازالت الجهود أقل بكثير من حجم المشكلة؛ لأنها مبنية على تبادل الاتهام بالمسؤوليات بين الدول المعنية بها، ففي الوقت الذي تجد فيه الدول الصناعية نفسها معنية بالإجراءات التنظيمية والإدارية والقانونية التي تحد من تدفق المهاجرين، وتقع على عاتق الدول النامية مسؤولية ضبط أوضاعها

الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسـية، غـير أن هـذا التصور جـاء مبنيًّا علـى تحليـل غـير متكامـل، ولا يأخـذ بالاعتبـار حقيقـة العلاقـات الاقتصاديـة والسياسـية غـير المتكافئـة التـي تفرضهـا الـدول الأقوى، مـا يجعل الإجـراءات الإداريـة والتنظيميـة والقانونية بذاتهـا غير قادرة عـلى مكافحـة الهجرة غـير المشروعة، أو وضـع حدٍّ لها طالمـا يتم تجاهل العوامـل الحقيقيـة التـي تكمـن وراءها.

٦ ـ تأتي اقتراحات الدراسـة وتوصياتها مبنية على أسـاس الفهم الاجتماعي للمشـكلة القائـم على أنهـا نتـاج لتفاعل الـشروط الموضوعية السـائدة المتمثلـة في التحديـات التـي تفرضهـا الصراعـات الدوليـة الراهنـة ذات المضمـون الاقتصـادي والسـياسي، مـع الخصوصيـات الذاتيـة التـي يعيشـها الشـباب التـي تتمثـل في حالـة الاغـتراب الاجتماعـي والنفـسي والسـياسي، وتجعـل مشـاعرهم وأحاسيسـهم وعواطفهـم مسـتقطبة في مـدارات المجتمعـات الغربيـة، ودائـرة في فلكهـا، تبعًـا للتفسـيرات المشـوهة لأزماتهم التي يعيشونها، ولمشـكلاتهم الاجتماعية والاقتصاديـة المتعـددة، ما جعـل اقتراحـات الدراسـة وتوصياتها مبنية عـلى الاعتبـارات الثقافيـة والفكريـة بالدرجـة الأولى، وعـلى ضرورة إيقـاظ الوعـي العـربي مـن حالـة الاغـتراب التي يعيشـها الشـباب.

ولهذا تبقى إمكانية الحلول الحقيقية لمشكلات الهجرة غير المشروعة رهنًا بأبناء الدول والمجتمعات النامية نفسها، ولا شك في أن الرهان على تقديم الحلول المناسبة من قبل الدول الرأسمالية الغربية هو رهان خاسر، ولا يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تضمن رفاهية اجتماعية مقبولة واستقرارًا سياسيًّا يوفر الحرية لأبناء المجتمع، ونهضة اقتصادية تنموية توفر فرص العمل المناسبة للشباب

طالما أن تفوق الدول الصناعية المتطورة في حياتها الاقتصادية إنما هو مستمد من المعاناة التي تعيشها البلدان الأضعف، ومن غير المنطقي أن تعمل هذه الدول المتطورة على إنجاز تنمية حقيقية في الدول الفقيرة، ولهذا فإن الرهان عليها هو رهان خاسر.

٧ . ٣ الاقتراحات العملية للحد من انتشار ظاهرة الهجرة غير المشروعة

ليس من اليسير تقديم حلول سحرية لمشكلة اجتماعية تنتشر على امتداد المنطقة العربية وتستمد مقوماتها من بنى متعددة، ويتجسد في مشكلة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة تتمثل في مشكلة الاغتراب الاجتماعي والسياسي الذي يعيشه المجتمع عامة، وفئات الشباب بشكل خاص، والتي تعد الهجرات غير المشروعة واحدة من تجلياتها الراهنة، إلى جانب مظاهر التطرف في الولاء للنظم السياسية القائمة، والتطرف في معاداة هذه النظم، بالإضافة إلى مظاهر التطرف الديني.

ولهذا فإن الاقتراحات التقليدية المتمثلة في الدعوة إلى تمكين الشباب وتوفير ظروف التعليم المناسبة، وإيجاد فرص العمل، وتقديم الحلول لمشكلات السكن والزواج وغير ذلك من المشكلات التي يعاني منها الشباب، لا تقدم وحدها حلولاً لمشكلة الهجرة غير المشروعة في ظل البنية الاجتماعية الراهنة، وفي ظل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير المتكافئة مع الدول الصناعية المتطورة، لأن هذه المشكلات ليست العوامل الحقيقية التي تفسر ظاهرة الهجرة غير المشروعة، ما يدعو إلى ضرورة النظر من جديد في هذه التصورات.

إن المسألة في جوهرها مسألة ثقافية تتصل بمفهوم الهوية والانتماء والأصالة الحضارية، أكثر مما تتصل بالحاجات اليومية، من ثروات

مالية ومساكن فارهة، ومصادر دخل مرتفعة، فالشعور بالانتماء يدفع الشباب إلى بذل التضحيات الكبيرة من أجل أوطانهم، وهم قادرون على التحرر من جميع أشكال الهجرة غير المشروعة إذا ما تعزز في وعيهم مفهوم الانتماء الذي يعبر عن أصالة الحضارة التي ينتمون إليها، ولهذا فإن التصورات المقترحة مبنية على البعد الثقافي بالدرجة الأولى، وليست مبنية على أساس الحاجات المادية التي يؤدي النظر إليها بذاتها إلى تعزيز ظاهرة الاغتراب وأوجه التباعد بين مكونات المجتمع الواحد.

وفي ضوء هذه التصورات يمكن صياغة الاقتراحات الأساسية الآتية التي من شأنها أن تسهم في تعزيز ارتباط الشباب العربي بعقيدته الدينية ذات البعد الإنساني، وبوطنه وأرضه، ومن شأنها أن تعمل على توجيه مشاعره وأحاسيسه وعواطفه لما فيه حماية لدينه وعقيدته، ولما فيه من ضمان لمصالحه المستقبلية، ومن شأن هذه الاقتراحات أن تعمق الوجود الاجتماعي للشباب في محيطهم وفي وطنهم، ومن شأنها أن تسهم في الحد من انتشار ظاهرة الاغتراب من جهة، والحد من انتشار ظاهرة الهجرة غير المشروعة من جهة أخرى، وتتمثل تلك الاقتراحات فيما يلي:

١ ـ تعزيز وعي الشباب بأن الإسلام الوسطي الذي يؤمن أبناؤه بأن العدالة بين الناس جميعًا هي معياره الأساسي في التعامل مع الآخر أيًّا كان نوعه أو جنسه، هذا الإسلام، الإنساني في طبيعته، هو الذي يشكل مضمون الرسالة الإسلامية التي أتى بها الرسول الكريم ﷺ إلى الخلق كافة، قال الله جل وعلا في كتابه الكريم: ﴿إِنَّ اللَّـهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّـهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّـهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (النساء: ٥٨)، وفي هذا النص دلالة واضحة على أن معيار

الأخـذ بالحـق والحكـم عـلى أسـاس العـدل بـين النـاس جميعًـا هـو أسـاس العقيدة الإسـلامية، وأسـاس بعدها الإنسـاني، ولا مسوغ على الإطـلاق لأن يتـم اختراق هـذا المبدأ لاعتبـار سـياسي أو اقتصادي أو اجتماعـي، ولا حتـى لاعتبار دينـي أو طائفي أو مذهبـي، وكل اختراق لـه هـو تحريـف للعقيـدة وتشـويه لها. وهـو جـزء لا يتجزأ مـن الحرب الخفيـة التي تمارسـها قوى سياسـية واجتماعيـة معادية له على المسـتوى العالمـي إمعانًـا في عمليـة الاغتراب.

٢ ـ تعزيـز الوعـي الاجتماعـي لـدى الشـباب العربي بـأن عمليات تشـويه الإسـلام اليـوم، وتجريـده مـن البعـد الإنسـاني تعـد جـزءًا لا يتجـزأ مـن الحـرب الشـاملة التـي تشـنها قـوى سياسـية واقتصاديـة كـبرى في العـالم عـلى الإسـلام والمسـلمين والتـي بـدأت بحـروب الفرنجـة عـام (١٠٩٦م) ومازالـت مسـتمرة فيهـا حتـى الآن، وتتوارثهـا تلـك الـدول جيـلاً بعـد جيـل، وهو مـا أقـر بـه الجنـرال اللنبي حـين احتل البريطانيـون مدينـة القدس قائـلاً: «اليـوم انتهت الحـروب الصليبية»، وورد المعنـى نفسـه على لسـان «غـورو» عـام ١٩٢٠م، عندمـا احتلت القـوات الفرنسـية سـورية ودخلـت دمشـق، ووقـف إلى جانـب قـبر صـلاح الديـن الأيـوبي مقـرًّا بـأن الحـرب عـلى الإسـلام والمسـلمين مازالـت مسـتمرة، قائـلاً: «هـا نحـن قـد عدنـا يـا صـلاح الديـن»، ويجـدد الرئيـس الأمريكـي جورج بـوش الموقف نفسـه مـع الاحتلال الأمريكـي للعـراق، عـلى الرغـم من محاولتـه التراجـع عن موقفـه فيما بعـد (يوسـف، د.ت)، ويـدل ذلك كلـه عـلى أن التاريخ الاسـتعماري يتجـدد في وعـي السياسـيين الغربيـين نحـو المنطقـة العربيـة، منذ زمن طويـل، ويأخـذ أشـكاله بحسـب السـياق الزمـاني والمـكاني الـذي

يحتضنـه، وليـس مـن المتوقـع زوال جـذوره بـين عشـية وضحاهـا.

٣ـ تعزيـز الوعـي الاجتماعـي لـدى الشـباب بـأن اغـتراب المسـلمين عـن عقيدتهـم وديانتهـم يشـكل اليـوم هدفًـا إسـتراتيجيًّا في سـياق الحرب عـلى الإسـلام حتـى صـار المسـلمون أنفسـهم يعيشـون أكـبر ظاهـرة اغـتراب عرفهـا التاريخ عن دينهـم الحقيقـي وعقيدتهم الإنسـانية، بل يشـاركون بأنفسـهم في هـذه الحـرب الشـاملة بفعل عاملين أساسـيين: الأول نقـص معارفهـم بالقيـم الإسـلامية التـي تعـزز مبـدأ العدالـة بـين البـشر كافـة دون تمييـز، والثـاني اندفاعهـم بعواطفهـم الوجدانيـة والعاطفيـة دون تبـصر في معظـم الأحيـان، وهذا الاغـتراب عن الدين الحقيقـي يعد مكونًا أساسـيًّا من مكونات مشـكلة الهوية لدى الشـباب المسـلم، وتدفعه إلى ممارسـة أنماط سـلوكية تضر به وبعقيدته وبمجتمعه مـن حيـث النتيجـة، ومن حيـث لا يشـعر، تتمثل في انضمامـه لحركات التطـرف الدينـي، أو لحـركات التطـرف السياسـية الموالية للدولـة، أو للحركات السياسـية المتطرفـة في معارضتها للدولـة؛ لأن التطرف بحد ذاتـه يعـد مظهرًا أساسـيًّا مـن مظاهـر الاغتراب.

٤ ـ تعزيـز الوعـي الاجتماعي لدى الشـباب العـربي بأن التحديـات الكبيرة التـي تهـدد الأمـن العـربي، والمجتمـع العـربي مسـتقبلاً، إنـما هـي في العلاقـات الاقتصاديـة غـير المتكافئـة مـع الـدول الصناعيـة المتطـورة، والتـي لا تـتردد لحظة في الدفاع عـن مصالحها الحيويـة في المنطقة العربية حتـى لـو جـاءت هـذه المصالـح عـلى حسـاب أبنـاء المنطقـة أنفسـهم، وعـلى حسـاب حقوقهـم، وهـي التـي تجعل مـن أمـن دولـة الاحتلال الإسرائيلي في فلسـطين من أولوياتها الأساسـية دون النظـر إلى ما يترتب عـلى ذلك مـن أضرار تمـس القضيـة العربيـة، وحقـوق الشـعب العربي.

٥ ـ تعزيـز الوعـي الاجتماعـي لـدى الشـباب العـربي بـأن قدرتهـم عـلى مجابهـة التحديـات الكـبرى التي تحـول دون تحقيـق حاجاتهـم الراهنة، وتهـدد مسـتقبلهم إنـما هـي مجابهـة هـذه التحديـات والاندفـاع للمشـاركة الفاعلـة في بنـاء مسـتقبلهم في أوطانهـم ومجتمعاتهم، وليس في الاندمـاج بالمجتمعـات الأخرى والهـروب إليها، فعـلى قدر وضوح صـورة المسـتقبل في وعي الشـباب وسـعيهم إليها في سـياق اندماجهم بأوطانهـم عـلى قـدر مـا تصبـح مجابهتهـم لهـذه التحديات أكـبر، وعلى قـدر مـا تصبـح مجتمعاتهم قـادرة عـلى معالجـة مشـكلاتهم الاقتصادية والاجتماعيـة والسياسـية، بينما يؤدي تسـويغ الحلـول الفردية، وخاصة المتعلقـة منها بالهجـرة إلى المجتمعات الأخرى، وجعلهـا نماذج للنجاح إنـما هـو تشـجيع للانفلات مـن الوطـن والحد مـن انتـماء أبنائـه له.

٦ ـ تعزيـز الوعـي الاجتماعـي لدى الشـباب العربي بأن مكونـات المجتمع العـربي هـي مكونـات أصيلـة فيه، ولا مجـال للحديـث عن مجتمـع فيه أقليـات وأكثريـات، هذه الثقافـة التي تعززها في الوعـي العربي صاحبة المصلحـة في تعزيـز التناقضـات الداخلية بين مكوناته، والتي من شـأنها أن توفـر الأرضيـة الخصبـة لتسـويغ تعامل جميـع الأطراف مـع القوى السياسـية الداعمة لهـا على المسـتوى العالمي.

٧ ـ تعزيـز الوعـي الاجتماعـي لـدى الشـباب بـأن التنظيـمات السياسـية الرسـمية المتعـددة في المجتمـع العـربي، وعـلى الرغـم مـن أنهـا جـزء أسـاسي مـن المشـكلة، غـير أن الاعـتراف بهـا والتعامل معهـا ضرورة أساسـية مـن ضرورات البحـث عن حلول عملية لمشـكلات الشـباب في مجـالات العمـل والسـكن والـزواج والضـمان الصحـي وغـير ذلك مـن المشـكلات، وأن هـذه التنظيـمات السياسـية جـزءٌ من المشـكلة لا

يسوغ بحال من الأحوال تجاهلها؛ لأن في ذلك ما يعود بالضرر على شريحة الشباب نفسها، كما أن التطرف في الوقوف إلى جانبها، أو التطرف في معاداتها يرتب أضرارًا نفسية واجتماعية كثيرة تمس واقع الشباب أنفسهم.

إن من شأن هذه التوجهات أن تعزز الوعي الاجتماعي لدى الشباب حيث تجعلهم على معرفة جيدة بالتحديات الكبرى التي تحيط بهم وتهدد مستقبلهم، ومستقبل مجتمعهم، في الوقت الذي تسهم في تعزيز وعيهم بهويتهم وأصالتهم التاريخية، وتنمي وجدانهم على أساس وحدتهم وتكامل فعالياتهم، وبتحقيق هذين الشرطين يستطيع الشباب مجابهة التحديات المحيطة بهم مباشرة، وأن يجدوا حلاً لمشكلاتهم عامة، بما فيها مشكلات الهجرة غير المشروعة التي تعد واحدة من تجليات الأزمة.

٧ . ٤ توصيات الدراسة

في ضوء نتائج الدراسة والاقتراحات التي خلصت إليها يمكن عرض التوصيات التي تشكل مقدمات أساسية للعمل من أجل الحد من انتشار الهجرات غير المشروعة، وهي مبنية على الخلفيات النفسية والاجتماعية التي تصف المهاجرين غير القانونيين عند اتخاذهم قرارات الهجرة، والالتحاق بالمجتمعات التي يتطلعون إليها، وتعد مؤسسات الدولة والمجتمع الأهلي والمنظمات الاجتماعية معنية بها، كل بحسب موقعه الاجتماعي ومسؤولياته الاجتماعية، ويمكن إيجاز التوصيات على النحو الآتي:

١ ـ أن تقدم مراكز البحوث والدراسات مزيدًا من الدراسات النفسية والاجتماعية ذات الصلة بتغيير اتجاهات الشباب نحو القضايا

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشغل بالهم، بهدف تعميق ارتباطهم بمجتمعاتهم، والحد من ظاهرة اغترابهم التي تسهم في إدماجهم في المجتمعات الغربية.

٢ ـ أن تولي مراكز البحوث والدراسات في المجتمع العربي اهتمامها بتكوين صورة المجتمع العربي المستقبلية في ضوء تكامل مكوناته التاريخية والحضارية والثقافية، وأن مستقبل الفرد ومستقبل أبنائه رهن بمستقبل مجتمعه، ويشكل غياب هذه الصورة عاملاً أساسيًّا من عوامل الاغتراب الاجتماعي والسياسي الذي يعيشه الشباب.

٣ ـ أن تولي المؤسسات الثقافية والفكرية والعلمية اهتمامًا أكبر بتوضيح الأبعاد الإستراتيجية للصراعات الدولية وأهمية الوطن العربي فيها، وأنه يشكل محور الصراعات الاقتصادية والسياسية في العالم منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن، وما التدخلات الأجنبية المتعددة في الشأن العربي إلا دليل على حيوية المنطقة العربية بالنسبة إلى القوى الدولية التي تسعى كل واحدة منها لضمان مصالحها الراهنة والمستقبلية على حساب المجتمع العربي نفسه.

٤ ـ أن يولي المثقفون العرب، المعنيون بالقضايا العربية اهتمامًا أكبر بالسياسيات الخفية (غير المعلنة) منذ اتفاقية سايكس بيكو والتخطيط لقيام دولة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وحتى الآن.

٥ ـ أن يقوم علماء الدين بتصحيح الفهم المشوه للدين، الذي يتجلى في انتشار ظاهرة اختزال العقيدة في واحد من مذاهبها أو تياراتها لغايات سياسية، ما يؤدي إلى تعميق التباعد بين مكونات العقيدة الواحدة وتشتيتها، وأن عقيدة اختزال الدين في مذهب من مذاهبه، أو تيار من تياراته إن هي من حيث النتيجة إلا شكل جديد من

أشكال الحرب على العقيدة الإسلامية برمتها التي يراد منها بعثرة مصادرة قوتها، ودفع جميع مكونات المجتمع الإسلامي إلى محاربة بعضه بعضًا.

٦ ـ أن يقوم المثقفون والسياسيون العرب بتوضيح أن جزءًا كبيرًا من مشكلات العمل والزواج والبطالة والسكن والصحة التي يعاني منها الشباب في المجتمع العربي إنما هي نتاج للسياسات الخفية غير المعلنة المتمثلة في الحيلولة دون قيام تطور صناعي حقيقي في المجتمع العربي، وتحول دون تحقيق الاستقلالية الاقتصادية العربية، ودفعه إلى أن يعتمد بالمطلق على المساعدات الغربية في توفير حاجاته ولوازم عيشه، بهدف توظيفها سياسيًّا فيما بعد، أو الاعتماد على استنزاف موارده الطبيعية دون أي تنويع لبنيته الاقتصادية، أو تفكير في ضمان مستقبل أبنائه.

٧ ـ أن تعمل مؤسسات إنتاج الرأي العام على توضيح أن الأشكال المختلفة لظاهرة الاغتراب التي يعيشها الشباب تشكل العوامل الحقيقية لمظاهر التخلف في المجتمع العربي، وهي التي تحول دون بناء الدولة العربية القادرة على توفير جميع الحاجات لأبنائها، ذلك لما تؤديه ظاهرة الاغتراب من تشتت في الاتجاهات، وتناقض في المشاعر، وبعثرة في الجهود وتعدد في الولاءات ما يجعل الدولة العربية غير قادرة على تلبية حاجات أبنائها إلا بمقدار ما توفره القوى الاجتماعية والسياسية لها في المجتمعات الغربية من معونات اقتصادية وسياسية مقابل استمرارية نفوذها في المنطقة على حساب سيادية هذه الدولة العربية أو تلك.

٨ ـ أن تولي مؤسسات إنتاج الرأي العام اهتمامًا أكبر بمظاهر الاغتراب التي يعيشها المجتمع العربي، كالوقوف المطلق إلى جانب السلطة السياسية في أية دولة مقابل منافع تعود على الفاعلين أو المواقف

المضـادة لهـا، وبخاصـة تلـك التـي تسـتمد قوتهـا مـن قـوى خـارج الدولـة، أو مظاهـر التطـرف الدينـي التـي تـزداد في الوقـت الراهـن، كلهـا أشـكال من الاغـتراب الاجتماعي التي تدفع الشـباب إلى تفسـير مشـكلاتهم في العمـل والـزواج والسـكن والتعليم وغيرها تفسـيرات مشـوهة، وتـؤدي مـن حيث النتيجـة إلى معالجـة مشـكلات الآخرين، في الوقـت الـذي تسـهم فيـه مـن طـرف آخـر في تعميـق مشـكلاتهم، وتحـول دون إيجـاد حلـول لها.

٩ ـ أن تسـتمد مؤسسـات المجتمـع المختلفة؛ الدينيـة والعلمية والاجتماعية والسياسـية، برامـج عملها وخططهـا من الأبعاد الأخلاقية والإنسـانية للديـن الإسـلامي الحنيـف التـي تقوم عـلى مبدأيـن أساسـيين: الأول مبـدأ التنـوع الاجتماعـي والتعـارف بـين مكونـات المجتمـع، يقـول تعـالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّـاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُـمْ مِنْ ذَكَـرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُـعُوبًا وَقَبَائِـلَ لِتَعَارَفُـوا إِنَّ أَكْرَمَكُـمْ عِنْدَ اللَّـهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّـهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجـرات: ١٣)، مـا ينفـي شرعيـة القـول بمبـدأ اختـزال الديـن في تيـار مـن تياراتـه، أو مذهـب مـن مذاهبـه، وفي ذلـك يقـول الله عـز وجـل: ﴿...وَلَوْ شَـاءَ اللَّـهُ لَجَعَلَكُـمْ أُمَّةً وَاحِـدَةً وَلَٰكِـنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْـتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّـهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِـمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُـونَ﴾ (المائـدة: ٤٨)، وبالتـالي فإن مبـدأ اختزال الديـن في مكون مـن مكوناتـه ما هـو إلا تحـدٍّ لإرادة الله جل وعـلا، ولـو أراد الله لجعل النـاس أمـة واحـدة، والثاني مبـدأ العدالـة في العلاقة مع الآخـر، يقول الله عـز وجـل: ﴿إِنَّ اللَّـهَ يَأْمُرُكُـمْ أَنْ تُـؤَدُّوا الْأَمَانَـاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَـا وَإِذَا حَكَمْتُـمْ بَـيْنَ النَّـاسِ أَنْ تَحْكُمُـوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّـهَ نِعِـمَّا يَعِظُكُـمْ بِهِ إِنَّ اللَّـهَ كَانَ سَـمِيعًا بَصِـيرًا﴾ (النسـاء: ٥٨)، فـلا شـك في أن العمل بهما

يوفر شروط التكامل والتضامن والحاجات الأساسية لجميع أبناء المجتمع، ويحقق أسمى ما يمكن تصوره في مجال حقوق الإنسان، فالتنوع الاجتماعي والسياسي والديني، والتباين في مستويات الفهم والمعرفة والإدراك بين الناس حقيقة إلهية تفرض على الإنسان المؤمن الاعتراف بها، وتفرض عليه أيضًا التعاون مع الآخرين على أساس مبدأ العدالة الذي قرره القرآن الكريم، وبتحقيق هذين المبدأين تنتفي مظاهر التناقض بين مكونات المجتمع الواحد، وتتحقق أسمى المعايير في حقوق الإنسان، وبتحقيقهما تتوافر البيئة الاجتماعية الحاضنة لمشاركة الجميع في بناء مجتمعهم، وفي تلبية حاجاتهم الأساسية.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانيا: المصادر:

موسوعة الحديث النبوي الشريف (د.ت)، الصحاح والسنن والمسانيد، إنتاج موقع روح الإسلام، الإصدار الثاني.

ثالثًا: الكتب والدراسات والتقارير العلمية:

إسماعيل، عبد القادر إسحاق (٢٠٠٩م)، التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافدة لمثيلاتها الخليجية.

باشا، صلاح الدين (١٩٦٥م)، المدخل لدراسة الجغرافية البشرية، دمشق، المطبعة الجديدة.

بركات، حليم (٢٠٠٦م)، الاغتراب في الثقافة العربية، متاهات الإنسان بين الحلم والواقع، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.

بركان، فايزة (٢٠١٢م)، «آليات التصدي للهجرة غير الشرعية»، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجرام والعقاب، (غير منشورة) جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

بشير، هشام (٢٠١٠م)، «الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوربا (أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها)»، مجلة السياسة الدولية (مركز الأهرام)، العدد ١٧٨، يناير.

بهابها، جاكلين؛ ومونيت زارد (٢٠٠٦م)، التفريق بين التهريب والاتجار بالبشر، نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين، جامعة

أكسفورد، بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين، العدد(٢٥) مايو.
بوقنطار، الحسن (٢٠٠٥م)، آليات مواجهة الهجرة السرية، موقع الجزيرة نت، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٠٠, ٦ مساءً الموقع:
http://sites.univ-provence.fr/ agirod/ masni/ fatema/ hassan% 20bouqantar.htm
تقرير دورة العمل المشتركة المعقودة بشأن الإحصاءات المتعلقة بالهجرة (٢٠٠٠م)، لجنة الأمم المتحدة الإحصائية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوربا، (اللجنة) الوثيقة رقم (2/CES/SEM.42).
جابر، عبد الحميد جابر (١٩٩٠م)، نظريات الشخصية، البناء، الديناميات، النمو، طرق البحث، التقويم، القاهرة، دار النهضة العربية للطبع والنشر.
الحمزاوي، سعيد (٢٠١٤م)، سوسيولوجيا الهجرة، موقع على الشبكة، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٠٥, ٦ مساء، الموقع:
http://sociologiemeknes.blogspot.com/2014/09/sociologie-immigration.html.
الحياة برس (٢٠١٥)، الأورمتوسطي: ارتفاع ملحوظ بأعداد ضحايا التهريب، (١٦/ ٣/ ٢٠١٥)، استرجعت بتاريخ ٥/ ٧/ ٢٠١٥ الساعة ١٥, ٧، الموقع:
http://www.alhayatp.net/?p=58254
ختو، فايزة (٢٠١١م)، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورمغاربية ١٩٩٥م-٢٠١٠م، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية الدولية، (غير منشورة) جامعة الجزائر، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام.
الخضري، سهاد (٢٠١٤م)، أطفال في قوارب الهجرة غير الشرعية، جريدة الوطن (المصرية)، (١٦/ ٩/ ٢٠١٤م)، استرجعت بتاريخ

٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٦,٠٥ مساء، الموقع:
http://www.elwatannews.com/news/details/559717

ابن خلدون، عبد الرحمن (٢٠٠١م)، المقدمة، تحقيق خليل شحادة، بيروت، لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

داود، ليلى (٢٠٠٤م)، الشخصية وعملياتها العقلية، دمشق، منشورات كلية الآداب بجامعة دمشق.

درويش، نبيل (٢٠٠٥م)، «الفرار من قهر الفقر إلى وهم الغنى»، موقع الجزيرة الفضائية، مجلة المعرفة، (١١/ ٣/ ٢٠٠٥م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٥,٥٠ مساء، الموقع:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6e7072d3-aff7-4a71-b8da-a2ac73ecfc7b

الدهيمي، عمر (٢٠١٠م)، الهجرة السرية في الجزائر، ورقة عمل «مقدمة لندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة»، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الرامي، عبد الوهاب (٢٠٠٩م)، «الإعلام والهجرة غير الشرعية»، موقع قصة الإسلام الإلكتروني، الثلاثاء (٢٥/ ٥/ ٢٠٠٩م)، الموقع، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٦,٣٠ مساء، الموقع:
http://islamstory.com/ar الإعلام والهجرة غير الشرعية.

رشيد، ساعد (٢٠١٢م)، واقع الهجرة غير المشروعة في الجزائر، من منظور الأمن الإنساني، رسالة معدة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، (غير منشورة)، بسكرة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية.

رفعت، سعيد (٢٠٠٤م)، دورة الأحداث على الساحة العربية، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ١١٧، ربيع ٢٠٠٤م.

الزغاليـل، أحمـد سـليمان (١٩٩٩م)، الاتجـار بالنسـاء والأطفـال، الظواهر الإجرامية المستحدثة وسـبل مواجهتهـا، نـدوة "نـدوة تونـس" الريـاض، جامعـة نايـف العربيـة للعلـوم الأمنيـة.

سـكاي نيـوز العربيـة (٢٠١٤م)، المهاجـرون غـير القانونيـين يتألمـون بصمـت، مضمـون الفيديـو المنشـور عـلى اليوتيـوب، مـن قبـل سـكاي نيـوز عربيـة بتاريـخ (٢١/ ١٠/ ٢٠١٤م)، اسـترجعت بتاريـخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، السـاعة ٦,٣٥ مسـاء، الموقـع:
https://www.youtube.com/watch?v=I4xZhPhRkOQ

سـمير، عيـاد محمـد (٢٠٠٨م)، الهجـرة في المجـال المتوسـطي: العوامـل والسياسـات، الملتقـى الـدولي حـول «الجزائـر والأمن في المتوسـط: واقـع وآفـاق»، الجزائـر، الوكالـة الوطنيـة لتنميـة البحـث الجامعـي.

شـبكة بربـر، (٢٠١١م)، المهاجـرون لـ«إسرائيـل»، الضمائـر في المـزاد العلنـي (الشـبكة، ٣/ ٥/ ٢٠١١م)، الموقـع، اسـترجعت بتاريـخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، السـاعة ٦,٤٠ مسـاء، الموقـع:
http://www.brbrnet.net/news-action-show-id-336.htm

شرف، أشرف (٢٠١٢م)، السماسرة يربحـون وشـبابنا يموتـون، مجلـة مـصرس، (٢٨/ ٨/ ٢٠١٢م)، الموقـع، اسـترجعت بتاريـخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، السـاعة ٦,٤٥ مسـاء، الموقـع:
http://www.masress.com/elakhbar/182414

شـفيق، حمدي، (د.ت)، التاريخ الأسـود للاسـتعباد في أمريكا، موقع صيد الفوائـد، اسـترجعت بتاريـخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، السـاعة ١١,٠٠ مسـاء، الموقع:
http://www.saaid.net/bahoth/85.htm

شـلبي، عبدالله (٢٠١٢م)، علم الاجتماع، الاتجاهات النظرية والإستراتيجيات البحثية، القاهـرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
الشـهاوي، طـارق (٢٠٠٩م)، الهجـرة غـير الشرعيـة: رؤيـة مسـتقبلية، الإسـكندرية، دار الفكـر الجامعـي.
صحيفــة الاقتصاديــة (٢٠١٢م)، الاتجـار بالأطفـال، ملاحقـة المهربـين والمتورطـين، (٥/ ١/ ٢٠١٢م)، اسـترجعت بتاريـخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، السـاعة ٠٠, ٧ مسـاء، الموقـع:
http://www.aleqt.com/2012/01/05/article_613443.html
صحيفـة الحيـاة (٢٠١٤م)، وفـاة أكثـر من ثلاثـة آلاف مهاجـر غير شرعي في المتوسـط في ٢٠١٤م، الصحيفة، (٢٩/ ٩/ ٢٠١٤م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، السـاعة ١٠, ٧ مسـاء، الموقع:
http://alhayat.com/Articles/4839159/
صحيفـة الـشرق الأوسـط، «أ»، (٢٠٠٩م)، «ألمانيـا: تراجـع مفاجـئ لثقة المسـتثمرين في الاقتصاد»، الأربعاء (٢٥/ ٢/ ٢٠٠٩م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، السـاعة ١٥, ٧ مسـاء، الموقع:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=508527&issueno=11047#.VU0pvPlViko
صحيفـة الـشرق الأوسـط، «ب»،(٢٠٠٧م)، مجمـع البحـوث الإسـلامية يرفـض فتـوى المفتـي حـول غـرق المهاجريـن غـير القانونيـين، (١٤/ ١١/ ٢٠٠٧م)، اسـترجعت بتاريـخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، السـاعة ١٥, ٧ مسـاء، الموقـع:
http://archive.aawsat.com/details.asp?article=445556&issueno=10578#.VUvjGvlViko
صحيفـة الشرق الأوسـط، «ج»، (٢٠٠٢م)، «الحريـري يبحث مع العمادي وقانصـو مشـكلات العمالة المصريـة في لبنـان» (١٠/ ١/ ٢٠٠٢م)،

استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٢٠, ٧ مساء، الموقع:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=81948&issueno=8444#.VUve_PlViko

صحيفة الشرق الأوسط، «د»، (٢٠٠٩م)، القبض على أكبر شبكة لتزوير أوراق الإقامة في فرنسا، (١٤/ ٣/ ٢٠٠٩م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٢٠, ٧ مساء، الموقع:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=31&article=510882&issueno=11064#.VU0upPlViko

صحيفة الشرق الأوسط، «هـ» (٢٠٠١م)، مافيات تجارة البشر حولت تركيا إلى جسر لتهريب المهاجرين غير الشرعيين، (٢٩/ ٥/ ٢٠٠١م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٢٠, ٧ مساء، الموقع:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=40370&issueno=8218#.VU0wAPlViko

صحيفة الصيحة (٢٠١٥م)، «الصيحة» تفتح الملف المُرعب شبكات عصابات الاتجار بالبشر، المخابئ السرية، (٢٥/ ٢/ ٢٠١٥م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٢٥, ٧ مساء، الموقع:
http://www.assayha.net/play.php?catsmktba=3100

صحيفة القدس (٢٠١٥م)، إيطاليا: اختفاء ٣٧٠٠ قاصر من مراكز إيواء المهاجرين، (١٥/ ١/ ٢٠١٥م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٢٥, ٧ مساء، الموقع:
http://www.alquds.com/news/article/view/id/541797

صحيفة القدس العربي (٢٠٠٧م)، عقوبات على أرباب العمل البريطانيين الذين يوظفون عمالاً غير شرعيين، السنة التاسعة عشرة، العدد ٥٧٤٨ الجمعة ٢٣ تشرين الثاني، (١١/ ١١/ ٢٠٠٧م)، استرجعت

بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٧,٣٠ مساء، الموقع:
http://81.144.208.20:9090/pdf/2007/11/11-22/qds07.pdf

الصمدي، محسن (٢٠١٤م)، مفوضية الهجرة الأوربية تستنكر المعاملة السيئة للمهاجرين بسبتة ومليلة، موقع طنجة، (١ نوفمبر ٢٠١٤م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٧,٣٠ مساء، الموقع:
http://www.tanja24.com/m/news10575.html.

عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٣م)، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية، القاهرة، مجموعة النيل العربية.

عبد الرحمن، يوسف (٢٠١٣م)، مأساة تهريب الإريتريين من أجل تجارة الأعضاء، صحيفة الأنباء، (٢٣/ ٣/ ٢٠١٣م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٧,٣٠ مساء، الموقع:
http://www.alanba.com.kw/kottab/youssuf-abdulrahman/368987/ 23-03-2013

عبد العاطي، محمد (٢٠٠٥م)، مشكلة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، موقع الجزيرة الفضائية (١١/ ٣/ ٢٠٠٥م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٧,٣٥ مساء، الموقع:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/7fd9ee29-e316-44bb-ab8b-3eb0b7e2aced.

العبودي، محمد رضا (٢٠١٣م)، شباب المهجر وإشكالات الهوية والاندماج، موقع شبكة الأندلس الإخبارية، (١٩/ ١٢/ ٢٠١٣م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٧,٣٥ مساء، الموقع:
http://www.andaluspress.com/ar/news/18924.html

العرفاوي، وفاء (٢٠١٥م)، الهجرة غير الشرعية، محرقة باردة متجددة: قوارب الموت العابرة للمتوسط تؤرق القارة العجوز،

صحيفة المغرب، (٢١ إبريل، ٢٠١٥م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٧,٣٥ مساء، الموقع:
http://www.lemaghreb.tn/component/content/article?id=20160

عطري، عبد الرحيم (٢٠٠٥م)، «ظاهرة الهجرة السرية قطران الوطن أم عسل الضفة الأخرى»، مجلة الحوار المتمدن، (٩/ ٥/ ٢٠٠٥م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٧,٣٥ مساء، الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=36979

علو، أحمد (٢٠٠٩م)، «الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة»، موقع الجيش اللبناني، مجلة الجيش، (العدد ٢٨٩، تموز ٢٠٠٩م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٧,٣٥ مساء، الموقع:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?22593#.VU2DK_lVikp

علوان، عبد الكريم (٢٠٠٤م)، الوسيط في القانون الدولي العام، (د. م)، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

عياش، إبراهيم محمد (٢٠٠٨م)، الهجرة غير المشروعة، الجزء الثاني، الحوار المتمدن، العدد ٢٣٨٦، (٢٧/ ٨/ ٢٠٠٨م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٧,٣٥ مساء، الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=145163

عيسى، صلاح؛ وجميل إبراهيم (١٩٩١م)، صك المؤامرة، وعد بلفور (٣/ ١١/ ١٩١٧م)، (د. م)، دار الفتى العربي.

الغزاوي، إدريس (٢٠١٣م)، ماكس فيبر والظاهرة الحضرية، الحوار المتمدن، العدد ٤٠٤٢، (٢٥/ ٣/ ٢٠١٣م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٧,٤٠ مساء، الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=351400

فتحي عيد، محمد (٢٠١٠م)، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، أعمال ندوة «مكافحة الهجرة غير المشروعة»، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
فرايكبيرغ، ميل (د.ت)، المهاجرون الأفارقة ضحايا العنف والسخرية وعدم المبالاة، وكالة إنتربريس سيرفس، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٤٠, ٧ مساء، الموقع:
http://www.ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=2696
فرج، هشام عبد الحميد (٢٠٠٥م). الجريمة الجنسية لأعضاء القضاء والنيابة والمحاماة والشرطة والطب الشرعي، القاهرة، مطابع الولاء الحديثة.
فودة، عبد الحكيم (١٩٩٨م)، التعويض المدني، المسؤولية المدنية التعاقدية والتقصيرية في ضوء الفقه وأحكام النقض، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية.
الفوزان، عبد الله محمد (٢٠١٥م)، النماذج النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية: دراسة نظرية، الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الأمنية والإنسانية، المغرب، ١٥-١٧/ ٤/ ١٤٣٦هـ.
قاروني، سرور (٢٠١٠م)، الاتجار بالأطفال بين الواقع والإنكار، منتدى الدوحة لمكافحة الاتجار بالبشر، الواقع والطموح، رؤية مستقبلية، (٢٢/ ٣/ ٢٠١٠م)، الدوحة.
قاسمي، الجمعي (٢٠٠٥م)، الهجرة السرية تلقي بظلالها على العلاقات الأورمغاربية، صحيفة الثورة السورية، (٩/ ١٠/ ٢٠٠٥م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٤٠, ٧ مساء، الموقع:
http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=103187175520051008231231

القطناني، علاء سمير (٢٠١١م)، الحاجات النفسية ومفهوم الذات وعلاقتهما بمستوى الطموح لدى طلبة جامعة الأزهر بغزة في ضوء نظرية محددات الذات، رسالة ماجستير في التربية، جامعة الأزهر، غزة، كلية التربية.

الكردي، خالد (٢٠١٥م)، قراءة في سيكولوجية الهجرة غير المشروعة، الندوة العلمية حول «الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الأمنية والإنسانية»، مدينة سطات في المغرب، ٤-٦/ ٢/ ٢٠١٥م.

الكسناوي، محمود (١٤٢٩هـ)، تصور مقترح للحد من ظاهرة المتخلفين ومخالفي أنظمة الإقامة والعمل في المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية التربية.

لعروسي، سناء (٢٠٠٧م)، المغرب وتحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا، الحوار المتمدن، العدد ١٨٢٤، (١٢/ ٢/ ٢٠٠٧م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٤٠ , ٧ مساء، الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88494

لمريني، عز الدين (٢٠٠٨م)، رحلة الحياة والموت إلى الفردوس الأوربي، صحيفة مغرس، (٧/ ٦/ ٢٠٠٨م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٤٠ , ٧ مساء، الموقع:
http://www.maghress.com/arrifinu/1062

مارتن، سوزان (٢٠٠٦م)، التهريب الداخلي، نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين، أكسفورد، جامعة أكسفورد، بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين، العدد (٢٥) مايو.

مجلة العرب (٢٠١٤م)، «قوارب الموت تحمل أحلام العرب إلى قاع المتوسط»، (٢٠/ ٩/ ٢٠١٤م)، استرجعت بتاريخ

٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٤٠ , ٧ مساء، الموقع:
http://www.alarab.co.uk/?id=33504

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية (٢٠١٤م)، وطن في قاع البحر، تقرير توثيقي يعرض لأهم حوادث غرق اللاجئين الفلسطينيين في البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة الممتدة بين صيفي ٢٠١٣ و٢٠١٤م، مجموعة العمل، أيلول (سبتمبر).

مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (١٤٣٠هـ)، «ظاهرة التسول في المملكة بازدياد مستمر» المدينة المنورة، أخبار المدينة، العدد ١٦١، ذو الحجة.

مرزوق، نبيل (٢٠١٠م)، هجرة الكفاءات العربية وأثرها على التنمية الاقتصادية، دمشق- الجمهورية العربية السورية، جمعية العلوم الاقتصادية.

مرسي، مصطفى عبد العزيز(٢٠٠٧م)، تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوربا على صورة المغترب العربي، ندوة «المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوربي».

المعايطة، خليل عبد الرحمن (٢٠٠٠م)، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مغرس، (٢٠١٥م)، تعريض أطفال ونساء للخطر في أثناء إحراق مخيمات المهاجرين الأفارقة بالناظور، موقع مغرس، (١٩/ ٣/ ٢٠١٥م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٤٠ , ٧ مساء، الموقع:
http://www.maghress.com/arrifinu/254182

مفوضية اللاجئين (٢٠١٤م)، المـوت على أعتاب أوربا، أنجلينا جولي تلتقي بعض الناجين من قوارب الموت في المتوسط،

تحليـل مضمـون التقريـر الإعلامـي المنشـور عـلى موقـع التواصـل الاجتماعـي «يوتيـوب»، (٣٠/ ١٢/ ٢٠١٤م)، اسـترجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، السـاعة ٧,٤٠ مسـاء، الموقـع:
https://www.youtube.com/watch?v=Pi8_sCZgIv0

المنجـرة، المهـدي (٢٠٠٥م)، مقابلـة صحفية حول أسـباب الهجـرة السرية وسـبل التصـدي لها، موقـع الجزيـرة الفضائيـة(١٠/ ١/ ٢٠٠٥م)، اسـترجعت بتاريـخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، السـاعة ٧,٤٥ مسـاء، الموقع:
http://www.aljazeera.net/programs/infocus/2005/1/10

منظمـة العفـو الدوليـة (٢٠٠٨م)، الاعتقـال المتعلـق بالهجـرة باعـث قلق عالمـي، الوثيقـة رقـم (POL ٣٣/ ٠٠٤/ ٢٠٠٨).

مؤتمـر العمـل الـدولي (٢٠٠٤م)، نحـو نهـج عـادل للعـمال المهاجريـن في الاقتصـاد العالمـي، البنـد السـادس مـن جـدول الأعـمال، جنيـف، مكتـب العمل الـدولي.

موقـع BBC (٢٠٠٦م)، كيـف تسـتفيد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة من الهجـرة غـير الشرعيـة، (٧ أيـار- ٢٠٠٦م)، اسـترجعت بتاريـخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، السـاعة ١٠,٣٠ مسـاء، الموقـع:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4981000/4981494.stm

موقـع الجزيـرة الفضائيـة، «أ»، (د.ت) محطـات في تاريـخ الهجـرة غـير الشرعيـة، اسـترجعت بتاريـخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، السـاعة ٨,٣٠ مسـاء، الموقـع:
http://sites.univ-provence.fr/agirod/masni/fatema/ historique.htm

موقـع الجزيـرة الفضائيـة، «ب»، (د.ت)، الهجـرة غـير الشرعيـة وجـدت لها حـلاً في تونـس، اسـترجعت بتاريـخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، السـاعة

٨,٣٠ مساء، الموقع:
http://sites.univ-provence.fr/agirod/masni/fatema/tunisie.htm

موقع الجزيرة الفضائية، «ج»، (د.ت) الهجرة غير الشرعية في مصر تبتدع أساليبها الخاصة، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٨,٣٠ مساء، الموقع:
http://sites.univ-provence.fr/agirod/masni/fatema/egypte.htm

ميد TV، ٢٠١٥م، سماسرة الهجرة غير الشرعية يعتمدون تقنية جديدة، تحليل مضمون التقرير الإعلامي حول الهجرة غير المشروعة، (١٥/ ١/ ٢٠١٥م)، استرجعت بتاريخ ٢٨/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٦,٠٠ مساء، الموقع:
https://www.youtube.com/watch?v=o6x3i73HX0w

النفيسي، عبد الله (٢٠٠٤م)، إذا لم يكن (صدام حسين) هدف التدخل العسكري الأمريكي في العراق، وإذا لم تكن (أسلحة الدمار الشامل) كذلك، فإذن ما هو هدف التدخل العسكري الأمريكي في العراق؟ موقع العرب نيوز، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٨,٣٠ مساء، الموقع:
http://alarabnews.com/alshaab/2004/16-04-2004/b3.htm

نور، عثمان؛ وياسر المبارك (٢٠٠٨م)، الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية (٢٠٠٥م)، موقع الوزارة، (٢٨/ ١١/ ٢٠٠٥م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٨,٣٠ مساء، الموقع:
https://www.diplomatie.ma/arab/articledetails.aspx?id=2876.

وكالة معا الإخبارية (٢٠١٥م)، غريق كل أربع ساعات من المهاجرين،

(١٦/ ٣/ ٢٠١٥)، استرجعت بتاريخ ٥/ ٧/ ٢٠١٥، الساعة ٧,٠٠ صباحًا، الموقع:
http://www.maannews.net/Content.aspx?id=766715

ولاية كسلا (٢٠١٤م)، جمهورية السودان، ولاية كسلا، عن الولاية، استرجعت بتاريخ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م،الساعة٨,٣٠مساء،الموقع:
http://kassalastate.gov.sd/about_kassala.php

ولد بوسيافة، رشيد (٢٠١١م)، القنصلية الأمريكية تستقبل ١٠ حالات احتيال يوميًّا، مواقع إنترنت تنصب على آلاف الحالمين بالهجرة إلى أمريكا (١٤/ ٢/ ٢٠١١م)، استرجعت بتاريخ ٢٩/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٢,٣٠ مساء، الموقع:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/68472.html

يوروميد للهجرة ٢، (٢٠٠٦م)، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط، والاتحاد الأوربي، (د.م)، يوروميد بدعم من المفوضية الأوربية.

يورونيوز (٢٠١٢م)، هربًا من الأزمة أثينا تلاحق المهاجرين غير الشرعيين، مضمون الفيديو المنشور على «يوتيوب»، من قبل يورو نيوز (euronews)، عربي بتاريخ (٧/ ٨/ ٢٠١٢م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٨,٣٠ مساء، الموقع:
https://www.youtube.com/watch?v=Xtu0ldcgCkg

يورونيوز (٢٠١٣م)، الاعتداءات على المهاجرين في اليونان تتفاقم، مضمون الفيديو المنشور على «يوتيوب»، من قبل يورو نيوز (euronews)، (٢٤/ ٤/ ٢٠١٣م)، استرجعت بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، الساعة ٨,٣٠ مساء، الموقع:
https://www.youtube.com/watch?v=A5mLiain16w.

يوسـاف، فيصـل، (٢٠٠٦م) اسـتجابة المجتمـع المـدني لمشـكلة الاتجـار بالبـشر في جنـوب آسـيا، نـشرة الهجـرة القسريـة، مركـز دراسـات اللاجئـين، أكسـفورد، جامعـة أكسـفورد، بالتعـاون مـع المجلـس النرويجـي للاجئـين، العـدد (٢٥) مايـو.

يوسـف، محمـد حسـن (د.ت)، وفي التاريـخ دروس وعـبر، موقـع صيـد الفوائـد، اسـترجعت بتاريـخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥م، السـاعة ٤٥ , ١١ مسـاء، الموقع:
http://www.saaid.net/Doat/hasn/38.htm

رابعًا: مراجع باللغة الفرنسية:

Alfred, Sauvy (1987), L’Europe Submergée, Sud-Nord dans 30 ans. Paris, Edition Dumas, Premiere edition, September.

Bedard, luc, Doziel, Josef, lamarche, luc (2006), Introduction a’ la psycologie sociale, Edition du Renouveau bedagogique INC, Paris.

Ben Othman, Nadia (2006), Le Plan Sarkozy, L’arbre des Impossibles de L’immigration choisie, Avril.

Borricand, Jacques, (1998) “Migration et conflits de culture” VI.

Collogue de L’Association des criminologique de langue Française, Université Aix-Marseille, III – Aix-En-Provence, France.

Bureau International du Travail (2004). Une Approche equitable pour les travailleures migrants dans une économie mondialisée, Conférence internationale du BIT 92em session, Rapport n° 6, Genéve.

Maisonneuve, J. (2006), Introduction a’ la psycologie sociale, Press Universitaire de France, Paris, 9eme editions.

Polin, Claude, (1976), Max Weber, La grande Encyclopedie Libraire larousse, Tomp 20.

Robert, Henry Jean (2001), Maghrébiens en France, de la “mére-patrie”aux marges de L’europe Europien, Revue Panoramiques N° 55, 4em trimester, Paris.

- Legal procedures on the local level;
- Regional cooperation;
- International cooperation and global agreements; and
- Evaluation of efforts controlling illegal immigration.

The seventh and the last chapter presents the findings of the study, its suggestions and recommendations.

Abstract

This book analyzes the factors leading to psychological and social damages caused by illegal immigration. It addresses these factors in the light of the interaction processes among objective conditions surrounding the youth. The latter are characterized by psychological and social attitudes towards their original societies at the social, economic and political levels. The understanding of these immigrations and the damages they cause to the youth and the societies to which they belong is linked to the understanding of the youth attitudes towards the issues of their societies and their perceptions and emotions that define their association with the society.

This book is divided into seven chapters.

The first chapter discusses the problem of the study, its main questions, its objectives and its importance. It also explains the theoretical and analytical principles of this study, and the research tools used. This chapter provides an explanation of the major concepts used —— the concept of illegal immigration; the concept of psychological and social damages of immigration; and other related concepts. This chapter also provides a brief explanation of some previous relevant studies.

Chapter two presents academic theories related to the psychological and social damages caused by illegal immigrations. It addresses the psychological interpretations related to psychology, social and psychological interpretations. Further, it presents economic interpretations that cover economic and employment issues on local, regional and international levels.

The third chapter reviews the historical development of the problem of illegal immigrations and its basic spots of spread in the world. Also, it expresses its manifestations, forms and tools used.

The fourth chapter analyzes the damages caused by illegal immigrations in the light of the interaction of objective conditions surrounding the youth in their original communities together with their characteristics related to their attitudes towards the issues of their countries. This is in addition to their emotions and feelings that determine the level of their association with their original countries.

Chapter five displays the psychological and social damage as consequences of illegal immigrations in the context networks associated with organized crime and human trafficking.

Chapter six includes an assessment of international and regional efforts in fighting illegal immigration through the following:





Psychological and Social Damages Caused by Illegal Immigration

Prof. Ahmad Abdulaziz Al-Asfar Al-Laham

Naif University Publishing House

Riyadh

2016 A.D





602

Studies and Research Center

Psychological and Social Damages Caused by Illegal Immigration



Prof.Ahmed Abdulaziz Al-Asfar Al-Laham

Naif University Publishing House

Riyadh
2016 A.D